

كتاب التوحيد

الذي هو حق الله على العبيد
للإمام المصلح المجدد الشيخ
محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

د. فهد بن بادي المرشدي

كتاب التوحيد

الذی هو حقُّ اللہ علی العبید

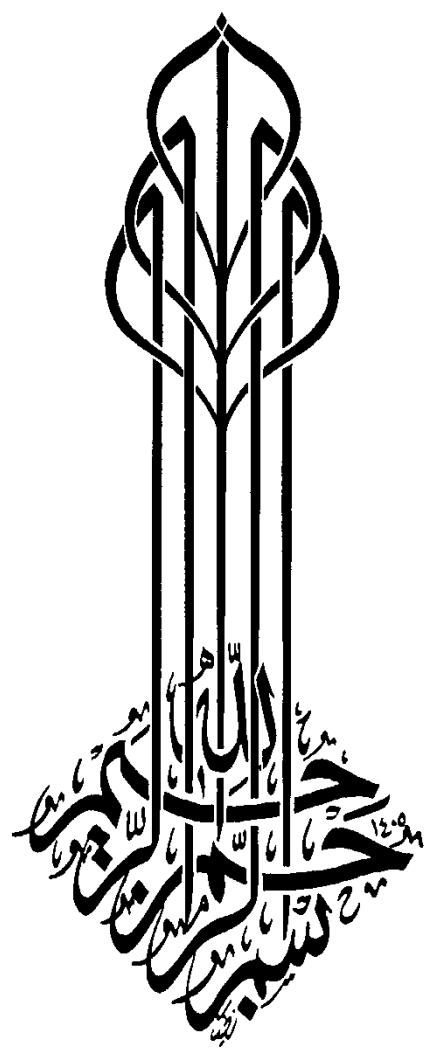
للإمام المصلح المجدد الشيخ / محمد بن عبد الوهاب

رَحْمَةُ اللَّهِ

تحقيق و تحرير

د. فهد بن بادي المرشدي





مُقَدِّمة

الحمد لله نحمدہ ونستعينہ ونستغفرہ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدہ الله فلا
ضلّ له ومن يضلّ فلا هادی له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبداً
ورسوله، صلی الله عليه وعلى آله وأصحابه، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن كتاب التوحيد، للإمام المصلح المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحْمَةُ اللَّهِ كَتَب عظيم جدًا،
لم يصنف في الإسلام في موضوعه مثله، فهو كتابٌ وحيدٌ وفريدٌ في بابه^(١)؛ أي: في باب توحيد العبادة، لم
يسبقه إليه سابق، ولا لحقه فيه لا حق^(٢)، فلم ينسج على منواله مثله؛ لأن المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ طرق في هذا
الكتاب مسائل توحيد العبادة، وما يضاد ذلك التوحيد: إما من أصله؛ وإما ما يضاد كماله، فامتاز الكتاب
بسياق أبواب توحيد العبادة مفصلاً، مُدَلَّةً، وعلى هذا النحو، بتفصيل، وترتيب، وتبويب لمسائل
التوحيد، ولم يوجد من سبق المصنف إلى ذلك؛ لما اشتمل عليه من الآيات، والأحاديث، والفوائد^(٣)؛
فهذا الكتاب من أعظم وأنفس الكتب التي ألفت في توحيد الألوهية، ويتميز عدة مميزات من أهمها: أنه
مختصر، وعلى اختصاره فقد شمل كثيراً من مسائل توحيد الألوهية، بل شمل أهم المسائل المتعلقة
بتوحيد الألوهية، وكذلك من مميزاته أنه فريدٌ في حسن أبوابه وعرض أدلة^(٤)؛ وكذلك من أهم مميزات
هذا الكتاب وهو كذلك في الحقيقة من مميزات كتب المصنف أنه لا يأتي في كتبه وفي هذا الكتاب بالذات
إلا بآية أو حديث أو قول لأحد أئمة السلف الصالح، وقل وهو أندر من النادر أن يعلق بكلام من عنده،
وذلك ليبين للناس أن هذا هو دين الله عَزَّوجَلَّ، وهذا هو الذي جاء به النبي ﷺ، وليس هذا أمراً محدثاً
من عند المصنف، ولذا فمن المهم جداً حفظ هذا الكتاب، فالذي يحفظه في الحقيقة لا يحفظ كلام
المصنف، بل هو يحفظ كلام الله وكلام رسوله وبعض الآثار عن السلف الصالح في موضوع التوحيد،
وحفظ هذا المتن مهم جداً لمن يريد ضبط مسائل التوحيد، فحفظ الأدلة من أعظم ما يعين على ذلك،
وهذا كذلك ينفع عند نشر التوحيد، فإذا كان طالب العلم حافظاً للأدلة فإنه يسهل عليه الاستدلال^(٥).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١٢٣). (١٢٣).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٧).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.



- وقد قمت عند شرحني لكتاب التوحيد^(١) بضبط نص متن كتاب التوحيد بمقارنته بالكتب التي حققت المتن، وقد أثبتت في الحاشية الفروقات بينها، وهذه الكتب هي:
- ١ - كتاب التوحيد، دراسة وتحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي^(٢).
 - ٢ - كتاب التوحيد، تحقيق: د. أسامة بن عطايا بن عثمان العتيبي^(٣).
 - ٣ - كتاب التوحيد، تحقيق: د. عبدالمحسن بن محمد القاسم^(٤).
 - ٤ - نسخة «كتاب التوحيد»، المجموعة ضمن كتاب: «مقررات برنامج مهمات العلم»، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي^(٥).
 - ٥ - كتاب التوحيد، تحقيق وتأريخ وتعليق: ردمان بن أحمد بن علي الحبيشي^(٦).

(١) "تيسير الحميد الجامع لشرح كتاب التوحيد"، والذي تضمن الرجوع لما يزيد عن ستين شرحاً من شروح الكتاب.

(٢) واعتمد في تحقيقي الكتاب على إحدى وثلاثين نسخة خطية، منها: نسخة بخط حفيظ المصنف وتلميذه الشيخ سليمان بن عبدالله رحمة الله، وجعلها هذه النسخة الأصل المعتمد، وفي هذه النسخة نقص، وأتم المحقق نقصها من نسخة خطية بخط الشيخ سليمان أيضاً، وهي موجودة ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، ومصورة من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وتميز سخ الشيخ سليمان بأها منسخة من نسخة المؤلف مباشرة. ومن النسخ التي اعتمد عليها المحقق: نسخة بخط الشيخ عبدالله بن سليمان بن عون، وهو من تلاميذ المصنف الإمام محمد بن عبد الوهاب، وهي موجودة ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، ومصورة من المكتبة محمودية.

(٣) قال في مقدمة الكتاب^(٧): «وقد فقني الله للحصول على نسخ خطية كثيرة، انتقيت منها ثمانية، فقابلت الكتاب عليها، مع مقابلته على نسخة الشيخ سليمان بن عبدالله في تيسير العزيز الحميد، ونسخة الشيخ عبدالرحمن بن حسن في فتح المجيد». وقال في ص^(٨): «قابلت الكتاب على النسخ التي ذكرتها، وأثبتت ما آراه أولى بالإثبات دون اعتماد نسخة خطية معينة لأن تكون أصلاً، وأثبتت الفروق في الهاشم».

(٤) مطبوع ضمن كتاب متون طالب العلم، المستوى الثاني، وقد اعتمد المحقق في تحقيقه الكتاب على ثلاث عشرة نسخة خطية، منها: نسخة خطية بجامعة لايدن، هولندا، بخط المصنف الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله، ونسخة خطية بدار الملك عبدالعزيز، السعودية، بخط حفيظ المصنف سليمان بن عبدالله رحمة الله.

(٥) والمتن فيها بالإسناد يرويه إخباراً به عن شيخه: عبدالعزيز بن صالح بن مرشد رحمة الله، قراءة عليه، قال: أخبرنا: عبدالله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، عن جده؛ إجازة إن لم يكن ساماً، قال: أخبرنا جدي المصنف رحمة الله قراءة عليه إلى ياب: ما جاء في بيان بعض أنواع السحر، وإجازة لي باقيه ح، وقال شيئاً أيضاً: أخبرنا: سعد بن حمد بن عتيق؛ قراءة عليه، قال: أخبرنا: أبي؛ قراءة، وأحمد بن إبراهيم بن عيسى؛ إجازة، قال: أخبرنا: عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب؛ ساماً للأول، وإجازة للثان، إن لم يكن ساماً، عن جده المصنف رحمة الله على وجه المتقدم في روايته عنه. وقد ذكر الشيخ صالح العصيمي هذا الإسناد، ضمن تسجيل صوتي بعنوان: (من المكرمات لإجازة طلاب المهمات). وذكر عن شيخه عبدالعزيز بن مرشد أنه: «كان رحمة الله تام الضبط للمتداولين من المتون المشهورة لإمام الدعوة مصنف المتن رحمة الله».

(٦) الناشر: مكتبة الإمام الرادعى، دمياط، ط. الأولى: ١٤٣٠هـ.

قال المحقق في المقدمة^(٩): «اعتمدت على بعض النسخ المطبوعة لكتاب التوحيد، وكان من أجودها وأحسنها ثلاثة نسخ: النسخة الأولى: كتاب التوحيد المطبوعة ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (١٥١-١٧)، وجعلت ذلك المطبوع مع حاشيته أصلًا في تحقيقي هذا، ثم قابلته على بعض النسخ المطبوعة والمخطوطة؛ والنسخة الثانية: متن «القصد السادس على كتاب التوحيد» بدون المسائل بشرح الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك، فقد ذكر المحقق عبدالإله الشاعر أنه قبله على نسخة فنية بخط المؤلف رحمة الله، وهي من مخطوطات الملك فهد الوطنية؛ والنسخة الثالثة: متن «فتح المجيد مع المسائل»، طبعة دار ابن حزم، وهي من أحسن طبعات فتح المجيد، فقد ذكر الناشر أن هذه الطبعة مقابلة على النسخة التي حققها الولي بن عبد الرحمن الـ فريان؛ **وتتوفر لدى نسختان خطيتان:**

الأولى: مخطوطه المدينة المنورة، وهي نسخة جيدة، وسوق منها باب (٣٨)، و(٤٠).

الثانية: مخطوطه أزهري، وتقع في (٦٠) صفحة، مكتوبه بخط واضح، وفيها سقط وتصحيفات لا يأس بها. وبعد مقابلتي لبعض النسخ المطبوعة مع المخطوطتين: أثبتت عندي في نسخة مستقلة جميع الفوارق والزيادات بين النسخ المطبوعة والمخطوطة، واخترت منها ما كان مهمًا، فما كان من فارق مهم فإني أضعه في الحاشية، وما كان من زوائد مهمة فإني أضعها في الأصل بين معقوفين».



وقد اقترح علي بعض الأخوة أن يتم نشر متن كتاب التوحيد المحقق مجردًا من الشرح؛ لتسهل مطالعته وحفظه؛ ولذا قمت بنشره في نسخة إلكترونية ليتم الانتفاع به.

أسأل الله تعالى أن يوفقني لحسن القصد وإصابة الحق، وأن يمنَّ علَيَّ بالقبول وسائر المسلمين،
والله أعلم، وبه المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوَّةٌ إِلَّا بالله العلي العظيم.

وجمعه

راحي عفو ربه المفتقر إليه

فهد بن بادي المرشدي

البريد الإلكتروني:

fahad-badi@hotmail.com



(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الحمد لله، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم] ^(١).

كتاب التوحيد

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٢): ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ يَعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الظَّلْمَوْتَ ﴾ الآية

[النحل: ٣٦].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٣): ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ الآية [الإسراء: ٢٣].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٤): ﴿ وَأَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ الآية [النساء: ٣٦].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٥): ﴿ قُلْ تَعَالَوْ أَتَلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ ^(٦) الآيات

[الأنعام: ١٥٣-١٥١].

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من أراد أن ينظر إلى وصيحة محمد عليهما السلام؛ فليقرأ [قوله تعالى]: ﴿ قُلْ تَعَالَوْ أَتَلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسَتَّقِيمًا فَاتَّقُوهُ وَلَا تَنْبِغِي السُّبُلَ ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣-١٥١].

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت رديف النبى عليهما السلام، فقال لي ^(٩): «يا معاذ، اتدري

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيسي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والقاسم، والحيسي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والقاسم، والحيسي.

(٦) في نسخة القاسم: جاءت هذه الآية في الترتيب بعد الآية الثانية: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا ﴾ [النحل: ٣٦].

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيسي.

(٨) هذا الأثر رواه الترمذى، أبواب: تفسير القرآن، برقم (٣٠٧٠) ولفظه: «من سرّه أن ينظر إلى الصحيفة التي عليها خاتمة محمد».، وقال: «هذا حديث حسن غريب»؛ ورواه الطبرانى فى المعجم الكبير، برقم (١٠٠٦٠)، ولفظه: «من سرّه أن يقرأ صحفة محمد..»؛ وأورده البيهقى فى «شعب الإيمان»، برقم (٧٥٤٠)، ولفظه: «من سرّه أن ينظر إلى وصيحة محمد عليهما السلام أمهاته أمراه..». قال الشيخ جاسم الفهيد فى النهج السديد (٢٣): «قوى الإسناد»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي فى شرحه لكتاب التوحيد: «رواہ الترمذی بسند صحيح»، وقال العلاوى فى تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦): «فيه مقال»؛ وقال الحىسى فى تحريره كتاب التوحيد (٣٨): «حسن». والحديث ضعفه الألبانى فى ضعف سنن الترمذى (١)، و قال الشيخ عبد المحسن العياد فى تعليقه على الترمذى: «ضعف الحديث الألبانى، ولعل الشيخ ناصر ظن أن داود بن عبد الله الأودي هو الصعيف، ولم يطلع على ما عند المزى فى تهذيب الكمال، فهناك داود بن يزيد الأودي، وهما فى طبقة واحدة، كلاهما روى عنهم محمد بن فضيل، وكلاهما روى عن الشعبي، ولكن المزى رمز فى ترجمة الصعيف بـ(قاف)، أي: روى عنه ابن ماجه القزوينى، والثقة رمز له بـ(باء)، والحديث مخرج عند الترمذى، فدل على أن الذى هنا هو الثقة».

(٩) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحيسي.



مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟» فَقُلْتُ^(١): اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «[فَإِنَّ]^(٢) حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَنْ لَا يُعَذَّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». فَقُلْتُ^(٣): يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَلُّوا». أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٤).

فيه مسائل:

الأولى: الحِكْمَةُ فِي خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

الثانية: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ فِيهِ.

الثالثة: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ، فَفِيهِ مَعْنَى [قَوْلِه]^(٥): ﴿وَلَا أَنْتَ عَنِّيْدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣].

الرابعة: الحِكْمَةُ فِي إِرْسَالِ الرَّسُولِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الخامسة: أَنَّ الرَّسَالَةَ عَمَّتْ كُلَّ أُمَّةٍ.

السادسة: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ.

السابعة: الْمَسَالَةُ الْكَبِيرَةُ [وَهِيَ]^(٦): أَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ؛ فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِه [تعالَى]^(٧): ﴿فَمَنْ يَكْفُرُ بِالظَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٥٦].

الثامنة: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌ فِي كُلِّ مَا عَبَدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

النَّاسِعَةُ: عِظَمُ شَأنِ ثَلَاثِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عِنْدَ السَّلْفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلٍ؛ أَوْلُهَا: النَّهْيُ عَنِ الشَّرِّ.

العاشرة: الْآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِيهَا ثَمَانِي عَشْرَةً مَسَالَةً^(٨)، بَدَأَهَا اللَّهُ بِقَوْلِه: ﴿لَا

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي، والحيسي: [قلتُ].

(٢) زيادة من نسخة القاسم، ودعش، والحيسي.

(٣) في نسخة العصيمي، والحيسي: [قلتُ].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحة»، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي أمنه إلى توحيد الله، برقم (٧٣٧٣)، ومسلم في «صحيحة»، كتاب: الإيمان، باب: من لغى الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، برقم (٣)، وقد ساق المصنف الحديث بلفظه عند مسلم. ولنظنه عند البخاري: عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلَ قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا مُعَاذَ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: أَنْ لَا يُعَذَّبُهُمْ».

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيسي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة.

(٧) زيادة من نسخة العصيمي.

(٨) في نسخة العصيمي: [ثَمَانِيَةَ عَشَرَ]. وَعَلَقَ عَلَيِ ذلك فِي شِرْحِه لِكتَابِ التَّوْحِيدِ، بِقَوْلِه: «هَكُذا هُوَ فِي الْأَصْوَلِ الْعَتِيقَةِ لِلكِتَابِ، مِنْهَا نَسْخَتَانِ بِخَطِّ ابْنِ حِبْشَانَ تَلَمِيذَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَالْجَادَةُ النَّحْوِيَّةُ: ثَمَانِي عَشْرَةً مَسَالَةً».



يَجْعَلُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أَخْرَى فَنَقْعُدُ مَذْمُومًا مَذْهُولًا ﴿٢٢﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أَخْرَى فَنَلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَذْهُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وَنَبَهَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عَظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

الحادية عشرة: آيَةُ سُورَةِ النِّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةَ الْحُقُوقِ الْعَشْرَةِ، بَدَأَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

الثانية عشرة: التَّنْبِيَةُ عَلَى وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ.

الثالثة عشرة: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(١) عَلَيْنَا.

الرابعة عشرة: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوْا حَقَّهُ.

الخامسة عشرة: أَنَّ هَذِهِ الْمَسَالَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ.

السادسة عشرة: جَوَازُ كِتْمَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحةِ.

السادسة عشرة: إِسْتِحْبَابُ بِشَارَةِ الْمُسْلِمِ بِمَا يَسُّرُ.

الثامنة عشرة: الْخَوْفُ مِنَ الْاتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ.

النinthة عشرة: قَوْلُ الْمَسْؤُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

العاشرون: جَوَازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ بِالْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ.

الحادية والعشرون: تَوَاضُعُهُ ^ﷺ; لِرُكُوبِهِ ^(٢) الْحِمَار، مَعَ الإِرْدَافِ عَلَيْهِ.

الثانية والعشرون: جَوَازُ الإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ [إِذَا كَانَتْ تُطِيقُ] ^(٣).

الثالثة والعشرون: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ^{رضي الله عنه} ^(٤).

الرابعة والعشرون: عَظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَالَةِ، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ] ^(٥).

(١) زيادة من نسخة أسماء.

(٢) في نسخة أسماء، ودغش، والحبشي: [لِرُكُوبِ].

(٣) زيادة من نسخة أسماء.

(٤) في نسخة العصيمي: [الثالثة والعشرون: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ]. [الرابعة والعشرون: عَظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَالَةِ].

(٥) زيادة من نسخة أسماء.



(٢)

باب :

[بيان]^(١) فَضْلُ التَّوْحِيدِ، وَمَا يُكْفِرُ مِنَ الظُّبُورِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ إِمَانُوا وَلَمْ يَلِسُوْا إِيمَانَهُمْ بِطُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ» [الأعراف: ٣٧]

[٨٢]

[و] ^(٢) عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِيتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ الْقَاتِلَةُ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحُهُ، وَأَنَّ^(٣) الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ». أَخْرَجَاهُ^(٤).

وَلَهُمَا: فِي حَدِيثِ عَبْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»^(٥).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ [الْخُدْرِيِّ]^(٦) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ]^(٧): «قَالَ مُوسَى^(٨) [عَلَيْهِ السَّلَامُ]^(٩): يَا رَبِّ، عَلِمْنِي شَيْئاً أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ». قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ). قَالَ: [يَا رَبِّ]^(١٠)، كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا. قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كَفَةٍ، وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِي كِفَةٍ؛ مَالَتْ يَهْنَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ^(١١).

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيشى.

(٣) زيادة من نسخة الحيشى.

(٤) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، برقم (٣٤٣٥) واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: من تقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، برقم (٢٨).

(٥) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأطعمة، باب: الخزيرة، برقم (٥٤٠١) واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: الرخصة في التخلف عن الجمعة بعدن، برقم (٣٣).

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغشن، والعصيمي، والحيشى.

(٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغشن، والعصيمي، والحيشى.

(٨) في نسخة القاسم: [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: قَالَ مُوسَى...].

(٩) زيادة من نسخة أسامة.

(١٠) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحسيني.

(١١) آخر جه ابن حبان في «صحيحه»، برقم (٦٢١٨)؛ والحاكم في «مستدركه»، برقم (١٩٥٧)، وقال: «صَحِحُ الْأَسْنَادُ، وَلَمْ يُحْرَجْ أَحَدٌ، وَوَافَقَهُ الْذَّهَبِيُّ؛ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدِ صَحِحٍ». والحديث ضعفه الألباني في «ضعف موارد الظمآن إلى زوائد الفتاح (٢٠٩/١١)؛ وأخر جه النسائي بسنده صحيح». والحديث ضعفه الألباني في «ضعف موارد الظمآن إلى زوائد العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢)؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده ضعيف»؛ وقال ابن حبان» (١٩٢)؛ وقال في النهج السديد (٣١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحسيني في تحريره كتاب التوحيد (٤١): «ضعف، إلا قوله: لو أن السموات السبع... إلخ، صححة لشهادتها». والحديث له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا: «إِنْ نُوَحَّاً عَلَيْهِ الْكَلَامُ لِمَا حَضَرَهُ الرِّفَاهَ دُعَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْكُمَا الْوَرْصَةُ، أَمْرَكُمَا بِالثَّنَيْنِ، وَأَنْهَاكُمَا عَنِ اثْتَتِينَ: أَنْهَاكُمَا عَنِ الشَّرْكِ وَالْكُبْرِيَّ، وَأَمْرَكُمَا بِ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَإِنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا فِيهِمَا لَوْ وَضَعْتُ فِي كَفَةِ الْمِيزَانِ، وَوَضَعْتُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِي الْكَفَةِ الْأُخْرَى، كَانَتْ أَرْجَحُ، وَلَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَا حَلْقَةً، فَوَضَعْتُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، عَلَيْهِمَا لِفَصِمْتَهَا، أَوْ لِفَصِمْتَهَا». آخر جه أحمد في مستنه، برقم (٧٢٢٢)، قال الهشمي في المجمع (٤/٢١٩): « رجال أحمد ثقات »، وصححه الألباني في « الصحيحه »، برقم: (١٣٤).



وَلِلتَّرْمِذِيِّ - وَحَسَنَهُ - عَنْ أَنَسِ رَجُلَ اللَّهِ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : يَا ابْنَ آدَمَ ، إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا ، ثُمَّ لَقِيْتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئاً ; لَا تَبْتَأْتَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً » ^(٣) .

فيه مسائل :

الأولى: سَعَةُ فَضْلِ اللَّهِ .

الثانية: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللَّهِ .

الثالثة: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ .

الرابعة: تَقْسِيرُ الْآيَةِ [٨٢] [٤] الَّتِي فِي سُورَةِ « الْأَنْعَامَ » .

الخامسة: تَأْمُلُ الْخَمْسِ ^(٥) الْلَّوَاتِي فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ .

السادسة: إِنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ وَمَا بَعْدَهُ؛ تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَتَبَيَّنَ لَكَ حَطَأُ الْمَغْرُورِينَ .

السابعة: التَّنْبِيَةُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ .

الثامنة: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَحْتَاجُونَ لِلتَّنْبِيَةِ عَلَى فَضْلِ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

التاسعة: التَّنْبِيَةُ لِرُجُحَانِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُهَا يَخْفُ مِيزَانُهُ .

العاشرة: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضِيَنَ سَبْعُ كَالْسَّمَوَاتِ .

الحادية عشرة: أَنَّ لَهُنَّ عُمَارًا .

الثانية عشرة: إِثْبَاتُ الصَّفَاتِ، خَلَافًا لِلأشعرية .

الثالثة عشرة: إِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ، عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ : « فَإِنَّ اللَّهَ حَرَمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ »؛ أَنَّهُ تَرَكَ الشُّرُكَ ^(٦) ، لَيْسَ قَوْلَهَا بِاللُّسُانِ .

الرابعة عشرة: تَأْمُلُ الْجَمْعِ ^(٧) بَيْنَ كَوْنِ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبْدِي اللَّهِ

(١) زيادة من نسخة القاسم.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.

(٣) أخرجه الترمذى، برقم: (٤٥٤٠)، وقال: «حسن غريب»، وصححه الألبانى فى صحيح الترمذى، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: «إسناده لا يأس به»؛ وقال في النهج السديد (٣٤): «صحيح لغيره»؛ وقال الشيخ العصيمي: «رواه الترمذى بسنده حسن»؛ وقال العلاوى فى تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢): «حسن بشواهد»؛ وقال الحيشى فى تحريره كتاب التوحيد (٤٢): «حسن لغيره». والحديث له شاهد فى صحيح مسلم برقم (٢٦٨٧) أن رسول الله قال: «يقول الله عزوجل: من لقينى بقراب الأرض خطية لا يشرك بي شيئاً لقيته بمثلها مغفرة».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.

(٥) في نسخة العصيمي: [تَأْمُلُ الْجَمْعِ].

(٦) في نسخة العصيمي: [أَنَّ تَرَكَ الشُّرُكَ].

(٧) في نسخة دغش: [تَأْمُلُ الْجَمْعِ]. وفي نسخة العصيمي: [تَأْمُلُ الْجَمْعَ].



وَرَسُولِهِ^(١).

الخامسة عشرة: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى عَيْنَهُ السَّلَامُ بِكَوْنِهِ كَلِمَةَ اللهِ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةُ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ.

السَّابِعَةُ عَشْرَةُ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

الثَّامِنَةُ عَشْرَةُ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ^(٢): «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».

النَّاسِعَةُ عَشْرَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَّانٌ.

العِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ.

(١) في نسخة دغش: [عَبْدَاهُ وَرَسُولَاهُ].

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي: [مَعْرِفَةُ مَعْنَى قَوْلِهِ:].



(٣)

باب :

من حَقِّ التَّوْحِيدِ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

وَقَالَ تَعَالَى (١) : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً فَانِتَ لِلَّهِ حِينَفَا وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النَّحْل: ١٢٠].

وَقَالَ (٢) : ﴿ وَالَّذِينَ هُوَ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٩].

[و] (٣) عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحةَ؟ فَقُلْتُ: أَمَّا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِي لُدِغْتُ، قَالَ: فَمَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ، قَالَ: فَمَا حَمَلْتَ عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ: حَدِيثُ حَدَثَنَا الشَّعَبِيُّ، قَالَ: وَمَا حَدَثَكُمْ؟ قُلْتُ: حَدَثَنَا عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِي بُرِيَّةَ بْنِ الْحُصَيْنِ (٤) ؟ أَنَّهُ قَالَ: لَا رُؤْيَا إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَّةٍ». فَقَالَ (٦): قَدْ أَحْسَنَ مَنِ اتَّهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٧) قَالَ: «عَرِضْتُ عَلَيَّ الْأُمُّ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ وَلَيْسَ (٨) مَعَهُ أَحَدٌ؛ إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنتُ أَهْمَمِيَّ، فَقَيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا (٩) سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقَيْلَ لِي: هَذِهِ أُمُّكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ».

ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ . فَخَاطَرَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِّدُوا فِي الإِسْلَامِ، فَلَمْ (١٠) يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَذَكَرُوا أَشْيَاءً، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرُّونَ، وَلَا يَكْتُوْنَ، وَلَا يَنْطِرُّونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَنْوَكُلُونَ».

فَقَامَ عُكَاشَةُ بْنُ مُحْمَّصَنَ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللهِ] (١١)، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ . فَقَالَ (١٢): «أَنْتَ مِنْهُمْ»،

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي، والحبشي: [وقول الله تعالى].

(٢) في نسخة الحبيشي: [وقال تعالى].

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) في نسخة القاسم: [قلت].

(٥) في نسخة القاسم: [بريدة بن حبيب].

(٦) في نسخة أسماء، والعصيمي، والحبشي: [قال].

(٧) زيادة من نسخة أسماء، والعصيمي، والحبشي.

(٨) في نسخة القاسم: [والنبي ليس].

(٩) في نسخة الحبيشي زيادة: [هو].

(١٠) في نسخة القاسم: [ولم].

(١١) زيادة من نسخة أسماء، والعصيمي، والحبشي.

(١٢) في نسخة دغش وأسماء والحبشي: [قال].



ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ]^(١)، اُدْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبِّقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ»^(٢).

فِيهِ مَسَائلٌ:

الْأُولَى: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ.

الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى تَحْقِيقِهِ؟

الثَّالِثَةُ: شَأْوُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِكُونِهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

الرَّابِعَةُ: شَأْوُهُ [سُبْحَانَهُ]^(٣) عَلَى سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ بِسَلَامَتِهِمْ مِنَ الشَّرِكِ.

الخَامِسَةُ: كَوْنُ تَرْكِ الرُّفْقَيْةِ وَالْكَيْمَةِ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ.

السَّادِسَةُ: كَوْنُ الْجَامِعِ لِتَلْكَ الْخِصَالِ هُوَ التَّوْكِلُ^(٤).

السَّابِعَةُ: عُمُقُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِمَعْرِفَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَنَالُوا ذَلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ.

الثَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الْخَيْرِ.

النَّاسِيَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْكَمِيَّةِ وَالْكَيْفِيَّةِ.

العَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحَابِ مُوسَىٰ.

الحَادِيَةُ عَشْرَةً: عَرْضُ الْأُمُّ عَلَيْهِ.

الثَّانِيَةُ عَشْرَةً: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُحْسِرُ وَحْدَهَا مَعَ نَيّْهَا.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةً: قِلَّةُ مَنِ اسْتَجَابَ لِلْأَنْتِيَاءِ.

الرَّابِعَةُ عَشْرَةً: أَنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحْدَهُ.

الخَامِسَةُ عَشْرَةً: ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الْاغْتِرَارِ بِالْكَثْرَةِ، وَعَدَمُ الزُّهْدِ فِي الْقِلَّةِ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةً: الرُّخْصَةُ فِي الرُّفْقَيْةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَّةِ.

السَّابِعَةُ عَشْرَةً: عُمُقُ عِلْمِ السَّلَفِ؛ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنِ اتَّهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ كَذَا وَكَذَا»؛ فَعَلِمَ

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) آخر جه البخاري في «صحيحة»، كتاب: الظُّبُر، باب: من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، برقم: (٥٧٠٥)، وأخر جه مسلم مختصرًا في «صحيحة»، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، برقم (٢١٨) عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: «يُدْخَلُ الْجَنَّةَ مِنْ أَمْتَي سَبْعَوْنَ أَلْفًا بَعْيَرْ حِسَابٍ، قَالُوا: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَبَّرُونَ، وَلَا يَكْتُوْنَ، وَلَا يَتَوَكَّلُونَ». وأخر جه مطولاً باللفظ الذي ذكره المصنفي، برقم: (٢٢٠)؛ وزاد فيه لفظ: (يرقون)، وحذف لفظ: (ولَا يكتون)، ونصه: «قال: هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَبَّرُونَ، وَلَا يَتَوَكَّلُونَ».

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة الحبيشي: [وَهُوَ التَّوْكِلُ].



أنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِي.

الثَّامِنَةُ عَشْرَةُ: بَعْدَ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ.

الثَّاسِعَةُ عَشْرَةُ: قَوْلُهُ عَنِ اللَّهِ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»؛ عَلِمُ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

العِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عُكَاشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الخَادِيَةُ وَالعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِيضِ.

الثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(٤)

باب :

الخوف من الشرك

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿ الآية [النساء: ٤٨] .

وَقَالَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَاجْتَبَنِي وَبَنِي أَنْ نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ » [إبراهيم: ٣٥].

وَفِي الْحَدِيثِ : أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ : الشَّرْكُ الْأَصْغَرُ فَسُئِلَ عَنْهُ؟ فَقَالَ : « الرِّيَاءُ » (٢) .

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو [مِنْ دُونِ اللَّهِ] (٣) نِدًّا ، دَخَلَ النَّارَ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤) .

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ » (٥) .

فيه مسائل :

الأولى: الخوف من الشرك.

الثانية: أن الرداء من الشرك.

الثالثة: أنه من الشرك الأصغر.

الرابعة: أنه أخواف ما يخاف منه على الصالحين.

الخامسة: قرب الجنة والنار.

السادسة: الجمع بين قربهما في حديث واحد، [على عملٍ] (٦) [واحدٍ] (٧) [متقاربٍ في الصورة] (٨) .

(١) في نسخة الحبيشي: [وقول الله عزوجل].

(٢) آخر جهأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤١٢٠)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١ / ١٠٢): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»، وقال ابن حجر في بلوغ المرام (١٤٨٤): «آخر جهأحمد بسنده حسن»؛ وقال المنذري: «رواه أحمد بإسناد جيد»؛ وصححه الآلباني في صحيح الترغيب والترهيب (١ / ١٢٠)، وقال في النهج السديد (٤٦): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسنده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٣٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه لكتاب التوحيد (٤٨): «حسن بمجموع طرقه».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي، وهو الموافق للفظ البخاري في صحيحه. وفي بقية النسخ: [له].

(٤) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، برقم: (٤٤٩٧).

(٥) آخر جه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٩٣)، كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار. وللفظة « شيئاً» في الموضع الثاني من الحديث ليست عند مسلم، والشتج الأول من الحديث آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا، برقم: (١٢٩)، وللفظة: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة». قال: ألا أبشر الناس؟ قال: لا، إني أخاف أن يتكلوا».

(٦) زيادة من نسخة أسامة ودغش.

(٧) زيادة من نسخة أسامة.

(٨) زيادة من نسخة أسامة ودغش.



السابعة: أَنَّهُ^(١) مَنْ لَقِيَهُ [لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ]^(٢) يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْبَدِ النَّاسِ.

الثامنة: المَسَالَةُ الْعَظِيمَةُ: [وَهِيَ]^(٣) سُؤَالُ الْخَلِيلِ لَهُ وَلِبَنِيهِ وَقَاتِلَةُ الْأَصْنَامِ.

الثانية: اعْتِبَارُهُ بِحَالِ الْأَكْثَرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ إِنَّمَا أَضَلَّنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إِبرَاهِيمٌ: ٣٦].

العاشرة: فِيهِ تَقْسِيرٌ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخارِيُّ.

الحادية عشرة: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشَّرِّ.

(١) في نسخة دغش: [أن].

(٢) زيادة من نسخة أسامة والحبشي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة والحبشي.



(٥)

باب :

الدُّعَاءُ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَيِّلَةٌ أَدْعُوكُمْ إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ الآية [يوسف: ١٠٨].

[وَ] (٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعاذًا إِلَى الْيَمَنِ؛ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَيْكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (٣) - وَفِي رِوَايَةٍ (٤) : (إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ) - فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَواتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةً، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». أَخْرَجَاهُ (٥).

وَلَهُمَا: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ خَيْرٍ: «لَا أَعْطِينَ الرَّأْيَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدِيهِ»، فَبَاتَ النَّاسُ يَدْعُونَ لَيْلَتَهُمْ؛ أَيْهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحُوا، غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ بِرْجُو أَنْ يُعْطِاهَا، فَقَالَ: «أَئِنَّ عَلَيِّ بْنَ أَيِّ طَالِبٍ؟» فَقَيلَ: هُوَ يَشْتَكِي عَيْنِيهِ، [قَالَ: (٦) فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ]، فَأَتَيَ بِهِ، فَبَصَقَ فِي عَيْنِيهِ، وَدَعَاهُ؛ فَبَرَأَ كَانْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجْعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّأْيَةَ، وَقَالَ (٨): «أُنْفَذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَحْبُّ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَا نَيْهِدِي اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» (٩).

[قوله: (١٠) (يدُوكُونَ): أَيْ: يَخُوضُونَ.

(١) في نسخة أسامة: [وَقَوْلِهِ تَعَالَى].

(٢) زيادة من نسخة أسامة والقاسم.

(٣) هذه اللقطة لم أجدها في الصحيحين، والذى فيها: (فَلَيْكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ). وجاء في مختصر صحيح البخاري، للألباني: (إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جَتَّهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يُشَهِّدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

(٤) في صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب: ما نجاء في دعاء النبي أمهاته إلى توحيد الله برقم: (٧٣٧٢).

(٥) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، باب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء، برقم: (١٤٩٦)، وأخر جه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله والدعاء إليه، برقم: (١٩).

(٦) زيادة من نسخة أسامة

(٧) في نسخة القاسم، ودغش، والحيبيسي: [فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ].

(٨) في نسخة دغش والعصيمي والحيبيسي: [فَقَالَ].

(٩) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل من أسلم على يديه رجل، برقم: (٣٠٠٩)، وأخر جه مسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، برقم: (٢٤٠٦).

(١٠) زيادة من نسخة القاسم.



فيه مسائل:

الأولى: [أنَّ^(١) الدُّعْوَةِ إِلَى اللهِ طَرِيقٌ مَّنِ اتَّبَعَهُ^{عليهِ اللَّهُ عَزَّلَهُ}^(٢)].

الثانية: التَّنْبِيَةُ عَلَى الْإِحْلَاصِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا [مِنَ النَّاسِ]^(٣) [وَ]^(٤) لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ.

الثالثة: أَنَّ الْبَصِيرَةَ مِنَ الْفَرَائِضِ.

الرابعة: مِنْ [دَلَائِلِ]^(٥) حُسْنِ التَّوْحِيدِ: كَوْنُهُ تَنْزِيهًاهُ لِلَّهِ^(٦) تَعَالَى عَنِ الْمَسَبَّةِ.

الخامسة: أَنَّ مِنْ قُبْحِ الشَّرْكِ كَوْنُهُ مَسَبَّةً لِلَّهِ.

السادسة: وَهِيَ مِنْ أَهْمَهَا - إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ؛ لَا^(٧) يَصِيرُ مِنْهُمْ، وَلَا لَمْ يُشْرِكُ.

السادسة: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ.

الثامنة: أَنَّ يَدَا بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ.

التاسعة: أَنَّ مَعْنَى: «أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ»^(٨)؛ [هُوَ]^(٩) مَعْنَى شَهَادَةِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

العاشرة: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا؛ أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا.

الحادية عشرة: التَّنْبِيَةُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالْتَّدْرِيجِ.

الثانية عشرة: الْبَدَاءَةُ بِالْأَهْمَمِ فَالْأَهْمَمُ.

الثالثة عشرة: مَصْرِفُ الزَّكَاءِ.

الرابعة عشرة: كَشْفُ الْعَالِمِ الشُّبُهَةَ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ.

الخامسة عشرة: النَّهْيُ عَنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ.

السادسة عشرة: اتْقاء دَعْوَةِ الْمَظْلومِ.

السادسة عشرة: الْإِنْخَارُ بِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ.

(١) زيادة من نسخة أسامة والعصيمي والحبشي.

(٢) في نسخة العصيمي والحبشي: [طريق مَنِ اتَّبعَ رسول الله^{عليهِ اللَّهُ عَزَّلَهُ}].

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) زيادة من نسخة أسامة والعصيمي والحبشي.

(٦) في نسخة دغش: [أَنَّهُ تَنْزِيهُ لَهُ]؛ وفي نسخة الحبيشي: [أَنَّهُ تَنْزِيهُ اللَّهُ].

(٧) في نسخة الحبيشي: [ثلا].

(٨) في نسخة دغش: [أَنْ مَعْنَى: «يُوَحِّدُوا اللَّهُ»].

(٩) زيادة من نسخة أسامة ودغش؛ وفي نسخة الحبيشي: [هي].



الثامنة عشرة: مِنْ أَدَلةِ التَّوْحِيدِ مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ^(١) وَسَادَاتِ الْأُولَائِ مِنَ الْمَشَقَّةِ
وَالجُوعِ وَالوَبَاءِ.

النَّاسِعَةُ عَشْرَةُ: قَوْلُهُ: «لَا عُطِينَ الرَّاِيَةَ...» إِلَخْ: عَلِمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

العِشْرُونَ: تَفْلِهُ فِي عَيْنِيهِ: عَلِمَ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيْضًا.

الحادية والعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلَيٍّ [بن أبي طَالِبٍ]^(٢) رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ.

الثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ: فَضْلُ^(٣) الصَّحَابَةِ فِي دُوْكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَشُغْلِهِمْ عَنْ بِشَارَةِ الْفَتْحِ.

الثَّالِثَةُ وَالعِشْرُونَ: الإِيمَانُ بِالْقَدَرِ؛ لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَمْ يَسْعَ لَهَا، وَمَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى.

الرَّابِعَةُ وَالعِشْرُونَ: الأَدْبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ».

الخَامِسَةُ وَالعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ إِلَى الإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِتَالِ.

السَّادِسَةُ وَالعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعِوا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُرْتُلُوا.

السَّابِعَةُ وَالعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ [إِلَى الله]^(٤) بِالْحِكْمَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَخْرِهِمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ».

الثَّامِنَةُ وَالعِشْرُونَ: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللَّهِ [تَعَالَى]^(٥) فِي الإِسْلَامِ.

النَّاسِعَةُ وَالعِشْرُونَ: ثَوَابُ مَنِ اهْتَدَى عَلَى يَدِيهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ.

الثَّلَاثُونَ: الْحَلِفُ عَلَى الْفُتَيَا.

(١) في نسخة العصيمي: [سَيِّدُ الرُّسُلِ].

(٢) زيادة من نسخة العصيمي:

(٣) في نسخة دغش: [فضائل].

(٤) زيادة من نسخة أسامة والحبشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة.



(٦)

باب :

تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله

وقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَنْجُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةُ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ الآية [الإسراء: ٥٧].

وقوله [تعالى] (١): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَيْهِ وَقَوْمِهِ إِنِّي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾٦﴿ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ الآية [الإسراء: ٥٧].

[الزخرف: ٢٦-٢٧]

وقوله [تعالى] (٢): ﴿أَتَخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبه: ٣١].

وقوله: ﴿وَمِنْ أَنَاسٍ مَنْ يَنْخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُجْبِهُمْ كَحْبَ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٥].

[و] (٣) في «ال الصحيح»: عن النبي ﷺ قال: «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله؛ حرم ماله ودمه، وحسابه على الله عزوجل» (٤).

وشرح هذه الترجمة: ما بعدها من الأبواب.

فيه أكبر المسائل وأهمها، وهي (٥): تفسير التوحيد، وتفسير الشهادة؛ وبينها بأمور واضحة منها: آية «الإسراء»، بين فيها الرد على المشركين الذين يدعون الصالحين؛ فيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر.

ومعها: آية «براءة»، بين فيها أن أهل الكتاب اتخذوا أحبارهم وربانهم أرباباً من دون الله، وبين أنهما لم يؤمروا إلا بأن يعبدوا إلها واحداً، مع أن تفسيرها الذي لا إشكال فيه: طاعة العلماء والعباد في المعصية، لا دعاوهم إياهم.

ومعها: قول الخليل عليه السلام للكافر: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَيْهِ وَقَوْمِهِ إِنِّي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾٦﴿ إِلَّا

(١) زيادة من نسخة القاسم، والحيشي.

(٢) زيادة من نسخة القاسم، وأسامه، والحيشي.

(٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامه، والحيشي، والعصيمي.

(٤) آخر جه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، برقم: (٢٣).

(٥) في نسخة العصيمي: [فيه مسائل: الأولى: - وهي من أهمها -].



الَّذِي فَطَرَنِي ﴿فَاسْتَشَى مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُ، وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْبَرَاءَةَ وَهَذِهِ الْمَوَالَةُ هِيَ [تَفْسِيرٌ]﴾^(١)
شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: «وَجَعَلَهَا كَلْمَةً بَاقِيَّةً فِي عَقِيمَهِ، لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ».

وَمِنْهَا: آيَةُ «الْبَقَرَةِ»، فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ [تَعَالَى]^(٢) فِيهِمْ: «وَمَا هُمْ بِخَرِيجِينَ مِنَ النَّارِ»
[البقرة: ١٦٧]، ذَكَرَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَنَّدَاهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ حُبًا [شَدِيدًا]^(٣) عَظِيمًا،
وَلَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الإِسْلَامِ؛ فَكَيْفَ بِمَنْ أَحَبَّ النَّدَّ [حُبًا]^(٤) أَكْبَرَ^(٥) مِنْ حُبِّ اللَّهِ؟! وَكَيْفَ بِمَنْ^(٦) لَمْ
يُحِبَّ إِلَّا النَّدَّ وَحْدَهُ، وَلَمْ يُحِبَّ اللَّهَ؟!.

وَمِنْهَا: قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ
عَزَّوَجَلَّ». وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلْقُطَ بِهَا عَاصِمًا لِلدَّمِ وَالْمَالِ، بل
وَلَا مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا مَعَ لَفْظِهَا، بل وَلَا إِقْرَارٍ بِذَلِكَ، بل وَلَا كَوْنَهُ لَا يَدْعُو إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بل لَا
يَحْرُمُ مَالُهُ وَدَمُهُ حَتَّى يُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفَّارَ بِمَا يُعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ؛ لَمْ يَحْرُمْ مَالُهُ
وَدَمُهُ.

فِي أَلْهَمَا مِنْ مَسَالَةٍ مَا [أَعْظَمَهَا وَ^(٨) أَجَلَّهَا، وَيَالَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَهُ، وَحُجَّةٌ مَا أَقْطَعَهَا لِلْمُنَازِعِ].

(١) زيادة من نسخة أسامي، والعصيمي، والحبشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة أسامي ودغش و العصيمي.

(٥) في نسخة أسامي: [أَحَبَ النَّدَّ حِبًا أَكْثَرَ].

(٦) في نسخة دغش وأسامي والحبشي: [فَكِيفَ].

(٧) في نسخة أسامي: [فَكِيفَ لِمَنْ].

(٨) زيادة من نسخة أسامي، والحبشي.



(V)

١٦

مِنَ الشَّرِكَ لَا يُسْأَلُ الْحَلْقَةُ وَالْخَيْطُ

وَنَحْوُهُمَا؛ لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلْ أَفْرَغَ يَسْمُرَ مَا تَلْعَوْنَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَشِفَتُ صُرُوفَهُ﴾ الآية [الزمر: ٣٨].

[و] (١) عن عمران بن حصين رضي الله عنهما: أن النبي عليه السلام رأى رجلاً في يده حلقة من صفر، فقال: «ما هذيه؟» قال: من الواهنة، فقال (٢): «اذْعُهَا، فَإِنَّهَا لَا تَرِيدُكَ إِلَّا وَهُنَّا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبِدًا». رواه أحمد بسنده لا يأس به (٣).

وَلَهُ: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوِعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَعْيِمَةً فَلَا أَتَمَ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدْعَةً فَلَا وَدَعَ

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعْلَقَ تَمِيمَةً؛ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(٥).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحيشى.
(٢) في نسخة القاسم [قال].

(١) في سحنه العاسم [فال].

(٣) آخرجه أَحْمَد فِي مُسْنَدِه بِرَقْمِ (٢٠٢٥٥)، وَلَفْظُه عَنْدَ أَحْمَد (ابنَهَا عَنْكَ) بَدْلُ قُولَهُ: (انْزَعُهَا)؛ وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ جَبَانُ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الرَّفِيقِ الْمُتَمَائِمِ، بِرَقْمِ (٦٠٩١)، قَالَ الْهَيْشِيُّ فِي مُجَمِّعِ الزَّوَائِدِ (٥/١٠٣): «فِيهِ مَبَارِكُ بْنُ قَضَالَةَ وَهُوَ ثَقِيقٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَبَقِيَّةُ رَجَالِ ثَقَاتٍ»؛ وَقَالَ الْبُوْصِيرِيُّ فِي مُصَبَّحِ الزَّجَاجَةِ (٣/١٤٠): «هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، مَبَارِكُ بْنُ قَضَالَةَ مُخْتَلِفٌ فِيهِ»؛ وَحَسَنٌ إِسْنَادُهُ أَبْنُ مَفْلُحٍ فِي الْفَرْقَعِ (٢/١٣٧). وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْأَلْيَانِيُّ فِي «الْمُضَعِيفَةِ»، بِرَقْمِ (٥٥)؛ وَقَالَ فِي النَّهْجِ السَّلِيدِ (٢٩٠): «ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الشِّيْخُ صَالِحُ الْعَصَمِيُّ فِي شَرِحِ لِكْتَابِ التَّوْحِيدِ: «فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ»، وَقَالَ الْعَلَوِيُّ فِي تَحْقِيقِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٥٣): «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الْهَيْشِيُّ فِي تَحْرِيْجِهِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٥٦): «ضَعِيفٌ».

ومن ضعفه أعلمه بلين المبارك بن فضالة وتديليسه، وقد عنن؛ وأعلمه أيضًا: بعدم سماع الحسن من عمران. وللحديث المروي شاهدان عند الطبراني في المعجم الكبير: من حديث أبي إمامية، برقم: (٧٧٠٠)، ومن حديث ثوبان، برقم: (١٤٣٩) رَوَى اللَّهُ عَنْهُ، وله شواهد من حديث عمران من غير طريق المبارك بن فضالة: الأولى: ما أخرجه الحاكم، في كتاب الطبع، برقم: (٧٦٩٢): من طريق **أبي عامر صالح بن رستم، عن الحسن، عن عمران بن حصين**، رَوَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَفَرًا وَفِي عَصْدِي حَلْقَةِ صَفَرٍ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ». فقال: إنَّهَا حقيقة. قال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادٌ، وَلَمْ يَخْرُجْ جَاهٌ»، وواقه الذهبي. والثانى: ما أخرجه الخالل في كتاب السنة (٥٤٦)، برقم: (١٦٢٣) موقوفا على عمران: قال: «حدثنا أبو عبد الله، قال: ثنا هشيم، قال: ثنا منصور، عن **الحسن**، عن عمران بن حصين: أنه رأى في يد رجل حلقة من صفر، قال: ما هذه؟ قال: من الواهنة، قال: ف قال: أما إنما لئن تزبدك إلا وهنـا، ولو مت وأنت ترى أنها نافعتك، لمـت علىـ غير ملة الفطـرة».

(٤) آخر جهأً أَحْمَدَ فِي «مسنده»، بِرَقْمٍ: (١٧٦٧٦)؛ وأُخْرَجَهُ أَبْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، كِتَابُ الرُّوقَى وَالْتَّمَائِمَ، ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ تَعْلِيقِ التَّمَائِمِ الَّتِي فِيهَا الشُّرُكُ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، بِرَقْمٍ: (٦٠٨٦)؛ وأُخْرَجَهُ الْحَاكمُ فِي «مُسْتَدِرَكَهُ»، كِتَابُ الطِّبِّ، بِرَقْمٍ: (٧٦٩١)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ، وَلَمْ يُخْرِجْهَا»، وَوَفَّاقُهُ الْذَّهَبِيُّ. قَالَ الْمَنْذُرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالْتَّرْهِيبِ (١١٢/٦): «إِسْنَادُهُ حَيْدٌ»، وَقَالَ الْهَمِيشِيُّ فِي الْمُجَمِعِ (٥/٣٠٣) -عَدْ عَزْوَهُ لِأَحْمَدَ، وَغَيْرُهُ-: «رَجَالُهُمْ ثَقَاتٌ»؛ وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْعَصْمَىُّ، فِي شِرْحِهِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: «رَوَاهُ أَحْمَدَ سَنِدٌ حَيْدٌ».

والحاديَّةُ ضعفهُ الْأَبَانِيُّ في «الضعيَّة»، بِرَقْمٍ (١٢٦٦)، وَقَالَ فِي النَّهَجِ السَّدِيدِ (٥٧): «سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ خَالدُ بْنُ عَيْدَ الْمَعْافِريِّ، لَمْ يَوْثِقْهُ غَيْرُ أَبْنِ حَبَّانٍ»؛ وَقَالَ الْعَلَاوِيُّ فِي تَحْقِيقِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٥٤): «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الْحِيشِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٥٧): «ضَعِيفٌ».

^(٥) آخر جهأحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٦٩٤)؛ وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: الطبع، برقم: (٧٧٠٣)، بلفظ: «من علق فقد أشرك». وقال الهيثمي في المجمع (٥/١٠٣): «ورجال أحمد ثقた»، وصححه الألباني في



وَلَا بْنُ أَبِي حَاتِمٍ [١] عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الْحُمَّى، فَقَطَعَهُ، وَتَلَاقَ قَوْلَهُ
[تعالى][٢]: «وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ» [يوسف: ٦][٣][٤].

فيه مسائل:

الأولى: التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الْحَلْقَةِ وَالخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِمِثْلِ ذَلِكَ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّحَابَيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ؛ فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ: أَنَّ الشُّرُكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ
مِنَ الْكَبَائِرِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرْ بِالْجَهَالَةِ.

الرَّابِعَةُ: [إِخْبَارُهُ][٥] أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِي الْعَاجِلَةِ؛ بَلْ تَصْرُّ؛ لِقَوْلِهِ: «[إِنَّهَا][٦] لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهُنَّا».

الخَامِسَةُ: الإِنْكَارُ بِالْتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

السَّادِسَةُ: التَّصْرِيرُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ.

السَّابِعَةُ: التَّصْرِيرُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْخَيْطِ مِنَ الْحُمَّى مِنْ ذَلِكَ.

الثَّالِثِيَّةُ: تِلَاوَةُ حُذَيْفَةَ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُونَ بِالآيَاتِ الَّتِي فِي الشُّرُكِ الْأَكْبَرِ عَلَى
الْأَصْغَرِ؛ كَمَا ذَكَرَ أَبْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ.

العاشرةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْوَدَعِ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ.

الحادية عشرةُ: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللَّهَ لَا يُتَمِّمُ لَهُ، «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدْعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»؛ أَيْ:

[لَا][٧] تَرَكَ اللَّهُ لَهُ.

(الصحيحة)، برقم: (٤٩٢)، وقال في النهج السديدي (٥٧): «سنده حسن»، وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه
لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسنده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٥): «إسناده حسن»؛
وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (٥٧): «إسنادها حسن».

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغشن، والقاسمي، والحبشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغشن، والقاسمي، والحبشي.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢٠٨)، قال في النهج السديدي (٥٧): «ضعيف»، وقال الشيخ صالح العصيمي في
شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي حاتم بسنده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٥):
«إسناده منقطع»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (٥٧): «منقطع». وله شاهد من طريق آخر رواه الخلال
في كتاب السنّة (٥/١٣)، برقم: (١٤٨٢)؛ وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥/٥)، برقم: (٢٣٤٦٣)؛ أن حذيفة دخل
على رجل من عبس يعوده، فمس عضده، فإذا فيه خيط، قال: ما هذا؟ قال: خيط رقي لي فيه؛ فقطعه وقال: «لَوْ مَتْ
وَهُوَ عَلَيْكَ، مَا صَلَيْتَ عَلَيْكَ».

(٤) جاء في نسخة القاسم بعد إيراد الآية: [رواية ابن أبي حاتم].

(٥) زيادة من نسخة أسامة.

(٦) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٧) زيادة من نسخة أسامة.



(٨)

باب :

ما جاء في الرفق والتمائم

في «الصحيح»: عَنْ أَبِي بَشِيرِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولًا: (أَنْ لَا يَقِينَ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ -أَوْ: قِلَادَةٌ -إِلَّا قُطِعَتْ).^(١)

وعَنْ أَبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالْتَّمَائِمَ، وَالْتَّوْلَةَ؛ شَرُكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوَدَ.^(٢)

التمائم: شَيْءٌ يُعْلَقُ عَلَى الْأَوْلَادِ عَنِ^(٤) الْعَيْنِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَرَخْصٌ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ^(٥)، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُرِخْصْ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُمْ أَبْنُ مَسْعُودٍ.

والرُّقَى: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْعَزَائِمَ، وَخَصَّ مِنْهُ^(٦) الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشَّرُكِ؛ فَقَدْ رَخْصٌ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَّةِ.

والْتَّوْلَةُ: شَيْءٌ يَصْنَعُونَهُ يَرْعُمُونَ أَنَّهُ يُحِبُّ الْمَرْأَةَ إِلَى زُوْجَهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ.^(٧)

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوِعاً: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئاً؛ وُكِلَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالترْمِذِيُّ.^(٨)

ورَوَى الإِمَامُ أَحْمَدُ^(٩): عَنْ رُوَيْفِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا رُوَيْفِعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ؛ فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحِينَهُ، أَوْ تَقْلَدَ وَتَرَأَ، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ ذَابَةً أَوْ عَظِيمٍ؛ فَإِنَّ مُحَمَّداً

(١) في نسخة أسامة والعصيمي: [كان مع النبي].

(٢) آخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: «المجاهد والسيء»، باب: ما قبل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، برقم: (٣٠٠٥).

(٣) آخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٣٦٨٥)، وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: «القط»، برقم: (٣٨٨٣)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، بنحوه مختصراً، كتاب: «الرقى والتمائم»، برقم: (٦٠٩٠)، والحاكم في «مستدركه»، كتاب: «الطب»، برقم: (٧٦٩٥)، وقال: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، ووافعه الذهبي. وصححه الألباني في «الصحيحة»،

برقم: (٣٣١)، وقال في النهج السديد (٥٩): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «حديث صحيح»؛ وقال العلاوي (٥٦): «حسن بمجموع طرقه»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (٤٠): «صحيح لغيره».

(٤) في نسخة أسامة، والحبشي: [من].

(٥) في نسخة القاسم: [فَرَخْصٌ فِيهِ بَعْضُهُمْ].

(٦) في نسخة الحبيشي: [منها].

(٧) في نسخة القاسم، ودعشن، والعصيمي: جاء ذكر حديث عبد الله بن عكيم في الترتيب قبل تعريف: (التمائم والرقى والتولة)، وفي النسخ الأخرى ورد بعد التعريف، وهو الذي مشى عليه الشازحان في تيسير العزيز، وفتح المجيد.

(٨) آخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٠٨٣)؛ والترمذمي في «جامعه»، أبواب: «الطب»، برقم: (٢٠٧٢)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: «الطب»، برقم: (٧٦٩٣)، وسكت عنه الذهبي، قال ابن حجر: «لم يتكلم عليه، وهو مرسلاً»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٨): «إسناده ضعيف، فيه محمد بن عبد الرحمن، وهو ضعيف سيء الحفظ؛ وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي علية السلام»؛ وقال الحبيши في تحريره كتاب التوحيد (٦١):

«ضعف». والحديث حسنة الألباني في غایة المرام، برقم: (٢٩٧)؛ وقال في النهج السديد (٦٢): «حسن»؛ وقال الشيخ العصيمي في شرح كتاب التوحيد: « الحديث حسن». وللحديث شاهد عند النساءي من حدث أبي هريرة،

مرفوعاً: «من عقد عقدة ثم نفت فيها سحر فقد أشرك، ومن سحر فقد عقدة ثم نفت فيها شيئاً وكل إلىه».

(٩) آخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٢٦٨).



بَرِيٌّ مِنْهُ»^(١).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ؛ كَانَ كَعَدْلٍ رَقْبَةً». رَوَاهُ وَكَيْعُ^(٢).

وَلَهُ^(٣): عَنْ إِبْرَاهِيمَ [قَالَ]^(٤): «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»^(٥).

فِيهِ مَسَائلٌ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الرُّقَى وَتَفْسِيرُ التَّمَائِمِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ التَّوَلَّةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْثَّلَاثَةَ^(٦) كُلَّهَا مِنَ الشَّرُكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرُّفْيَةَ بِالْكَلَامِ الْحَقُّ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَّةَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ^(٧) لَا؟

السَّادِسَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْأَوْتَارِ عَلَى الدَّوَابِ مِنَ^(٨) الْعَيْنِ: مِنْ ذَلِكَ.

السَّابِعَةُ: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ^(٩) وَتَرَأَ.

الثَّامِنَةُ: فَضْلُ ثَوَابِ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ.

النَّاسِعَةُ: [أَنَّ]^(١٠) كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ

مَسْعُودٍ]^(١١).

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطهارة، برقم: (٣٦)، والنسائي في «سننه»، كتاب: الزينة، برقم: (٩٢٨٤)؛ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٦٢): «رواه النسائي عن رويه بن ياسن صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «هو عند أبي داود والنمسائي بسنده صحيح، فالعزرو إلىهما أولى»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (٦٢): « صحيح».

(٢) بعد البحث والتقصي لم أجده هذا الأثر أسنده وكيم إلى سعيد بن جبير، وإنما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الطب، في تعليق التمام والمرقى، برقم (٢٣٩٣٩)، قال: «حدثنا حفص، عن ليث عن سعيد بن جبير» وذكره.

قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه وكيع في جامعه، وابن أبي شيبة في مصنفه بسنده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٣): «إسناده ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (٦٢): « ضعيف ». وله شاهد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الطب، في تعليق التمام والمرقى، برقم (٢٣٩٣٨)، قال: «حدثنا عبدة، عن محمد بن سوقة: أن سعيد بن جبير رأى إنساناً يطوف بالبيت في عنقه خرزة فقصعها». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٣): «إسناده صحيح».

(٣) أي: لوكيع بن الجراح عن إبراهيم النخعي، فإن ابن أبي شيبة رواه في مصنفه عن طريق هشيم بن بشير عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي. ومغيرة بن مقسم مدلس، وقد عنون؛ والثاني: من طريق هشيم عن سفيان عن منصور عن إبراهيم النخعي. وهو ما عناه المصنف بقوله: «وله: عن إبراهيم». وسنده صحيح.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودعش، والقاسم.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الطب، برقم (٢٣٩٣٧). قال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن أبي شيبة بسنده صحيح». وقال العلاوي (٦٤): «إسناده ضعيف، فيه مغيرة بن مقسم، وهو مدلس، وقد عنون»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (٦٢): « ضعيف »، في سنده مغيرة بن مقسم الضبي مدلس، وقد عنون».

(٦) في نسخة دعش، والحبشي: [هذه الثلاث].

(٧) في نسخة الحبيشي: [أولاً].

(٨) في نسخة دعش، والحبشي: [عِنْ].

(٩) في نسخة العصيمي: [الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ].

(١٠) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(١١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.



(٩)

باب :

من تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿أَفَرَءَيْتُمُ الَّذِنَّ وَالْعَزَى ۖ وَمَنْوَةَ الْثَالِثَةِ الْأُخْرَىٰ﴾ ... الآيات [النجم: ١٩ - ٢٣].

عَنْ أَبِي وَاقِدِ الْلَّيْثِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ مَا شَاءَ إِلَيْهِ حُنْينٌ، وَنَحْنُ حُدَائِعُ عَهْدِ بَكْفَرٍ، وَلِلْمُسْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، وَيَنْوِطُونَ بِهَا أَسْلَحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَّةُ! قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالْتُ بْنُ إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ إِلَهٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةً مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١).

فيه مسائل :

الأولى: تفسير آية النجم.

الثانية: معرفة صورة الأمر الذي طلبوا.

الثالثة: كونهم لم يفعلوا.

الرابعة: كونهم قصدوا التقرب إلى الله بذلك، لظنهم أنه يحبه.

الخامسة: أنهم إذا جهلوه هذا فغيرهم أولى بالجهل [منهم]^(٢).

السادسة: أن لهم من الحسنات والوعد بالمغفرة ما ليس لغيرهم.

السابعة: أن النبي ﷺ لم يعذرهم [الأمر]^(٣)، بل رد عليهم بقوله: «الله أكابر! إنها السنن! لتركبون»^(٤)

سنن من كان قبلكم، فغلوظ الأمر بهذه الثلاث.

الثامنة: الأمر الكبير - وهو المقصود: أنه أخبر أن طلبهم كطلبة بنى إسرائيل^(٥) [لما قالوا موسى:

(١) أخرجه الترمذى في «جامعه»، أبواب: الفتنة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء لتركين سنن من كان قبلكم، برقم: (٢١٨٠)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»؛ وأخرجه أحمد في «مسنده»، وابن حبان في «صححه»، كتاب: التاريخ، ذكر الإخبار عن أتباع هذه الأمة سنن من قلتهم من الأمم، برقم: (٢٢٣١٥)؛ وابن حبان في «الكتابي»، كتاب: التفسير، برقم: (١١٢١). والحديث صححه الألباني في صحيح سنن الترمذى (٢/ ٢٣٥)؛ وقال في النهج السديد (٦٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وهو عند الترمذى بسنده صحيح»؛ وقال العلاوى في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٦): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشى في تحريره كتاب التوحيد (٦٤): «صحيح».

(٢) زيادة من نسخة الحبيشى.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشى.

(٤) في نسخة دغش، والعصيمى، والحبشى: [لتسعين].

(٥) في نسخة الحبيشى، والقاسم: [أنه أخبر أن طلبهم كطلب بنى إسرائيل].



﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ [١١].

النَّاسِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ هَذَا مِنْ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مَعَ دِقْتِهِ وَخَفَائِهِ عَلَى أُولَئِكَ.

العاشرةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الْغُنْيَا، وَهُوَ لَا يَحْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحةٍ.

الحادِيَّةُ عَشْرَةُ: أَنَّ الشَّرْكَ فِيهِ أَكْبَرُ وَأَصْغَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُوا بِهَذَا [٢].

الثَّانِيَةُ عَشْرَةُ: قَوْلُهُ [٣]: «وَنَحْنُ حُدَّاثُ عَهْدٍ بِكُفَّرٍ»؛ فِيهِ [دَلِيلٌ عَلَى] [٤] أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَجْهَلُ [٥] ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ: [ذِكْرُ] [٦] التَّكْبِيرُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، خَلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ.

الرَّابِعَةُ عَشْرَةُ: سَدُ الذَّرَائِعِ.

الخَامِسَةُ عَشْرَةُ: النَّهْيُ عَنِ التَّسْبِيْهِ بِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةُ: الغَضَبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ.

السَّابِعَةُ عَشْرَةُ: الْقَاعِدَةُ الْكُلْيَّةُ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا السُّنَّةُ».

الثَّامِنَةُ عَشْرَةُ: أَنَّهُمْ [عَلَمُ] [٧] مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ؛ لِكَوْنِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ.

النَّاسِعَةُ عَشْرَةُ: أَنَّ كُلَّ مَا ذَمَّ اللَّهُ بِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ؛ أَنَّهُ لَنَا.

العِشْرُونَ: أَنَّهُ مُنَقَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاها عَلَى الْأَمْرِ، فَصَارَ فِيهِ التَّنْبِيَّهُ عَلَى مَسَائِلِ الْقَبْرِ.

أَمَّا: (مَنْ رَبِّكَ)؟ فَوَاضِحٌ؛ وَأَمَّا: (مَنْ نَبِّيَكَ)؟ فَمِنْ إِخْبَارِهِ بِأَبْنَاءِ الْعَيْبِ؛ وَأَمَّا: (مَا دِينُكَ)؟ فَمِنْ

قَوْلِهِمْ: «إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ...» [٨] إِلَى آخِرِهِ.

الحادِيَّةُ وَالعِشْرُونَ: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ.

الثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ: أَنَّ الْمُتَقْلَلَ مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يَأْمَنُ [٩] أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ

العَادَةُ [الْبَاطِلَةُ] [١٠]؛ لِقَوْلِهِمْ: «وَنَحْنُ حُدَّاثُ عَهْدٍ بِكُفَّرٍ».

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٢) في نسخة العصيمي: [لَمْ يَرْتَدُوا بِذَلِكَ].

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي، والحيسي: [قَوْلُهُمْ].

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) في نسخة دغش: [لَا يَجْهَلُهُ].

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحيسي.

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيسي.

(٨) في نسخة دغش: [فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «إِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا»].

(٩) في نسخة دغش، والحيسي: [لَا يُؤْمِنُ].

(١٠) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.



(١٠)

باب :

ما جاء في الذبح لغير الله

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَسُكْنَيٌ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ١٦٦ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴿ الآيَة [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

وَقَوْلِهِ : ﴿ فَصَلَّ لِرَبِّكَ وَأَخْرُ ﴾ [الكوثر: ٢].

عَنْ عَلَيِّ [بن أبي طَالِبٍ] ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ : « لَعْنَ اللَّهِ مِنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ ، لَعْنَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَ وَالْدِيَةِ ، لَعْنَ اللَّهِ مِنْ أَوَى مُحْدِثًا ، لَعْنَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ مَنَارِ الْأَرْضِ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) .

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ » ، قَالُوا : وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « مَرَّ رَجُلٌ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ لَا يَجُوزُهُ ^(٣) أَحَدٌ حَتَّى يُقْرَبَ لَهُ شَيْئًا ، فَقَالُوا إِلَّا حَدِّهِمَا : قَرْبٌ . قَالُوا لَهُ : قَرْبٌ وَلَوْ ذُبَابًا ، فَقَرَبَ ذُبَابًا ، فَخَلَوَا سَبِيلَهُ ; فَدَخَلَ النَّارَ . وَقَالُوا لِلْآخَرِ : قَرْبٌ . فَقَالَ ^(٤) : مَا كُنْتُ لِأَقْرَبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . فَضَرَبُوا عُنْقَهُ ; فَدَخَلَ الْجَنَّةَ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(٥) .

فيه مسائل :

الأول: تفسير : ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَسُكْنَيٌ ﴾ .

الثانية: تفسير : ﴿ فَصَلَّ لِرَبِّكَ وَأَخْرُ ﴾ .

الثالثة: البداءة بـلـعـنةـ من ذـبـحـ لـغـيرـ اللـهـ.

الرابعة: لـعـنـ مـنـ لـعـنـ وـالـدـيـهـ، وـمـنـهـ أـنـ تـلـعـنـ وـالـدـيـهـ الرـجـلـ فـيـلـعـنـ وـالـدـيـهـ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(٢) أخرجه مسلم في « الصحيح »، كتاب: الأصحابي، باب: تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، برقم: (١٩٧٨).

(٣) في نسخة أسامة: [لَا يُجَاوِرُهُ].

(٤) في نسخة أسامة: [قال].

(٥) رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد ^(١٥)؛ ورواه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب: السير، ما قالوا في المشركيين يدعون المسلمين إلى غير ما ينبغي، أيجيبونهم أم لا، ويذكرهون عليه؟، برقم (٣٣٠٣٨)، وكلاهما رواه **موقوفاً** من رواية طارق بن شهاب، عن سليمان الفارسي. والمصنف ذكره من قول طارق بن شهاب مرفوعاً، ويحتمل أنه قدل فيه ابن القيم في الجواب الكافي، في قوله (٧٦): « وقال الإمام أحمد: حدثنا معاوية حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب يرفعه قال: دخل رجل الجنّة في ذباب.. أ. هـ ».

قال في النهج السديد ^(٦٨): « صحيح موقوفاً عن سليمان الفارسي »؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: « وإنستاده صحيح، وهو موقوف لفظاً، وله حكم الرفع »؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد ^(٦٧): « صحيح موقوفاً »؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد ^(٦٧): « صحيح موقوف على سليمان ».



الخامسة: لَعْنُ مَنْ آتَى مُحْدِثًا، وَهُوَ الرَّجُلُ يُحْدِثُ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ^(١)، فَيُلْتَجِئُ إِلَى مَنْ يُحِبُّهُ مِنْ ذَلِكَ.

السادسة: لَعْنُ مَنْ عَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمَرَاسِيمُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ حَقَّكَ مِنَ الْأَرْضِ وَحَقَّ جَارِكَ، فَتُغَيِّرُهَا بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ.

السابعة: الفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيْنِ، وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي^(٢) عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ.
الثامنة: هَذِهِ الْقِصَّةُ الْعَظِيمَةُ، وَهِيَ قِصَّةُ الذَّبَابِ.

الثانية: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذَّبَابِ الَّذِي لَمْ يَفْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَحْلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ.

العاشرة: مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشَّرِكَةِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ؛ كَيْفَ صَبَرَ ذَلِكَ عَلَى الْقَتْلِ، وَلَمْ يُوَافِقُهُمْ عَلَى طَلَبِهِمْ^(٣)، مَعَ كَوْنِهِمْ لَمْ يَطْلُبُوا [مِنْهُ]^(٤) إِلَّا الْعَمَلُ الظَّاهِرُ.

الحادية عشرة: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلْ: «دَخَلَ النَّارَ فِي ذَبَابٍ».

الثانية عشرة: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شَرَاكَ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ».

الثالثة عشرة: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ، حَتَّى عِنْدَ عَبْدَةِ الْأَوَّلَانِ.

(١) في نسخة أسامي: [يَجِبُ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ].

(٢) في نسخة دغش: [الْمَعَاصِي].

(٣) في نسخة العصيمي: [طَلَبِهِمْ].

(٤) زيادة من نسخة أسامي.



(١١)

باب :

لَا يُذْنِبُ لِلَّهِ بِمَكَانٍ يُذْنِبُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿لَا نَقْمَدُ فِيهِ أَبَدًا﴾ الآية [التوبه: ١٠٨].

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَدَرَ رَجُلٌ أَنْ يَنْحَرِ إِبْلًا بِبُوَانَةَ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبُدُ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَهَلْ (١) كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَدْرِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَدْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ إِبْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدَ (٢)، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا (٣).

فيه مسائل :

الأول: تفسير قوله: ﴿لَا نَقْمَدُ فِيهِ أَبَدًا﴾.

الثانية: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تُؤْتَرُ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الطَّاعَةُ.

الثالثة: رد المُسَالَةِ الْمُشْكِلَةِ إِلَى الْمَسَالَةِ الْبَيِّنَةِ؛ لِيُزُولَ الْإِشكَالُ.

الرابعة: استيفصال المُفْتَنِي إِذَا احْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

الخامسة: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّدْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ.

السادسة: المَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

السادسة: المَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

الثامنة: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ [لَهُ] (٤) الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ، لِأَنَّهُ نَذْرٌ مَعْصِيَةً.

الحادية: الْحَدْرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

العاشرة: لَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةٍ (٥).

الحادية عشرة: لَا نَذْرٌ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.

(١) في نسخة القاسم: [هل].

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأيمان والندور، برقم: (٣٣١٣)، قال ابن حجر في التلخيص الحبير: «رواه أبو داود بسند صحيح»؛ وصححه الألباني في « الصحيح أبى داود»؛ وقال في النهج السديد (٧٦): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي (٧٤): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي (٧٠): «صحيح».

(٣) أي: على شرط البحاري، ومسلم.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(٥) في نسخة الحبيشي: [لَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ].



(١٢)

باب :

من الشرك النذر لغير اللهوقول الله تعالى (١): **﴿يُوْقَنَ بِالنَّذْرِ﴾** [الإنسان: ٧].وقوله تعالى [٢]: **﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ إِنْ نَفَقَةً أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾** الآية [البقرة: ٦٧].

[٢٧٠]

وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصيه» ^(٣).

فيه مسائل :

الأولى: وجوب الوفاء بالنذر.**الثانية:** إذا ثبت كونه عبادة لله ^(٤) فصرفه إلى غيره شرك.**الثالثة:** أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به.

(١) في نسخة متون طالب العلم: [لقوله].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحيبي.

(٣) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: النذر في الطاعة، باب: الأيمان والنذور، برقم: (٦٦٩٦)، ولفظ البخاري: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر **أن يعصيه** فلا يعصيه».

(٤) في نسخة الحبيسي: [عبادة الله].



(١٣)

باب :

من الشرك الاستعادة بغير الله

وَقَوْلٍ [الله] (١) تَعَالَى: «وَأَنَّهُ، كَانَ يَجَالُ مِنَ الْإِنْسِينَ يَعْوَذُونَ بِرِحَالِ مِنَ الْجِنِّ فَنَادُوهُمْ رَهْقًا» [الجن: ٦]. وَعَنْ (٢) حَوْلَةِ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَّلَ مَنْزِلًا، فَقَاتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ؛ لَمْ يَضُرِّهُ شَيْءٌ حَتَّى يُرْتَحِلَ (٣) مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤).

فيه مسائل :

الأولى: تفسير آية (الجن) (٥).

الثانية: كونه من الشرك.

الثالثة: الإستدلال على ذلك بالحديث؛ لأن العلماء استدلوا به (٦) على أن كلامات الله غير مخلوقة؛ فاللوا: لأن الاستعادة بالمخلوق شرك.

الرابعة: فضيلة هذا الدعاء مع اختصاره.

الخامسة: أن كون الشيء (٧) يحصل به مفعاة ذريعة من كف شر أو جلب نفع؛ لا يدل على أنه ليس من الشرك.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي. وفي النسخ الأخرى: [وقوله].
(٢) في نسخة القاسم: [عن].

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبشي: [حتى يرحل]. وما في المتن هو الموافق للفظ الحديث عند مسلم وغيره.
(٤) آخر جه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبه والاستغفار، باب: في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيرها، برقم: (٢٧٠٨).

(٥) في نسخة دغش: [تفسير]: «وَأَنَّهُ، كَانَ يَجَلُّ مِنَ الْإِنْسِينَ» الآية. وفي نسخة العصيمي: [تفسير الآية].

(٦) في نسخة الحبشي: [لأن العلماء يستدلون به].

(٧) في نسخة الحبشي: [أن كون الشيء الذي].



(18)

١٦

مِنَ الشَّرِّ أَن يَسْتَغْفِلُ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يُضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ ١٦﴾ وَإِنْ يَمْسِكَ اللَّهُ بِبَصَرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ الآيَة [يُونس: ١٠٦-١٠٧].

وَقُولِهِ [تعالى] [١٧]: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَأَبْعِدُوهُ﴾ الآية [العنكبوت: ١٧].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (٢) : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِنَ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَحِيْبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ الآيتين
[الأحقاف: ٦-٥].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٣): ﴿أَمَّن يُحِبُّ الْمُضطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشُفُ السُّوءَ﴾ الآية [النَّمَاءُ : ٦٢].

وَرَوَى (٤) الطَّبَرَانِيُّ [بِإِسْنَادِهِ] (٥): أَنَّهُ كَانَ فِي رَمَضَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قُومُوا بِنَا نَسْتَغْيِثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» (٦)، إِنَّهُ لَا يُسْتَغْاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغْاثُ بِاللَّهِ [عَزَّوَجَلَّ] (٧).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أن عطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص.

الثانية: تفسير قوله: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾.

الثالثة: أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرُكُ الْأَكْبَرُ.

الرابعة: أنَّ أَصْلَحَ النَّاسَ لَوْ يَفْعُلُهُ^(٩) إِرْضَاءً لِغَيْرِهِ؛ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ.

الخامسة: تفسير الآية التي يَعْدَهَا.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحسنة:

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحسنة :

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحيشى.

(٤) في نسخة القاسم: [روى].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والـ

^{٦)} زيادة من نسخة أسامة.

(٧) زيادة من نسخة اسامي، ودغش، والـ
(٨) الـ اـ اـ اـ فـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ

(٨) رواه الطبراني في المعجم الكبير، كما في جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (٤/٥٦٨)، برقم (٥٧٨٠)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٥٩): «وأوه الطبراني، وحاله حال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن؛ الحديث؟»؛ وقال

في مجمع الروايات (٢٠١)، ورجاله رجب الصنفاني، وربه رجل محبة، وهو سلس أحاديث». وفي النهاية السديد (٨٨): «ضعف»؛ وقال الشیخ صالح العصيمي: «إسناده ضعیف»؛ وقال العلاوی في تحقيق شرح كتاب التوحید (٧٤): «ضعفی». وفي الحیشی في تحریجه كتاب التوحید (٨٣): «ضعفی».

(٤) في نسخة العصيمي: [لو فعله].

السادسة: كُونْ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا، مَعَ كَوْنِهِ كُفُرًا.

السابعة: تَفْسِيرُ الآيَةِ الثَّالِثَةِ.

الثامنة: أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنْ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ.

الثَّاسِعَة: تَفْسِيرُ الآيَةِ الرَّابِعَةِ.

العاشرة: [ذِكْرُهُ] (١) أَنَّهُ لَا أَصْلَلَ مِمَّنْ دَعَا عَيْرَ اللَّهِ.

الحادية عشرة: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنْ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عَنْهُ.

الثَّانِيَةُ عَشْرَةُ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِيُغْضِبِ الْمَدْعُو لِلَّدَاعِي وَعَدَوَتِهِ لَهُ.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ: تَسْمِيَةٌ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُو (٢).

الرَّابِعَةُ عَشْرَةُ: كُفُرُ الْمَدْعُو بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ.

الخامسة عشرة: [أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ] (٣) هِيَ سَبَبُ كَوْنِهِ أَضَلَّ النَّاسِ.

السادسة عشرة: تَفْسِيرُ الآيَةِ الْخَامِسَةِ.

السابعة عشرة: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارٌ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ: أَنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا جُلُّ هَذَا

يَدْعُونَهُ فِي الشَّدَائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ.

الثامنة عشرة: حِمَاءَةُ الْمُصْطَفَى ﷺ حِمَاءُ التَّوْحِيدِ، وَالتَّأَدُّبُ مَعَ اللَّهِ [عَرَقَجَ] (٤).

(١) زيادة من نسخة دغش. وفي نسخة العصيمي: [ذِكْرُ].

(٢) في نسخة الحبيشي: [الْمَدْعُو لَهُ].

(٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامي، والعصيمي.

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامي.



(١٥)

باب :

قول الله تعالى :

﴿أَيْسَرِ كُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾١١١ ﴿وَلَا يَسْتَطِعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ الآية

[الأعراف: ١٩١-١٩٢].

وقوله [تعالى] (١) : «وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قُطْمِيرٍ» الآية [فاطر: ١٣].
 [و] (٢) في الصحيح: عن أنس بن مالك [٣] رضي الله عنه، قال: سمع النبي عليه السلام يوم أحد، [و] كسرت رباعيته [٤]، فقال: «كيف يفلح قوم شجعوا نبيهم؟» فنزلت: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» [آل عمران: ١٢٨].

وفيه: عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّه سمع رسول الله عليه السلام يقول [٦] إذا رفع رأسه من الرُّكوع في الرَّكعة الأخيرة من الفجر: «اللَّهُمَّ العَنْ فُلَانًا، وَفُلَانًا»، بعدَمَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، فأنزل الله تعالى [٧]: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» الآية [٨]. وفي رواية: «يَدْعُونَ عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ؛ فَنَزَّلَتْ: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ»» [٩].
 وفيه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام [فيينا] [١٠] رسول الله عليه السلام حين أنزله عليه: «وَأَنْدَرَ عَشِيرَتَكَ

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي، ودغش، والعصيمي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحيسي.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحة»، كتاب: المغازى، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: ٤٠٦٩) معلقاً؛ ووصله مسلم في «صحيحة»، كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة أحد، برقم: (١٧٩١).

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحيسي.

(٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش.

(٨) أخرجه البخاري في «صحيحة»، كتاب: المغازى، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٦٩).
 وأخرج مسلم في «صحيحة»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحبات القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بال المسلمين نازلة، برقم: (٦٧٥) من حديث أبي هريرة قال: كان رسول الله عليه السلام يقول حين يتفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكتب ويرفع رأسه: سمع الله لمن حمدته، ربنا ولكل الحمد، ثم يقول وهو قائم: اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مصر واجعلها عليهم كسى يوسف، اللهم العن لعيان ورعلا وذكون وعصبة عصت الله ورسوله، ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما أنزل: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، أَوْ يَتَوَبُ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعْدِلُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ» [آل عمران: ١٢٨].(٩) أخرجه هذه الرواية البخاري في «صحيحة»، كتاب: المغازى، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٧٠)
 بن عبد الله مرسلة، قال: «عن حنظلة بن أبي سفيان سمعت سالم بن عبد الله يقول: كان رسول الله عليه السلام يدعوه على: صفوان...»، ووصلها: أحمد في «مسنده»، مسندي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، برقم: (٥٧٧٨)، والترمذى في «جامعه»، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله عليه السلام، باب: ومن سورة آل عمران، برقم: (٤٣٠٠)، وقال: «هذا حديث حسن غريب». والحديث صحيح الألباني في صحيح سنن الترمذى، وقال العلواوى في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٨٦): «إسناده ضعيف، فيه عمر بن حمزة، وهو ضعيف»؛ وقال الحبيسي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٧): «هذه الرواية مرسلة، ويظهر لى أنه لم يثبت التعين».

(١٠) زيادة من نسخة الحبيسي.



الأقربين ﴿الشعراء ٢١٤﴾، [فَصَعَدَ الصَّفَا] ^(١)، فَقَالَ ^(٢): «يَا مَعْشَرَ قُرْيَشٍ - أَوْ كَلِمَةً تَحْوَهَا -، إِشْتَرُوا أَنفُسَكُمْ؛ لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةَ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أَغْنِي عَنْكِ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتَ ^(٣)؛ لَا أَغْنِي عَنْكِ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» ^(٤).

فيه مسائل:

الأول: تفسير الآيات.

الثانية: قصة أحد.

الثالثة: قنوت سيد المرسلين، وخلفه سادات الأولياء يوم مuron في الصلاة.

الرابعة: أن المدعو عليهم كفار.

الخامسة: أئمهم فعلوا أشياء ما فعلها ^(٥) غالب الكفار، منها: شجاعتهم تجاههم، وحرصهم على قتله، ومنها: التمثال بالقتلى، مع أئمهم بنو عمهم.

السادسة: أنزل الله عليه في ذلك: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ».

السابعة: قوله: «أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ» فتاب عليهم فامروا ^(٦).

الثامنة: القنوت في النوازل.

التاسعة: تسمية المدعو عليهم في الصلاة بأسمائهم وأسماء آبائهم.

العاشرة: لعنه ^(٧) المعين في القنوت.

الحادية عشرة: قصته ^{عليه} لما أنزل عليه ^(٨): «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ».

الثانية عشرة: جده ^{عليه} في هذا الأمر، بحيث فعل ما نسب بسببه إلى الجنون، وكذلك لو يفعله مسلم الآن.

(١) زيادة من نسخة أسامة. وفي نسخة الحبيسي: [صعد الصفا].

(٢) في نسخة القاسم، دغش: [قال].

(٣) في نسخة القاسم: [سليني ما شئت من مالي].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الوصايا، باب: إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب، برقم: (٢٧٥٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيفه»، كتاب: الإيمان، باب: في قوله تعالى: وأنذر عشيرتك الأقربين، برقم: (٢٠١).

(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: [لا يفعلاها].

(٦) في نسخة دغش، والعصيمي: [وامروا].

(٧) في نسخة الحبيسي، والعصيمي: [لعن].

(٨) في نسخة دغش: [لما نزل].



الثالثة عشرة: قَوْلُهُ عَنِّي لِلْأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أَغْنِي عَنْكُمْ^(١) مِنْ اللَّهِ شَيْئًا»، حَتَّى قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بْنَتَ مُحَمَّدٍ، لَا أَغْنِي عَنِّكِ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا»، فَإِذَا صَرَحَ عَنِّي - وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ - بِأَنَّهُ^(٢) لَا يُعْنِي شَيْئًا عَنْ سَيِّدِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَآمَنَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ^(٣) لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، ثُمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِ النَّاسِ الْآنَ^(٤)، تَبَيَّنَ لَهُ [ترُكُ]^(٥) التَّوْحِيدُ، وَعُرْبَةُ الدِّينِ.

(١) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [لَا أَغْنِي عَنْكَ].

(٢) في نسخة العصيمي: [وَآمَنَ الْإِنْسَانُ بِأَنَّهُ].

(٣) في نسخة دغش: [فَإِذَا صَرَحَ عَنِّي أَنَّهُ - وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ -]. وفي نسخة العصيمي: [فَإِذَا صَرَحَ عَنِّي - وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ - أَنَّهُ].

(٤) في نسخة العصيمي، والحبشي: [وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِ النَّاسِ الْيَوْمِ].

(٥) زيادة من نسخة العصيمي.



(١٦)

باب :

قول الله تعالى :

﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُرِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ فَأَلْوُا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [سباء: ٢٣].

[و] (١) في «الصحيح»: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء؛ ضربت الملائكة بأجنحتها خضباناً لقوله، كانة سلسلة على صفوان، ينفذون ذلك، حتى إذا فرع عن قلوبهم قالوا ماذَا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير» [سبأ: ٢٣]، فيسمعها مُسترق السمع، ومُسترق السمع هكذا بعضاً فوق بعض، وصفه سفيان بكفه، فحرفها وبدد بين أصابعه، «فيسمع الكلمة، فيلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكتب معها مائة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا؟» [٢] فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء» (٣).

وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ؛ أَخْذَتِ السَّمَاوَاتِ مِنْهُ رَجْفَةً، -أَوْ قَالَ: رِعْدَةً- شَدِيدَةً، خَوْفًا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ؛ صَعِقُوا، وَخَرُوا لِلَّهِ سُجَّداً، فَيَكُونُ أَوَّلُ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ، فَيَكْلُمُ اللَّهَ مِنْ وَحِيهِ بِمَا أَرَادَ، ثُمَّ يَمْرُرُ جِبْرِيلُ (٤) عَلَى الْمَلَائِكَةِ، كُلَّمَا مَرَ بِسَمَاءٍ، سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ؟ (٥) فَيَقُولُ جِبْرِيلُ (٦): قَالَ الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ. [قال] (٧): فَيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مِثْلُ مَا قَالَ جِبْرِيلُ (٨)، فَيَتَّهِي جِبْرِيلُ (٩) بِالْوَحْيِ إِلَى حِيثُ أَمْرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» (١٠).

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة القاسم، وأسامي، والحبشي، والعصيمي.

(٣) آخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: حتى إذا فرع عن قلوبهم قالوا ماذَا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير، برقم: (٤٨٠٠).

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامي، والحبشي، والعصيمي.

(٥) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٦) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٧) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٨) زيادة من نسخة القاسم، وأسامي، ودغش.

(٩) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(١٠) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(١١) آخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/٢٢٧)، وضعفه الألباني في «تخریج السنة»، وقال في النهج السديد (١٠٠): «سنده ضعيف، فيه نعيم بن حماد ضعيف، والوليد بن مسلم: مدلس، وقد عنعنه»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي عاصم بسند ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٩٠): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخریجاته لكتاب التوحيد (٧٧): «ضعف»، ويُغنى عنه ما قبله». وقال البهالل في كتابة: تخریج أحادیث متنقدة في كتاب التوحید (٤٢): «إسناده ثقات غير نعيم بن حماد فقد اختلف فيه أهل العلم».



فيه مسائل:**الأول: تفسير الآية.**

الثانية: مَا فِيهَا مِنَ الْحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الشَّرْكِ، خُصُوصًا مَنْ^(١) تَعَلَّقَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا تَقْطَعُ عُرُوقَ شَجَرَةِ الشَّرْكِ مِنَ الْقَلْبِ.

الثالثة: تفسير قوله: ﴿قَالُوا أَلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾.

الرابعة: سبب سؤالهم عن ذلك.

الخامسة: أَنَّ جِبْرِيلَ [هُوَ الَّذِي]^(٢) يُجِيبُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ^(٣): «قَالَ: كَذَا وَكَذَا».

السادسة: ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ: جِبْرِيلُ.

السابعة: أَنَّهُ يَقُولُ لِأَهْلِ السَّمَاوَاتِ كُلُّهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ.

الثامنة: أَنَّ الْغَشْيَ يَعْمَلُ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ كُلُّهُمْ.

النinthة: ارتجاف السماوات لِكَلَامِ^(٤) اللَّهِ [عز وجل]^(٥).

العاشرة: أَنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي يَتَهَيَّءُ بِالوَحْيِ إِلَى حِينِ أَمْرِهِ اللَّهُ [عَزَّوَجَلَّ]^(٦).

الحادية عشرة: ذِكْرُ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ.

الثانية عشرة: صفة رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

الثالثة عشرة: سبب إِرْسَالِ الشَّهَابِ^(٧).

الرابعة عشرة: أَنَّهُ تَارَةً يُدْرِكُهُ الشَّهَابُ قَبْلِ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَتَارَةً يُلْقِيَهَا فِي أَدْنَى وَلِيَهُ مِنَ الْإِنْسِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ.

الخامسة عشرة: كُونُ الْكَاهِنِ يَصُدُّ بَعْضَ الْأَحْيَانِ.

فرويَّقه ببعضهم، وضيقه البعض الآخر، وقد تتبع ابن عدي ما وهم فيه، وهذا الحديث لم يذكره في عامته ما أنكر عليه؛ فدلل على أنه مستقيم، ومما يؤيد استقامته وصححته: أَنَّ إِمَامَ الْأُمَّةِ ابْنَ خَزِيمَةَ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى إِثْبَاتِ صَفَةِ تَكْلِيمِ اللَّهِ بِالوَحْيِ، وشدة خوف السماوات منه، فِي كِتَابِهِ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي مُقْدِمَتِهِ: (أَنَّهُ يَصِفُ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي مَحْكَمِ التَّنْزِيلِ)، وَبِمَا صَحَّ وَبَثَتْ عَنْ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَسَانِيدِ الثَّابِتَةِ الصَّحِيحَةِ بِنَقلِ أَهْلِ الْعَدْلَةِ مَوْصُولاً إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وأَمَّا تَدْلِيسِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ فِي جَابِ عَنْهُ بَأنَّهُ قَدْ صَرَحَ بِالْتَّحْدِيدِ عَنْ أَبِي نَعِيمٍ، وَبِهَذَا اتَّضَحَ أَنَّ السِّنْدَ حَسَنٌ^(٨) أ.هـ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَدَدُ الرَّحْمَنِ الْمَعْلُومُ فِي كِتَابِهِ التَّنْكِيلِ بِمَا فِي تَأْيِيدِ الْكَوْثَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ (٨٣٢/١٠، ٨٣٣) عَنْ كَلَامِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: «سُئِلَ عَنْهُ دَحِيمٌ، فَقَالَ: (لَا أَصْلِ لَهُ). أَقُولُ: الْمَتْنُ غَيْرُ مُنْكَرٍ، وَلَهُ شَوَّاهِدٌ... فَالنَّكَارَةُ فِي السِّنْدِ فَقَطُّ». (١) فِي نسخة الحبيشي: [أَمَا]. (٢) زيادة من نسخة أساميَّة. (٣) في نسخة دغش: [يُجِيبُهُمْ بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ]. (٤) في نسخة أساميَّة، والحبشي: [بِكَلَامِ]. (٥) زيادة من نسخة الحبيشي، وفي نسخة دغش: [تعالى]. (٦) زيادة من نسخة الحبيشي. (٧) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [الشهاب].



السادسة عشرة: كُونه يكذب معها مائة كذبة.

السابعة عشرة: أَنَّه لَمْ يُصَدِّقْ كَذْبُه إِلَّا بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ.

الثامنة عشرة: قَوْلُ النُّفُوسِ لِلْبَاطِلِ، كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِواحِدَةٍ وَلَا يُعْتَبِرُونَ بِمِائَةٍ [كذبة]^(١)؟!

التاسعة عشرة: كُونُهُمْ يُلْقِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ^(٢) تِلْكَ الْكَلِمَةَ، وَيَحْفَظُونَهَا، وَيَسْتَدِلُّونَ بِهَا.

العشرون: إِثْنَاتُ الصَّفَاتِ خَلَافًا لِلْمُعَطَّلَةِ^(٣).

الحادية والعشرون: [الْتَّصْرِيحُ]^(٤) بِأَنَّ^(٥) تِلْكَ الرَّجْفَةُ وَالْغَنْشِي [كَانَا]^(٦) خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٧).

الثانية والعشرون: أَنَّهُمْ يَخْرُونَ لِلَّهِ سُجَّدًا.

(١) زيادة من نسخة دغشن، وأسامه، والحيبيسي.

(٢) في نسخة العصيمي: [كُونُهُمْ يُلْقِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ]؛ وفي نسخة الحبيسي: [يَتَلَقَّى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ].

(٣) في نسخة الحبيسي، وأسامه: [خَلَافًا لِلأشْعَرِيَّةِ الْمُعَطَّلَةِ].

(٤) زيادة من نسخة أسامه بودغشن، والعصيمي.

(٥) في نسخة الحبيسي: [أن].

(٦) زيادة من نسخة أسامه.

(٧) في نسخة العصيمي، والحيبيسي: [خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ].



(١٧)

بابُ الشَّفَاعَةِ

وَقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشِرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِئِنْ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام: ٥١].

وَقَوْلِهِ [تعالى]^(١): ﴿ قُلْ لِلَّهِ أَسْفَعَهُ جَمِيعًا ﴾ [الزمر: ٤٤].

[وَقَوْلِهِ]: ﴿ يَتَأْمِنُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَفَرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥٤][^(٢)].

وَقَوْلِهِ [تعالى]^(٣): ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا يُاذِنِهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وَقَوْلِهِ [تعالى]^(٤): ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُعْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرِضَّهُ ﴾ [النجم: ٢٦].

وَقَوْلِهِ [تعالى]^(٥): ﴿ قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمُوكُنَّ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُوكُنَّ مِنْ قَالَ ذَرْهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾ الآيتين [سبأ: ٢٢-٢٣]. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ [ابنُ تِيمِيَّةَ]^(٦) رَحْمَةُ اللَّهِ: «نَفَى اللَّهُ عَمَّا سَوَاهُ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُسْرِكُونَ - فَنَفَى أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ مُلْكٌ أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ عَوْنَانِ لِلَّهِ - وَلَمْ يَقِنْ إِلَّا الشَّفَاعَةُ؛ فَبَيْنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ [تعالى]^(٧): ﴿ وَلَا يَشَفَّعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرْتَصَنَ ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظْهُرُهَا الْمُشْرِكُونَ؛ هِيَ مُنْتَهِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ، وَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صلوات الله عليه: «أَنَّهُ يُأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمُدُهُ»، [و]^(٨) لَا يَبْدُأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوْ أَلَا، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: «إِرْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ، وَسَلْ

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي، وأسامة.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة، وإلحيشي.

(٧) زيادة من نسخة دعشن، وأسامة، والحبشي.

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي.



تُعْطَ، وَأَشْفَعْ تُشْفَعْ^(١)). وَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ [يَا رَسُولَ اللَّهِ]^(٢)? قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»^(٣). فَتِلْكَ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْإِحْلَاصِ يَأْذِنُ اللَّهُ، وَلَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

وَحْقِيقَتُهُ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الذِّي يَتَعَظَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِحْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ مَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ؛ لِيُكْرِمَهُ، وَيَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ.

فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفَاهَا الْقُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا [مِنْ]^(٤) شِرْكٌ، [فَتِلْكَ مَنْفِيَةً مُطْلَقًا]^(٥)؛ وَلَهَذَا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ يَأْذِنَهُ فِي مَوَاضِعَ [كَثِيرَة]^(٦). وَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِحْلَاصِ». إِنْهَى كَلَامُهُ [رَحْمَةُ اللَّهِ]^(٧).

فِيهِ مَسَائلُ :

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ.

الثَّانِيَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمَنْفِيَةِ.

الثَّالِثَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُثَبَّتَةِ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ.

الخَامِسَةُ: صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، [و]^(٨) أَنَّهُ لَا يَبْدُأُ بِالشَّفَاعَةِ [أَوَّلًا]^(٩)؛ بَلْ يَسْجُدُ، فَإِذَا أَذِنَ اللَّهُ^(١٠) لَهُ شَفَعَ.

السَّادِسَةُ: [بَيَان]^(١١) مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِهَا؟.

السَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

الثَّامِنَةُ: بَيَانُ حَقِيقَتِهَا.

(١) آخر جه البخاري في «صحيحةه»، باب: الكلام الرَّبِيعَ يَوْمَ القيمة مع الأنبياء وغيرهم، برقم: (٧٥١٠)، وأخر جه مسلم في «صحيحةه»، كتاب: الإيمان، باب: أذني أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (١٩٣).

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحيشى. وفي نسخة القاسم: [مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القيمة].

(٣) آخر جه البخاري في «صحيحةه»، كتاب: العلم، باب: الحرص على الحديث، برقم: (٩٩).

(٤) زيادة من نسخة الحيشى.

(٥) مجموع الفتاوى (٧/٧٧، ٧٨). والمصنف لم ينقل كلام ابن تيمية بلحظه، وإنما نقله بعض التصرف.

(٦) زيادة من نسخة الحيشى.

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والحيشى.

(٨) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحيشى.

(٩) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحيشى.

(١٠) في نسخة الحيشى، والعصيمي: [فَإِذَا أَذِنَ].

(١١) زيادة من نسخة أسامة.



(١٨)

باب :

قول الله تعالى :

﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحَبَّتْ﴾ الآية [القصص: ٥٦]

[وَ] (١) في الصحيح (٢): عن ابن المسمى، عن أبيه، قال: لَمَّا حَضَرَتْ أُبَا طَالِبُ الْوَفَاءَ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمِّيَّةَ وَأَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَا عَمٌّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةُ أَحَاجِ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ؟ فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ (٣)، فَأَعَادَ، فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا سَتَغْفِرُنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْهَ عَنْكَ»؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الآية [التوبه: ١١٣]، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحَبَّتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

فيه مسائل :

الأول: تفسير قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحَبَّتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ الآية.

الثانية: تفسير قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الآية.

الثالثة: - وهي المسألة الكبرى - (٤): تفسير قوله [ﷺ]: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بخلاف ما عليه من يدعى العلم.

الرابعة: أنَّ أبا جهلَ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرُفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إذ (٥) قال للرجل: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَقَبَحَ اللَّهُ مَنْ أَبْوَ جَهْلٍ أَعْلَمُ مِنْهُ بِأَصْلِ الإِسْلَامِ.

الخامسة: حُدُودُ ﷺ وَمُبَالَغَتُهُ فِي إِسْلَامِ عَمِّهِ.

السادسة: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، وَأَسْلَافِهِ.

السابعة: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، بَلْ نُهِيَّ عَنْ ذَلِكَ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، برقم: ٤٧٧٢ (٤)؛ وأخر جه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: (٢٤).

(٣) في نسخة القاسم: [فَأَعَادَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ].

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي: [الكبيرة].

(٥) زيادة من نسخة دغش، وأسامه.

(٦) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [إذا].



الثامنة: مَصْرَةُ أَصْحَابِ السُّوءِ عَلَى الْإِنْسَانِ.

التاسعة: مَصْرَةُ تَعْظِيمِ الْأَسْلَافِ وَالْأَكَابِرِ.

العاشرة: الشُّهْمَةُ لِلْمُبْطَلِينَ فِي ذَلِكَ؛ لَا سِتْدَلَالٌ أَبِي جَهْلٍ بِذَلِكَ^(١).

الحادية عشرة: الشَّاهِدُ لِكُوْنِ^(٢) الْأَعْمَالِ بِالخَوَاتِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَهَا لَنْفَعَتْهُ^(٣).

الثانية عشرة: التَّأْمُلُ فِي كَبِيرِ هَذِهِ الشُّهْمَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالِّينَ؛ لِأَنَّ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يُجَادِلُوهُ إِلَّا بِهَا،
مَعَ مُبَالَغَتِهِ^{بِسْمِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} وَتَكْرِيرِهِ؛ فَلَا جُلٍّ عَظَمَتِهَا وَوُضُوِّحَهَا عِنْدَهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا.

(١) في نسخة الحبيشي: [العاشرة: استدلال الجاهلية بذلك].

(٢) في نسخة دغش: [الشاهد بكون].

(٣) في نسخة دغش: [نفعته].



(١٩)

باب :

مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وَتَرْكُهُمْ

دِينُهُمْ هُوَ الْغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَأَهْلَ الْكِتَابَ لَا تَعْنَلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٧١].

في «الصحيح» عن ابن عباس رضي الله عنهما - في قول الله تعالى (١): «وَقَالُوا لَا نَذَرْنَ مَا لَمْ نَعْمَلْ وَلَا سُواعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسَرًا» [نوح: ٢٣] -؛ قال: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمٍ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا، أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَيْهِمْ أَنِ انصِبُوا إِلَيْهِمْ الْمَجَالِسِ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ فِيهَا أَنْصَابًا، وَسَمُوهَا بِاسْمَاهُمْ، فَعَمِلُوا، وَلَمْ تُعْبَدْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتُسَيِّرُ الْعِلْمُ؛ عُيَدَتْ» (٤).

وقال ابن القيم: «قالَ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ السَّلَفِ: لَمَّا مَاتُوا، عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمْ الْأَمْدُ فَعَبَدُوهُمْ» (٥).

وعن عمر رضي الله عنه: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى إِبْنَ مَرْيَمَ؛ إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» أَخْرَجَاهُ (٦).

[وَعَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] (٧) قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوُّ؛ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوُّ». [حدِيثُ صَحِيحٌ] (٨).

(١) في نسخة العصيمي: [في قوله تعالى].

(٢) في نسخة دغش، والقاسم: [فلما]. وهو المواقف لما في النسخ المطبوعة لصحيف البخاري.

(٣) الذي في النسخ المطبوعة لصحيف البخاري: [وتسبّح].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيفه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: ودا لا سواع ولا يغوث ويعوق، برقم: (٤٩٢٠).

(٥) ينظر: إغاثة اللهيفان في مصايد الشيطان، لابن قيم الجوزية (١/٣٣٢)، حققه: محمد عزيز، الناشر: دار عالم الفوائد. ونص كلامه: «وقال غير واحد من السلف: كان هؤلاء قوماً صالحين في قوم نوح عليهما السلام، فلما ماتوا عكفووا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهם».

(٦) أخرجه البخاري في «صحيفه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله وادكر في الكتاب مريم، برقم: (٣٤٤٥)؛ وأصله في صحيح مسلم، وليس فيه جملة: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى إِبْنَ مَرْيَمَ...»، فقد روى مسلم في «صحيفه»، كتاب: النكاح، باب: حكم العزل، برقم: (٤٣٩) عن جابر بن عبد الله قال: سأله رجل النبي عليه السلام: إن عندي جارية لي، وأنا أعزّل عنها؟ فقلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ ذَلِكَ لَنِي مَنْ يَمْنَعُ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ، قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتَ ذَكَرْتَهَا لَكَ حَمَلَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَأْعِذُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

(٧) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة. وفي نسخة أسامة زيادة: [وفي الصحيح]. والحديث ليس في الصحيحين.

(٨) زيادة من نسخة القاسم.

(٩) أخرجه ابن خزيمة في «صحيفه»، كتاب: المنساك، باب: التقاط الحصى لرمي الجمار من المزدلفة؛ وابن حبان في «صحيفه»، برقم: (٣٨٧١)، كتاب: الحج، ذكر وصف الحصى التي ترمي بها الجمار؛ والحاكم في «مستدركه»، برقم: (١٧٢٩)، كتاب: المنساك، رمي الجمار ومقدار الحصى، وقال: «هذا حدِيث صحيح على شرط الشيختين»، ولم يخرجاه، ورأفه الذبيهي؛ وأخرجه النسائي في «الكتري»، برقم: (٤٠٤٩)، كتاب: المنساك، التقاط الحصى؛ وابن ماجه في «سننه»، برقم: (٣٠٢٩)، أبواب المنساك، باب: قدر حصى الرمي. والحديث صححه الألباني في الصحيفة، رقم (١٢٨٣)؛ وقال في النهج السديد (١٠٩): «صحيف»؛ وقال الشیخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «آخرجه النسائي، وابن ماجه بإسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح



وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَجُلَيْهِ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطَّعُونَ»، قَالَهَا ثَلَاثًا^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ :

الْأُولَى: أَنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا الْبَابَ وَبَايِنَ بَعْدِهِ؛ تَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَرَأَى مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ وَتَقْلِيَّهِ لِلْقُلُوبِ

العَجَبَ.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شِرْكٍ حَدَثَ [عَلَى وَجْهِهِ]^(٢) الْأَرْضِ أَنَّهُ يُشْبَهُ الصَّالِحِينَ.

الثَّالِثَةُ: [مَعْرِفَةُ]^(٣) أَوَّلِ شَيْءٍ غَيْرِ بِهِ دِينُ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا سَبَبَ ذَلِكَ؟ مَعَ مَعْرِفَةِ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُمْ.

الرَّابِعَةُ: [سَبَبُ]^(٤) قَبُولِ الْبِدَعِ مَعَ كَوْنِ الشَّرَائِعِ وَالْفِطْرَةِ تَرْدُهَا.

الخَامِسَةُ: أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ كُلُّهُ: مَنْجُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ:

فَالْأَوَّلُ: مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ.

وَالثَّانِي: فِعْلُ أَنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ شَيْئًا أَرَادُوا بِهِ خَيْرًا؛ فَظَنَّ مَنْ بَعْدُهُمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهِ غَيْرَهُ.

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ «نُوحٍ».

السَّابِعَةُ: حِلْلَةُ الْأَدَمِيِّ فِي كَوْنِ الْحَقِّ يَنْقُصُ فِي قُلُوبِهِ، وَالْبَاطِلِ يَزِيدُ.

الثَّامِنَةُ: [أَنَّ]^(٥) فِيهِ شَاهِدًا لِمَا نُقْلِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ الْبِدَعَةَ^(٦) سَبَبُ الْكُفْرِ.

الثَّالِثَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِمَا تَؤُولُ إِلَيْهِ الْبِدَعَةُ؛ وَلَوْ حَسُنَ قَصْدُ الْفَاعِلِ.

العَاشرَةُ: مَعْرِفَةُ الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَهِيَ النَّهَيُّ عَنِ الْغُلُوِّ، وَمَعْرِفَةُ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ.

الحَادِيَةُ عَشْرَةُ: مَضَرَّةُ الْعُكُوفِ عَلَى الْقَبْرِ لِأَجْلِ عَمَلِ صَالِحٍ.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ: مَعْرِفَةُ النَّهَيِّ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَالْحِكْمَةُ فِي إِزَالَتِهَا.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ: مَعْرِفَةُ [عِظَمٍ]^(٧) شَأنَ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا مَعَ الْعَقْلَةِ عَنْهَا.

الرَّابِعَةُ عَشْرَةُ: -وَهِيَ أَعْجَبُ وَأَعْجَبُ-: قِرَاءَتُهُمْ إِيَّاهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَتُهُمْ بِمَعْنَى الْكَلَامِ، وَكَوْنُ اللَّهِ حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ قُلُوبِهِمْ؛ حَتَّىٰ اعْتَدُوا أَنَّ فِعْلَ قَوْمٍ نُوحٍ هُوَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ،

كتاب التوحيد (١٠٢): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩١): «صحيح». (١) آخر جه البخاري في «صححه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، برقم: (٤٧٧٢)؛ وأخر جه مسلم في «صححه»، كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: (٢٤).

(٢) في نسخة العصيمي، والحيبيسي: [في].

(٣) زيادة من نسخة العصيمي. وفي نسخة أسامة: [أنَّهُ].

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامية. وفي نسخة الحبيسي: [بسَبَبِ].

(٥) زيادة من نسخة دغش، والحيبيسي، والعصيمي.

(٦) في نسخة الحبيسي: [البدع].

(٧) زيادة من نسخة دغش، وأسامية، والعصيمي.



وَاعْتَقَدُوا^(١) أَنَّ [مَا]^(٢) نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ فَهُوَ^(٣) الْكُفُرُ الْمُبِيْعُ لِلَّدَمْ وَالْمَالِ.

الخامسة عشرة: التَّصْرِيْحُ بِأَنَّهُمْ^(٤) لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاَةَ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةُ: ظَنُّهُمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّورَ أَرَادُوا ذَلِكَ.

السَّابِعَةُ عَشْرَةُ: الْبَيَانُ الْعَظِيمُ فِي قُولِهِ^(٥): «لَا تُطْرُوْنِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرِيْمَ»، فَصَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَى^(٦) مَنْ بَلَّغَ الْبَلَاغَ الْمُبِيْنِ.

الثَّامِنَةُ عَشْرَةُ: نَصِيْحَتُهُ إِيَّاَنَا بِهَلَالِكَ الْمُتَنَّطِعِينَ.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ: التَّصْرِيْحُ بِأَنَّهَا^(٧) لَمْ تُبَدِّدْ حَتَّى سُيِّ الْعِلْمُ، فِيهَا بَيَانٌ مَعْرِفَةٌ قَدْرٍ وُجُودِهِ، وَمَضَرَّةٍ فَقْدِهِ.

العِشْرُونَ: أَنَّ سَبَبَ فَقْدِ الْعِلْمِ: مَوْتُ الْعُلَمَاءِ.

(١) في نسخة الحبيشي: [فاعتقدوا].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي: [هو].

(٤) في نسخة الحبيشي: [بأنهم].

(٥) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.

(٦) في نسخة العصيمي: [وسلامه عليه على].

(٧) في نسخة دغش: [أنها].



(٢٠)

باب :

ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند

قبر رجل صالح؛ فكيف إذا عبده^(١)

في «الصحيح» عن عائشة رضي الله عنها: أن أم سلامة ذكرت لرسول الله ﷺ كيسة رأتها بأرض الحبشة، وما فيها من الصور، فقال: أوثلث إذا مات فيهم الرجل الصالح - أو العبد الصالح؛ بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أو لئن شرار الخلق عند الله^(٢)^(٣).

«فهؤلاء جمعوا بين الفتتتين^(٤): فتنة القبور، وفتنة التماذيل^(٥).

ولهمما: عنها، قالت: «لما نزل برسول الله ﷺ طرق يطروح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها، فقال - وهو كذلك - : «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخاذ قبور أئيائهم مساجد»؛ يحدّر ما صنعوا، وأولاً ذلك لا بُرْز^(٦) قبره، غير أنه خشي أن يتخد مسجداً». آخر جاه^(٧).

ولمسلم: عن جندب بن عبد الله، قال: سمعت النبي^(٨) قبل أن يموت يخمس، وهو يقول: «إنّي أبدأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإن الله قد تخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متّخذ من أئيائي خليلاً؛ لاتخذت أباً بكر خليلاً، إلا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أئيائهم مساجد، إلا فلا تتخذوا القبور مساجد؛ فإني^(٩) أنهاكم عن ذلك^(١٠)». ^(١١)

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [عند قبر غيره].

(٢) في نسخة الحبيشي زيادة: [يوم القيمة]. وهذه الزيادة في صحيح مسلم، وليس عند البخاري.

(٣) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في البيعة، برقم: (٤٣٤)، و(٤٢٧)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٢٨). والسياق الذي ذكره المصنف للبخاري رحمة الله.

(٤) في نسخة الحبيشي: [فتتتين].

(٥) هذا النص من كلام ابن القيم رحمة الله. ينظر: إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان (١/٣٣٣)، حقيقه: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ. وقد ذكر ابن تيمية كلاماً بمعناه عندما أورد الحديث، ونصه: «فجمع بين التماذيل والقبور». ينظر: اقتضاء الضرر المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (٢/١٩١)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩ هـ.

(٦) في نسخة أسامة: [لعن الله].

(٧) في نسخة دغش، والحبشي: [أبرزاً].

(٨) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، برقم (١٣٣٠)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٢٩)، ويرقم (٥٣١).

(٩) في نسخة القاسم: [رسول الله].

(١٠) في نسخة أسامة، ودغش، والقاسم: [إني].

(١١) آخر جه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٣٢)، ولفظ مسلم فيه زيادة: [وصلحهم]، ونصه: «الا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أئيائهم وصالحهم مساجد».



فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاةِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ فِي السَّيَّاقِ - مَنْ فَعَلَهُ، وَالصَّلَاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَسْجِدًا، وَهُوَ [فِي] ^(١) مَعْنَى قَوْلِهَا: «خُشِيَ أَنْ يُتَخَذَ مَسْجِدًا»؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لِيَبْيُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا.

وَكُلُّ مَوْضِعٍ فُصِّدَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ، فَقَدْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا، بَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّى فِيهِ، يُسَمَّى مَسْجِدًا؛ كَمَا قَالَ [النَّبِيُّ] ^(٢): «جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

وَلِأَحْمَدَ - بِسَنَدِ جَيْدٍ - عَنْ أَبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ شَرَارِ النَّاسِ: مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَالَّذِينَ يَتَخَذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدًا». وَرَوَاهُ ^(٣) أَبُو حَاتِمٍ [ابن حبان] ^(٤) فِي «صَحِيحِهِ» ^(٥).

فِيهِ مَسَائِلٌ :

الْأُولَى: مَا ذَكَرَ الرَّسُولُ ^{صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} فِيمَنْ بَيْنَ مَسْجِدَيْهِ [عِنْدَ] ^(٦) قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ وَلَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الْفَاعِلِ.

الثَّانِيَةُ: النَّهْيُ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَغَلَظُ الْأَمْرِ [فِي ذَلِكَ] ^(٧).

الثَّالِثَةُ: الْعِبْرَةُ فِي مُبَالَغَتِهِ ^{صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} فِي ذَلِكَ: كَيْفَ بَيَّنَ لَهُمْ هَذَا أَوَّلًا، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ قَالَ مَا قَالَ ^(٨)، ثُمَّ لَمَّا كَانَ فِي [السَّيَّاقِ] ^(٩) لَمْ يَكُنْ تَفَقَّدِ بِمَا تَقَدَّمَ.

الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ فِعْلِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوَجَّدَ الْقَبْرُ.

الخَامِسَةُ: أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ.

السَّادِسَةُ: لَعْنُهُ إِيَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة القاسم.

(٣) في نسخة أسامة، والعصيمي: [رواوه].

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) آخر جهـ أـحمدـ فـيـ مـسـنـدـهـ، مـسـنـدـ عـبدـ اللهـ بـنـ مـسـعـودـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ، بـرـقـمـ (٣٩٢١)؛ وـأـخـرـ جـهـ أـبـنـ حـبـانـ فـيـ «صـحـيـحـهـ»، كـتـابـ الصـلـاـةـ، ذـكـرـ الـزـجـرـ عـنـ اـتـخـاذـ الـمـرـءـ الـقـبـورـ مـسـاجـدـ لـلـصـلـاـةـ فـيـهـ، بـرـقـمـ (٢٣٢٥)؛ وـأـخـرـ جـهـ أـبـنـ خـزـيمـةـ فـيـ «صـحـيـحـهـ»، كـتـابـ الصـلـاـةـ، بـاـبـ الـقـبـورـ مـسـاجـدـ، بـرـقـمـ (٧٨٩). وـلـفـظـهـ عـنـدـهـ فـيـ أـخـرـهـ: «وَمَنْ يَسْخَدُ الْقُبُورَ سَسـاجـدـ». قـالـ الـذـهـبـيـ فـيـ سـيرـ الـبـلـاءـ (٤٠١/٩)ـ: «هـذـاـ حـدـيـثـ حـسـنـ، قـوـيـ الـإـسـنـادـ»، وـصـحـحـ إـسـنـادـهـ أـبـنـ تـيـمـيـةـ فـيـ شـرـحـ الـعـدـمـ (٤٣٧/٢)ـ، طـ. الـمـجـمـعـ؛ وـجـوـدـ إـسـنـادـهـ أـبـنـ الـقـيـمـ فـيـ إـغـاثـةـ الـلـهـفـانـ (١/٣٣٧)ـ؛ قـالـ الـهـيـثـمـيـ فـيـ الـمـجـمـعـ (٨/١٣)ـ: «رـوـاهـ الـبـزـارـ بـإـسـنـادـهـ فـيـ أـحـدـهـماـ: عـاصـمـ بـنـ بـهـلـةـ، وـهـوـ ثـقـةـ، وـفـيـهـ ضـعـفـ، وـبـقـيـةـ رـجـالـ رـجـالـ الصـحـيـحـ»، وـقـالـ الـأـلـبـانـيـ فـيـ تـعـلـيقـهـ عـلـىـ صـحـيـحـ أـبـنـ حـبـانـ (٩/٤٦٤)ـ: «حـسـنـ صـحـيـحـ»، أـيـ: حـسـنـ لـدـانـهـ، صـحـيـحـ لـغـيـرـهـ، أـيـ: بـشـراـهـهـ. يـنـظـرـ: مـقـدـمـةـ الـتـعـلـيقـاتـ الـحـسـانـ عـلـىـ صـحـيـحـ أـبـنـ حـبـانـ (١/٢٤)ـ؛ وـقـالـ فـيـ الـنـهـجـ السـدـيدـ (٢١٣)ـ: «حـسـنـ»؛ وـقـالـ الشـيـخـ صـالـحـ الـعـصـيـمـيـ فـيـ شـرـحـ لـكـتابـ التـوـحـيدـ: «رـوـاهـ أـبـنـ حـبـانـ وـأـحـمـدـ فـيـ مـسـنـدـهـ بـسـنـدـ حـسـنـ»؛ وـقـالـ الـعـلـاوـيـ فـيـ تـحـقـيقـ شـرـحـ كـتـابـ التـوـحـيدـ (١٠٨)ـ: «إـسـنـادـهـ حـسـنـ»؛ وـقـالـ الـحـبـيـشـيـ فـيـ تـخـرـيـجـهـ كـتـابـ التـوـحـيدـ (٩٥)ـ: «حـسـنـ».

(٦) فـيـ نـسـخـةـ دـغـشـ: [عـلـىـ].

(٧) زـيـادـةـ مـنـ نـسـخـةـ أـسـامـيـةـ وـالـحـبـيـشـيـ؛ وـفـيـ نـسـخـةـ دـغـشـ: [الـثـانـيـةـ: النـهـيـ عـنـ التـمـاثـيـلـ، فـإـذـاـ اـجـمـعـ الـأـمـرـانـ تـعـلـظـ الـأـمـرـ].

(٨) فـيـ نـسـخـةـ الـحـبـيـشـيـ: [ثـمـ قـالـ قـبـلـ مـوـتـهـ بـخـمـسـ مـاـ قـالـ].

(٩) فـيـ نـسـخـةـ دـغـشـ، وـالـعـصـيـمـيـ: [الـتـرـعـ].



السَّابِعَةُ: أَنَّ مُرَادَهُ عَنْ قَبْرِهِ [تَحْذِيرُهُ إِيَّانَا] ^(١) عَنْ قَبْرِهِ.

الثَّامِنَةُ: الْعِلَّةُ فِي عَدَمِ إِبْرَازِ قَبْرِهِ.

النَّاسِعَةُ: [فِي] ^(٢) مَعْنَى اتِّخَاذِهَا ^(٣) مَسْجِداً.

العَاشِرَةُ: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ مَنِ اتَّخَذَهَا مَسْجِداً وَبَيْنَ مَنْ تَقْوُمُ [عَلَيْهِمُ] ^(٤) السَّاعَةُ، فَذَكَرَ الدَّرِيَّةَ إِلَى الشَّرْكِ قَبْلَ وُقُوعِهِ مَعَ خَاتِمَتِهِ.

الحَادِيَّةُ عَشْرَةُ ذِكْرُهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ: الرَّدُّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَّيْنِ هُمَا [شَرُّ] ^(٥) أَهْلُ الْبَدْعِ، بَلْ أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ [السَّلَفِ] ^(٦) مِنَ الشَّتَّيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، وَهُمُ الرَّافِضَةُ، وَالْجَهَمِيَّةُ. وَبِسَبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشَّرْكُ وَعِبَادَةُ الْقُبُورِ، وَهُمُ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ.

الثَّانِيَةُ عَشْرَةُ مَا بُلِيَّ بِهِ عَنْ كُلِّهِ مِنْ شِدَّةِ النَّزَعِ.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ مَا أُكْرِمَ بِهِ مِنْ الْخُلَّةِ.

الرَّابِعَةُ عَشْرَةُ التَّصْرِيبُ بِأَنَّهَا أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ.

الخَامِسَةُ عَشْرَةُ التَّصْرِيبُ بِأَنَّ الصَّدِيقَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةُ الإِشَارَةُ إِلَى خِلَافَتِهِ.

(١) في نسخة دغش، والعصيمي: [تَحْذِيرُنَا].

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامه، والحيشي.

(٣) في نسخة دغش: [اتِّخَادُهَا].

(٤) في نسخة الحبيسي: [عَلَيْهِ].

(٥) في نسخة العصيمي: [أَشْرُ]. وفي نسخة الحبيسي: [شَرَارٌ].

(٦) في نسخة العصيمي: [أَهْلُ السَّلَفِ]. وفي نسخة الحبيسي: [أَهْلُ الْعِلْمِ].



(٢١)

باب :

ما جاءَ أَنَّ الْغُلُوِّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ

يُصِيرُهَا أَوْتَانًا تُعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ

رَوَى مَالِكُ فِي «الموطأ»: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنَا يُعْبُدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(١).

وَلَا يَنْهَا جَرِيرٌ بِسَنَدِهِ: عَنْ سُفِيَّانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ [في قوله]^(٢): «أَفَرَبِّمُ اللَّتَّ وَالْعَزَى» [النجم: ١٩]؛ قَالَ: «كَانَ يُلْتُ لَهُمُ السَّوِيقَ، فَمَاتَ؛ فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ»^(٣).

وَكَذَا قَالَ أَبُو الْجَوَزَاءِ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ يُلْتُ السَّوِيقَ لِلْحَاجِ»^(٤).

وَعَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدِ وَالسُّرُّجَ». رَوَاهُ أَهْلُ السُّنْنِ^(٥).

(١) رواه مالك في الموطأ (٥٩٣ / ١٨٣)، كتاب: الصلاة، وهو حديث مرسلي. وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنَا، لَعْنَ اللَّهِ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيائِهِمْ مَسَاجِدَ»، آخر جه أحمد في «مسنده»، مسنده أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: (٧٣٥٨) ط. د. عبدالله التركي، وجاء في حاشية تحقيق المسندي: (٣١٤ / ١٢)؛ «إسناده قوي، حمزة بن المغيرة هو ابن نشيط المخزومي الكوفي، قال ابن معين: ليس به باس، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقى رجاله ثقات رجال الصحيح». قال في النهج السديد: (١١٥): « صحيح »؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه مالك مرسلاً، وله شواهد متصلة يصح بها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٩): « صحيح لشواهده »؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (٩٩): « صحيح لغيره ».

(٢) زيادة من نسخة القاسم.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٧ / ٢٢). قال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن جرير بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٠): « صحيح »؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (٩٩): « صحيح ».

(٤) أخرجه البخاري في « صحيحه »، كتاب: تفسير القرآن، سورة والنجم، باب: أفرأيت اللات والعزى، برقم (٤٨٥٩)، ولفظه: «اللات: رُجُلًا يَلْتَ سَوَيْقَ الْحَاجِ».

(٥) أخرجه ابن حبان في « صحيحه »، كتاب: الجنائز وما يتعلّق بها مقدماً أو مؤخراً، ذكر لعن المصطفى عليه السلام المساجد والسرج على القبور برقم: (٣١٧٩)، والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الجنائز، الأمر بخلع النعل في القبور، برقم: (١٣٨٨)؛ والنمسائي في «الكبري»، كتاب: الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، برقم: (٢١٨١)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الجنائز، باب: في زيارة النساء القبور، برقم: (٣٢٦٣)؛ والترمذني في «جامعه»، أبو باب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً، برقم: (٣٢٠)، وقال: « حدث أبا عباس حدث حسن »؛ وابن ماجه في «سننه»، أبو باب الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور برقم: (١٥٧٥)، والحديث حسنة البغوي في شرح السنة (٢ / ١٧)؛ **وقال الحاكم عليه علي ابن القطان** في كتابه: بيان الوهم والإيمان في كتاب الأحكام (٥ / ٥٦٣) يقوله: « قال هذا يرويه أبو صالح، صاحب الكلبي، وهو عندهم ضعيف جداً. كذلك، وإنما كان ينبغي أن يقال هذا في محمد بن سعيد المصلوب، أو الواقدى، أو عياث بن إبراهيم، ونحوهم من المتروكين المجمع عليهم. فاما أبو صالح: بادام مولى أم هانئ. فليس في هذا الحد، ولا في هذا النمط، ولا أقول: إنه ثقة، ولكنني أقول: إنه ليس كما يوهمه هذا الكلام، بل قال علي المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: « لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان. وعن ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح مولى أم هانئ ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس، لأن الكلبي حذر به مرة من رأيه ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد ذكرنا قبل أن ابن معين أخبر عن نفسه بأنه متى قال في رجل: لا بأس به، فهو عنده ثقة، ... وإن كان ابن مهدي ترك الرواية عن أبي صالح، فإن غيره قال فيه ما ذكرناه، فاعلم ذلك ».



فيه مسائل:**الأولى:** تفسير الأوثان.**الثانية:** تفسير العبادة.**الثالثة:** أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعِدْ إِلَّا مِمَّا [يَخَافُ وَقُوَّةً] ^(١).**الرابعة:** قَرْنَهُ بِهَذَا اتَّخَادَ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ.**الخامسة:** ذِكْرُ شِدَّةِ الغَضَبِ مِنَ اللَّهِ.**السادسة:** -وَهِيَ مِنْ أَهْمَهَا-: مَعْرِفَةُ صِفَةِ ^(٢) عِبَادَةِ الالَّاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكْبَرِ الأَوْثَانِ.**السابعة:** مَعْرِفَةُ أَنَّهُ قَبْرُ رَجُلٍ صَالِحٍ.**الثامنة:** أَنَّهُ إِسْمُ صَاحِبِ الْقَبْرِ، وَذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ.**التاسعة:** لَعْنُهُ زَوَارَاتُ الْقُبُورِ.**العاشرة:** لَعْنُهُ مَنْ أَسْرَ جَهَاهَا.

قال الشيخ الألباني في كتابه: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد (٥٢): «الحديث صحيحٌ لغيره إلا اتخاذ السرج فإنه منكر لم يأتِ إلا من هذا الطريق الضعيف»؛ وقال في النهج السديد (١١٦): «ضعف جداً بهذا التمام»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، وللمجملة الأولى والثانية منه شواهد تصح بها، دون الجملة الثالثة، وهي: اتخاذ السرج، فليس في الباب ما يقويها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١١): «ضعف واه»؛ وقال الحبيشي في تخيّبه كتاب التوحيد (١٠٠): «ضعف».

(١) في نسخة العصيمي، والحبسي: [يَخَافُ وَقُوَّةً].

(٢) في نسخة الحبيشي: [صفة معرفة].



(٢٢)

باب :

ما جاء في حماية المصنف عن جناب

التوحيد، وسله كل طريق يوصل إلى الشرك.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنْتُمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ الآية [التوبه: ١٢٨].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ (٢) كُنْتُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِ حَسَنٍ، وَرَوَاهُ ثَقَاتُ (٣) (٤).

وَعَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَينِ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجْرِي إِلَى فُرْجَةٍ كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيَدْعُونَهُ، وَقَالَ: أَلَا أَحَدُنُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا تَتَخِذُوا قَبْرِي فَنَهَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أَحَدُنُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا تَتَخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ (٥) قُبُورًا، [وَصَلُّوا عَلَيَّ] (٦)؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَلْعُغُنِي أَيْنَ (٧) كُنْتُمْ». رَوَاهُ فِي «المُخْتَار» (٨).

فيه مسائل :

الأول: تفسير آية «براءة» (٩).

(١) في نسخة دغش، والقاسم: [وقوله تعالى].

(٢) في نسخة الحبيسي: [حيثما].

(٣) في نسخة أسامة، والقاسم، والحبسي: [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِ حَسَنٍ رَوَاهُ ثَقَاتُ].

(٤) أخرجه أبو داود في «ستنة»، كتاب: المنساك، باب: زيارة القبور، برقم: (٢٠٤٢)، وأحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: (٨٩٢٦)، والطبراني في «الأوسط»، باب: الميم، موسى بن هارون، برقم: (٨٠٣٠).
قال ابن تيمية في الإخانية (٢٦٥): «هذا حديث حسن، ورواته ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ فيه لين لا يمنع الاحتياج به. ومثل هذا يخاف أن يغلط أحياناً، فإذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظ، وهذا له شواهد متعددة قد بسطت في غير هذا الموضع». أ.هـ. وصحح إسناده الألباني في صحيح أبي داود (٦/٢٨٢)، وقال في النهاج السديد (١١٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بإسناد حسن، وله شواهد يصح بها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٤): «حسن»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١٠٢): «صحيح بشواهد». (٩)

(٥) في نسخة الحبيسي: [لَا تَتَخِذُوا بُيُوتَكُمْ].

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبسي.

(٧) في نسخة القاسم، والحبسي: [إِيمَانًا].

(٨) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، برقم: (٤٢٨)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، من أبواب صلاة الطهارة، في الصلاة عند قبر النبي رضي الله عنه وإيتائه، برقم: (٧٦٢٤)؛ وأخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٥٠٩)، وقال: «وهذا الحديث لأنعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذه الإسناد، وقد روى بهذا الإسناد أحاديث صالحة فيها مناكير، فذكرناهذا الحديث، لأنه غير منكر». **قال ابن تيمية** في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/١٧١): «رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ، فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحاحين، وشرطه فيه أحسن من شرط الحكم في صحيحه»؛ **وقال السخاوي** في القول البديع في الصلاة على العجيب الشفيع (١٦١): «وهو حديث حسن، وله شاهد من رواية الحسن بن الحسين بن رونيه في مصنف عبد الرزاق من وجه آخر مرسلاً؛ **وقال المحدث الألباني** في تحرير أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن الربيع (٥٢): «في إسناده رجل من أهل البيت مستور، وبقيقة رجاله ثقات، وهو صحيح بطرقه وشهادته»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صالح لا بأس به، وله شواهد تقوية»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٦): «حسنٌ لغيره»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (٣): «المعروف من الحديث حسنٌ لغيره». (٩)

(٩) في نسخة القاسم: [تفسير الآية].



الثانية: إبعاده أمته عن هذا [الحِمَى]^(١) غايةَ الْبُعْدِ.

الثالثة: ذكر حرصه علينا، ورأفته، ورحمته.

الرابعة: تهيه عن زيارة قبره على وجه مخصوص، مع أن زيارته من أفضل الأعمال.

الخامسة: تهيه عن الإكثار من الزيارة.

السادسة: حثه على النافلة في البيت.

السابعة: أنه مقرر عندهم أنه لا يصلى في المقبرة.

الثامنة: تعليله ذلك بأن صلاة الرجل وسلامه عليه يبلغ وإن بعد، فلَا حاجة إلى ما يتوجهونه من أراد القرب.

التاسعة: كونه في البرخ تعرض عليه أعمال أمته في الصلاة والسلام عليه^(٢).

(١) زيادة من نسخة دغش وأسامي العصيمي والجيشي.
 (٢) في نسخة أسامي: [تعرض أعمال أمته في الصلاة والسلام عليه]. وفي نسخة العصيمي: [تعرض عليه أعمال أمته في الصلاة والسلام].



(٢٣)

باب :

ما جاءَ أَنْ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ

وَقَوْلِ الله تَعَالَى (١) : ﴿ أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْرِ وَالظَّغْوَتِ ﴾

[النساء: ٥١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَتَّكُمْ شَرِّيْمَ مِنْ ذَلِكَ مَثُوَّبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقَرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الظَّغْوَتَ ﴾ [المائدة: ٦٠].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى (٢) : ﴿ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَحْذَذَكَ عَلَيْهِمْ مَسِيْدًا ﴾ [الكهف: ٢١].
وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ﴿ التَّسْبِعُنَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَدُّوا الْقُدْدَةَ بِالْقُدْدَةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ ﴾ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ : « فَمَنْ؟ ٖ أَخْرَجَاهُ (٣) .

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ثُوبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيَتُ الْكَنْزَيْنِ : الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعَامَةٍ، وَأَنْ لَا يُسْلِطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًا مِنْ سَوَى أَنفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِعَ بَيْضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ : يَا مُحَمَّدُ [إِنِّي] (٤) إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرْدُ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ بِعَامَةٍ (٥)، وَأَنْ لَا أُسْلِطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًا مِنْ سَوَى أَنفُسِهِمْ فَيَسْتَبِعَ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا (٦) .

وَرَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَزَادَ : « وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضَلِّلِينَ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتَّانُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيْكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَرْعُمُ أَنَّهُ نَيْيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّنَ، لَا نَيَّيٌّ

(١) في نسخة دغش، والجبيشي، والقاسم: [وقوله تعالى].

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي، والقاسم: [وقوله].

(٣) آخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عنبني إسرائيل، برقم (٣٤٥٦)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى، برقم (٢٦٦٩)، دون جملة: «حدو القذة بالقذة»، فهي ليست في «ال الصحيحين»، وإنما هي في «مسند أحمد» من حديث شداد بن أوس، ووقع مكانها في «ال الصحيحين»: «شَبَرًا يَشْرُبُ وَذَرَاعًا يَدْرَأُهُ»، ووقع مكان: «الدخلتموه»، وعند مسلم: «لا تبعموه».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم: [بسنة عامة].

(٥) في نسخة دغش، والجبيشي: [بسنة عامة].

(٦) آخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الفتنة وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، برقم (٢٨٨٩).



بَعْدِي، وَلَا تَرَأْلُ طَائِفَةً مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، [وَلَا مَنْ خَالَفُهُمْ]^(١)، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢).

فيه مسائل :

الأولى: تفسير آية النساء.

الثانية: تفسير آية المائدۃ.

الثالثة: تفسير آية الكهف.

الرابعة: وَهِيَ [مِنْ]^(٣) أَهْمَّهَا: مَا مَعْنَى الإِيمَانُ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ [فِي هَذَا الْمَوْضِعِ]^(٤)? هَلْ هُوَ اعْتِقادُ قَلْبٍ، أَوْ هُوَ مُوَافَقةً أَصْحَابِهَا مَعَ بُعْضِهَا وَمَعْرِفَةٌ بُطْلَانِهَا؟

الخامسة: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ: أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

السادسة: وَهِيَ الْمَقْصُودُ بِالتَّرْجِمَةِ: أَنَّ هَذَا لَا يُبَدِّلُ أَنْ يُوجَدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

السابعة: التَّصْرِيفُ^(٥) بِوُقُوعِهَا -أَعْنِي: عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ- فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي جُمُوعٍ كَثِيرَةٍ.

الثامنة: العَجَبُ الْعَجَابُ: خُرُوجُ مَنْ يَدَعِي النُّبُوَّةَ، مِثْلُ الْمُخْتَارِ، مَعَ تَكْلِيمِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَصْرِيفِهِ بِأَنَّهُ^(٦) مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ، [وَأَنَّ]^(٧) الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَفِيهِ: أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمُ النَّبِيِّنَ، وَمَعَ هَذَا يُصَدِّقُ فِي هَذَا كُلَّهُ مَعَ التَّضَادِ الْوَاضِحِ، وَقَدْ خَرَجَ الْمُخْتَارُ فِي آخرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَتَبَعَهُ فِتَّامٌ كَثِيرٌ^(٨).

النَّاسِعَةُ: إِلِسَارَةٌ بِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَرُوُلُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيمَا مَضَى، بَلْ لَا تَرَأْلُ عَلَيْهِ طَائِفَةً.

العاشرة: الآيَةُ الْعَظِيمَى^(٩): أَنَّهُمْ مَعَ قِلَّتِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفُهُمْ.

(١) زيادة من نسخة أسامي، والحيبيسي.

(٢) رواه أحمد في «مسنده»، مسندة الأنصار رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُمْ، برقم (٢٢٨٣٠)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، برقم: (٤٢٥٢)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب الفتن، باب: ما يكون من الفتن، برقم (٣٩٥٢)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الفتن والملاحم، إذا وضع السيف في أئمَّةٍ لم يرفع عنها إلى يوم القيمة، برقم: (٨٥٩٥)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٢٥٢): «آخرَهُ أَبُو دَاؤُدَّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَأَحْمَدَ بَسْدَ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»؛ وقال في النهج السديد (١٢٩): «سنَدُ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»؛ وقال الشِّيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسنادها صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٢): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيسي في تحريره لكتاب التوحيد (١٠٧): «هذه الزيادة صحيحة».

(٣) زيادة من نسخة أسامي، ودغش، والحيبيسي.

(٤) زيادة من نسخة أسامي، ودغش، والعصيمي.

(٥) في نسخة العصيمي: [تصريحة]: [أنه].

(٦) في نسخة دغش، والعصيمي: [أنه].

(٧) زيادة من نسخة أسامي، والعصيمي، والحيبيسي.

(٨) في نسخة دغش: [كثير].

(٩) في نسخة دغش: [العظيمة].



الحادية عشرة: أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطُ إِلَى قِيامِ السَّاعَةِ^(١).

الثانية عشرة: مَا فِيهِ^(٢) مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، مِنْهَا: إِخْبَارُهُ بِأَنَّ اللَّهَ زَوْيَ لَهُ [الْأَرْضَ، فَرَأَى]^(٣) الْمَسَارِقَ وَالْمَعَارِبَ، وَأَخْبَرَ بِمَعْنَى ذَلِكَ، فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بِخِلَافِ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ. وَإِخْبَارُهُ: بِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكَتَنَرِينِ، وَإِخْبَارُهُ: بِيَاجَاهَةِ دَعْوَتِهِ لِأُمَّتِهِ فِي الْاِشْتَتِينِ، وَإِخْبَارُهُ: بِأَنَّهُ مُنْعَ الشَّالِيَةَ، وَإِخْبَارُهُ: بِوُقُوعِ السَّيْفِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْفَعُ إِذَا وَقَعَ، وَإِخْبَارُهُ: بِإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَسَبِّي بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَخَوْفِهِ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ، وَإِخْبَارُهُ: بِظُهُورِ الْمُتَتَبِّيَنِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِخْبَارُهُ: بِبَقَاءِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ.

وَكُلُّ هَذَا وَقْعٌ كَمَا [قَالَ وَ]^(٤) أَخْبَرَ، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، [مِنْ]^(٥) أَبْعَدَ مَا يَكُونُ فِي الْعُقُولِ.

الثالثة عشرة: حَصْرُهُ^(٦) الْخَوْفُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ.

الرابعة عشرة: التَّنَبِيَّةُ عَلَى مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ.

(١) في نسخة دغش: [أَنَّ ذَلِكَ إِلَى أَشْرَاطِ السَّاعَةِ]; وفي نسخة العصيمي: [أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ].

(٢) في نسخة الحبيشي: [مَا فِيهِنَّ].

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبشي.

(٦) في نسخة أسامة، والحبشي: [حَصْرُ].



(٢٤)

باب :

ما جاء في السحر

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا مِنْ أَسْرَرِنَا مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ حَلَقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (١) : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالْطَّاغُوتِ ﴾ [النساء: ٥١].

قَالَ عُمَرُ : «الجِبْتُ : السُّحْرُ، وَالْطَّاغُوتُ : الشَّيْطَانُ» (٢).

وَقَالَ جَابِرُ : «الطَّوَاعِيْتُ : كَهَانٌ كَانَ يَتَرَوَّلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٍ» (٣).

[و] (٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوْبِقَاتِ». قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ : «الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتَيْمِ، وَالْتَّوَلِي يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَدْفُ الْمُحْسَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». [آخر جاه] (٥).

وَعَنْ جُنْدِبِ مَرْفُوعًا : «حَدُّ السَّاحِرِ : ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ : «الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ» (٦).

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: تفسير القرآن، سورة النساء، باب: قوله: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْجِعَهُ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَهْدِ مِنْكُمْ مِنْ أَعْلَمِهِ ﴾ [النساء: ٤]؛ ووصله سعيد بن منصور في «سننه»، كتاب: التفسير، تفسير سورة النساء، قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ أَتُوا نَصِيبَهَا مِنَ الْكَيْتَبِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالْطَّاغُوتِ ﴾ [النساء: ١٢]، برقم (٦٤٩)؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (٤٦٢/٨). قال ابن حجر في فتح الباري (٢٥٧/٨) : «قوله : [الجِبْتُ : السُّحْرُ، وَالْطَّاغُوتُ : الشَّيْطَانُ] . وصله عبد بن حميد في تفسيره ، ومسدد في مستنده ، وعبد الرحمن بن رستة في كتاب الإيمان ، كلهم من طريق أبي إسحاق عن حسان بن فائد عن عمر مثله وإسناده قوي»؛ وينظر: مختصر صحيح البخاري ، للألباني (١٥٦/٣)؛ وقال في النهج السديد (١٥) : «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسنده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٤) : «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (١١٠) : «ضعف».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: تفسير القرآن، سورة النساء، باب: قوله: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْجِعَهُ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَهْدِ مِنْكُمْ مِنْ أَعْلَمِهِ ﴾ [٤١٨/٥]؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (٩٧٦/٣)، قال ابن حجر في فتح الباري (٢٥٢/٨) : «قوله : [وَقَالَ جَابِرٌ : كَانَ الطَّوَاعِيْتُ الَّتِي يَتَحاَكُمُونَ إِلَيْهَا فِي جَهِنَّمَ وَاحِدٌ وَفِي أَسْلَمَ وَاحِدٌ وَفِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٌ كَهَانٌ يَتَرَوَّلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ] . وصله بن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال سألت جابر بن عبد الله عن الطواعيْت فذكر مثله»؛ وقال في النهج السديد (٦٦) : «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسنده صحيح عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٥) : «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (١١٠) : «حسن».

(٤) زيادة من نسخة أسامة ، والحبشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة ، والقاسم ، والحبشي.

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ أُتْتَمَى ظُلْمًا ﴾ [النساء: ١٠]، برقم (٢٧٦٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، برقم: (٨٩).

(٧) أخرجه الترمذى في «جامعه»، أبواب: المحدود عن رسول الله علیه السلام، برقم: (١٤٦٠)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الجنود، حد الساحر، برقم: (٨٢٧٢)، وصححه الحاكم، ووافقة الذهبي . وقال ابن حجر في فتح الباري (٢٣٦/١٠) : «في سنده ضعف»؛ وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٤٤٦) ، وقال في النهج السديد (١٤١) : «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذى ، وصحح وفته ، وهو الصواب»؛ وقال العلاوى في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٧) : «ضعف»، والصواب وقفه»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (١١١) : «ضعف مرفوعاً ، والصواب وقفه».



وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدَةَ قَالَ: «كَتَبَ [إِلَيْنَا]^(١) عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ رَجُلَيْهِ عَنْهُ: «أَنِ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةً». قَالَ: فَقَتَلُنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ^(٢).

وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ رَجُلَيْهِ عَنْهَا: «أَنَّهَا أَمَرْتُ بِقَتْلِ جَارِيَةٍ لَهَا سَحْرَتْهَا؛ فَقُتِلَتْ»^(٣).

وَكَذَلِكَ^(٤): صَحَّ عَنْ جَنْدُبِ^(٥).

قَالَ أَحْمَدُ: «عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٦)^(٧).

فيه مسائل :

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ.

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ.

الثالثة: تَفْسِيرُ الْجِبْتِ وَالْطَّاغُوتِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

الرابعة: أَنَّ الطَّاغُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْجِنِّ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْإِنْسِ.

الخامسة: مَعْرِفَةُ السَّبْعِ الْمُوْبِقَاتِ الْمُخْصُوصَةِ^(٨) بِالنَّهْيِ.

السادسة: أَنَّ السَّاحِرَ يَكْفُرُ.

السابعة: [أَنَّهُ]^(٩) يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَاتَبُ.

الثامنة: وُجُودُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَكَيْفَ بَعْدُ؟!

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجزية، برقم (٣١٥٦)، ولم يذكر قتل السحر، وأورده الحميدي في الجمع بين الصحيحين (١٨٧/١٨٧) مطولاً، ونصه: (عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ -وَيَقُولُ: ابن عبدة- قَالَ: كُنْتَ كَاتِبًا لِجُزْءِهِ مِنْ مَعَاوِيَةِ عَمِ الْأَحْنَفِ، فَجَاءَ كَتَابَ عَمِ الْأَحْنَفِ مَوْتَهُ بَسْنَةً: أَنَّ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةً، وَفَرِقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرِمٍ مِنَ الْمَجْوِسِ، وَانْهُمْ عَنِ الزَّمْرَةِ، فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ،...»، ثُمَّ قَالَ: «اَخْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ فِي الْمُسَنَّدِ مِنْهُ، وَالْفَتَرِيقُ بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرِمٍ مِنَ الْمَجْوِسِ فَقَطْ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرُ الْبَرْقَانِيُّ بِطَوْلِهِ كَمَا أُورَدَنَا، وَهُوَ مُشْهُورٌ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عَيْنَةِ كَذَلِكَ». والحديث أخرجه بهذا التمام: الإمام أحمد في «مسنده»، برقم: (١٦٧٩)؛ وأبُو داود في «سننه»، كتاب: الخراج والفيء والإمار، برقم: (٣٠٤٣)؛ وصححه الألباني في صحيح أبي داود؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال في النهج السديد (٤٢): «صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٨): «صحيح»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١٢٢): «صحيح موقوف».

(٣) أخرجه البهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسام، برقم: (١٦٥٩٥)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: اللقطة، برقم: (١٨٧٤٧)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الديات، برقم: (٢٤٩١). قال في النهج السديد (١٤٣): «صحيح»؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٩): «صحيح»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١١٢): «صحيح موقوف على حفصه».

(٤) في نسخة أسامة، والعصيمي: [وكذا].

(٥) أخرجه الحكم في «مستدركه»، كتاب: الحدوذ، برقم: (٨٢٧٤)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الحدوذ، برقم: (٢٩٥٨٠)؛ قال الألباني في «السلسلة الضعيفة»: «وَهُدَا إِسْنَادٌ مُوقَوفٌ صَحِيفٌ إِلَى الْحَسْنِ، وَقَدْ تَوْبَعَ»؛ وقال في النهج السديد (١٤٣): «صحيح»؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي؛ وقال العلاوي (١٢٩): «صحيح بظرقه»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١١٣): «صحيح موقوف من فعل جندب بن كعب رَجُلَيْهِ عَنْهُ».

(٦) في نسخة العصيمي: [امْنُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ].

(٧) ذكره الخالل في أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل (٤٢٦/١)، تحقيق: سيد كسرامي حسن، ولفظة: «قال أبو عبد الله: فعله ثلاثة من أصحاب رسول الله، رَجُلَيْهِ، في قتل الساحرة».

(٨) في نسخة الحبيسي، وأسامة: [المُخْصُوصَاتِ].

(٩) زيادة من نسخة الحبيسي، وأسامة.



(٢٥)

باب :

بيان شيءٍ من أنواع السحرِ

قالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا قَطَنُ بْنُ قَيْصَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَئْهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعِيَافَةَ، وَالطَّرَقَ، وَالطَّيْرَةَ؛ مِنَ الْجِبْتِ»^(١).

قالَ عَوْفُ: «الْعِيَافَةُ: زَجْرُ الطَّيْرِ. وَالطَّرَقُ: الْخَطُّ يُحَاطُ بِالْأَرْضِ»^(٢).

وَ«الْجِبْتُ»: قَالَ الْحَسَنُ: «رَنَةُ الشَّيْطَانِ»^(٣).

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَلَا يَبْدُ دَاؤُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»: الْمُسْنَدُ مِنْهُ^(٤).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ شَعْبَةَ مِنَ النُّجُومِ؛ فَقَدِ اقْتَبَسَ شَعْبَةَ مِنَ السُّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ». رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدَ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٥).

وَلِلنَّسَائِيِّ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا؛ فَقَدْ سَحَرَ، وَمَنْ سَحَرَ؛ فَقَدْ

(١) آخر جه ابن حبان في «صحيحة»، كتاب: النجوم والأنواء، برقم: (٦١٣١)، والنسياني في «الكتري»، كتاب: التفسير، قوله تعالى: يؤمنون بالجibt، برقم: (١١٠٤٣)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتقطير، برقم: (٣٩٠٧)؛ وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٠٩٣٤)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، برقم: (١٩٥٠٢)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، برقم: (٢٦٩٣١)؛ والطبراني في «الكتري»، برقم: (٩٤١). قال النووي في رياض الصالحين (٣٦٩): «رواه أبو داود بإسناد حسن»؛ وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٢/٣٥): «وروى أبو داود في سننه بإسناد حسن»، وذكر الحديث؛ وقال المناوي: «وإسناد أحمد جيد»، ب النظر: جامع الأحاديث، للسيوطى (٧/٤)؛ وجاء في كتاب تخريج أحاديث متقدلة في كتاب التوحيد، فريح البهال (١٤): «الحاديث صحيح الإسناد». وضعفت الحديث الآلبي في ضعيف سنن أبي داود؛ وقال في النهج السديد (١٤٣): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٣٣١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٥): «ضعف».

(٢) رواه أحمد في «مسنده»، مسندي البصريين رضي الله عنهم، حديث قيصرة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٩٣٥)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتقطير، باب: في الخط وزجر الطير، برقم: (٣٩٠٨)؛ والطبراني في «الكتري»، باب: القاف، قيصرة بن مخارق الهلالي، برقم: (٩٤). قال الآلبي في تعليقه على سنن أبي داود: «صحيق مقطوع»

(٣) في نسخة الفاسد: [قال الحسن: إله الشيطان].

(٤) رواه أحمد في «مسنده»، مسندي البصريين رضي الله عنهم، حديث قيصرة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٨٧٣)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: القساممة، جماع أبواب الحكم في الساحر، برقم: (١٦٦١٢)؛ وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٧/٧١)، وورد عندهم جميعاً بلفظ: «إله الشيطان»، وليس فيها: «رنة الشيطان».

(٥) هذا منقول من كلام ابن مفلح في الأداب الشرعية (٣٦٧/٣)، دون قوله: «وابن حبان في «صحيحة»، ونص لفظه: «قال عوف: العيافة زجر الطير، والطرق: الخط يخط في الأرض، والجbt: قال الحسن: رنة الشيطان، إسناد جيد، ولابي داود، والنسياني في المنسد منه».

(٦) في نسخة دغش، والحبشي: [رواه أبو داود، بإسناده صحيح].

(٧) آخر جه أبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتقطير، برقم: (٣٩٠٥)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب: الأدب، برقم: (٣٧٢٦)؛ وأحمد في «مسنده»، مسنديبني هاشم، مسندي عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهم عن النبي ﷺ، برقم: (٢٨٨٦)، وورد عندهم بلفظ: «مَنْ اقْتَبَسَ عَلَيْهِ مِنَ النُّجُومِ...»؛ وإنما لفظ: «مَنْ اقْتَبَسَ شَعْبَةَ»، فأورده ابن حجر في اتحاف المهرة، برقم (٩٠٩)، ولفظه: «مَنْ اقْتَبَسَ شَعْبَةَ مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ». قال النووي في رياض الصالحين (٣٦٩): «رواه أبو داود بإسناد صحيح»؛ وذكر ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٣/٣٥) أن التحدى روى: «إسناد صحيح»؛ والحديث صحيح الآلبي في السلسلة الصحيحة (٢/٤٢)؛ وقال في النهج السديد (١٤٤): « صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٣): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٥): « صحيح».



أَشْرَكَ، وَمَنْ تَعْلَقَ شَيْئًا؛ وُكِلَ إِلَيْهِ^(١).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَلَا هُلْ أُبَيْكُمْ مَا العَصْهُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ، الْفَالَّةُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِرْحًا»^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ :

الْأُولَى: أَنَّ الْعِيَافَةَ وَالطَّرَقَ وَالطَّيْرَةَ مِنَ الْجِبْتِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ الْعِيَافَةِ وَالطَّرَقِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مِنْ تَوْعِ السَّحْرِ^(٤).

الرَّابِعَةُ: [أَنَّ]^(٥) الْعَقْدَ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذَلِكَ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ النَّمِيمَةَ [بَيْنَ النَّاسِ]^(٦) مِنْ ذَلِكَ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ مِنْ ذَلِكَ بَعْضَ الْفَصَاحَةِ.

(١) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب: تحريم الدم، باب الحكم في السحر، برقم: (٤٠٧٩)؛ والطبراني في «الأوسط»، باب: «الألف»، من اسمه أحمد، برقم: (١٤٦٩)؛ قال الألباني في تعليقه على سنن النسائي: «ضعيف، لكن جملة التعلق ثبتت في حديث الترمذى»؛ وقال ابن مفلح في الأداب الشرعية (٣/٨٢): «قال في الميزان: لا يصح للبن عباد، ولا نقطاعه، كذا قال: ويتووجه أنه حديث حسن»؛ وقال في النهج السديد (١٣٤): «سبنه ضعيف منقطع»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، والصواب أنه مرسلاً عن الحسن البصري، والجملة الأخيرة منه تقدمت من حديث عبدالله بن عكيم بسند ثابت عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٤): «ضعف»؛ وقال الحبيشى في تخريجه كتاب التوحيد (١١٦): «ضعف وال الصحيح إرساله».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: البر والصلة والأداب، باب: تحريم النميمة، برقم: (٢٦٠٦).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطبل، باب: من البيان سحر، برقم: (٥٧٦٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما - كما ذكر المصنف -؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (٨٦٩) عن عمارة بن ياسر رضي الله عنهما.

(٤) في نسخة دغش: [أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ]؛ وفي نسخة أسامي: [أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ تَوْعِ مِنَ السَّحْرِ].

(٥) زيادة من نسخة الحبيشى، وأسامي.

(٦) زيادة من نسخة العصيمي.



(٢٦)

باب :

ما جاء في الكهان ونحوهم

رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»: عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [أَنَّهُ] (١) قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَصَدَّقَهُ (٢)؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا» (٣).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤) قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْحَاكِمِ (٥)». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَلِلأَرْبَعَةِ (٦)، وَالْحَاكِمِ - وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى سُرْطِهِمَا» - عَنِ [النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] (٧): «مَنْ أَتَى عَرَافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْحَاكِمِ (٨)». وَلَا يَبْلُغُ يَعْلَى بِسَنَدِ جَيْدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُهُ: مَوْقُوفًا (٩).

(١) زيادة من نسخة القاسم، وأسامي، والجبيشي.

(٢) في نسخة الجبيشي زيادة: [بِمَا يَقُولُ].

(٣) آخر جه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، برقم: (٢٢٣٠)، بدون لفظة: «فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ».

(٤) في نسخة القاسم: [أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ].

(٥) رواه أحمد في «مسنده»، مسندي أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: (٩٦٦٧)؛ وأخر جه الترمذى في «جامعه»، أبواب الطهارة عن رسول الله رضي الله عنه، باب: ما جاء في كراهة إيتان الحائض، برقم: (١٣٥)؛ وأبن ماجه في «سننه»، أبواب التسمم، باب: النهي عن إيتان الحائض (١ / ٤٠٤) برقم: (٤٠٤)؛ ورواية أبو داود في سننه، كتاب: الكهانة والطهير، باب: في الكهان، برقم: (٣٩٠) يلفظ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا - قَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِهِ: فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ ثُمَّ انْفَقَأَ أَوْ أَتَى امْرَأَةً - قَالَ مُسَدَّدٌ: امْرَأَهُ حَائِضًا - أَوْ أَتَى امْرَأَةً - قَالَ مُسَدَّدٌ: امْرَأَهُ فِي دَبْرِهَا -، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْحَاكِمِ (١٤٨)؛ والحديث صححه الألباني في المشكاة، وصححه الجامع، وقال في النهج السديد (١٤٨): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، وله شواهد تقويه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٩): «ضعف»؛ وقال الجبيشي في تخرجه كتاب التوحيد (١١٨): «حسن بشواهده». وللحديث شواهد منها: حديث جابر بن عبد الله بن النبي رضي الله عنه قال: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا قَالَ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْحَاكِمِ (١٧٤)». رواه البزار بإسناد جيد قوي. ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠ / ٢١٧)؛ والترغيب والترهيب، للمنذري (١٧ / ٤).

(٦) هذا الحديث رواه الحاكم بهذا اللفظ دون الأربعة - وهم أصحاب السنن -؛ لكن عزوه إليهم صحيح باعتبار أصل الحديث؛ فإن أصل الحديث عندهم، وقد عزاه إليهم غير المصنف: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠ / ٢١٧)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤ / ١٨). ينظر: تعليقات الشیخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد (١١١).

(٧) زيادة من نسخة القاسم. وفي نسخة الجبيشي: [عن أبي هريرة].

(٨) رواه أحمد في «مسنده»، مسندي أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: (٩٦٦٧)؛ وأخر جه الحاكم في «مسندره»، كتاب: الإيمان، برقم: (١٥)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: القسام، جماع أبواب الحكم في الساحر، برقم: (١٦٥٩٢)؛ قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرطهما جميعاً من حديث ابن سيرين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع، وفي الترغيب والترهيب؛ وقال في النهج السديد (١٤٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٠): «حسن بشواهده»؛ وقال الجبيشي في تخرجه كتاب التوحيد (١١٩): «حسن بشواهده».

(٩) آخر جه أبو يعلى الموصلى في «مسنده»، برقم: (٥٤٠٨) يلفظ: «مَنْ أَتَى عَرَافًا أو ساحرًا أو كاهِنًا فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْحَاكِمِ (١٧ / ٢)؛ آخر جه أبو يعلى من حديث ابن مسعود بسنده جيد، لكن لم يصرِّح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي»؛ وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٤ / ١٩): «رواه البزار وأبو يعلى بإسناد جيد موقوفاً»؛ وقال في النهج السديد (١٥٠): «صحيح»؛ وقال الشیخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»، وله حكم الرفع؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤١): «صحيح موقوفاً»؛ وقال الجبيشي في تخرجه كتاب التوحيد (١٢٠): «صحيح موقوف، وله حكم الرفع». وله شاهد عند الطبراني في المعجم الكبير، يلفظ: «مَنْ أَتَى عَرَافًا أو كاهِنًا يُؤْمِنُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْحَاكِمِ (٤)». قال المنذري في الترغيب والترهيب (٤ / ١٩): «رواته ثقات».



وعن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَهَّرَ أَوْ تُطْهَرَ لَهُ، أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكَهَّنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِّرَ لَهُ، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه البزار بإسناد جيد^(١).

ورواه الطبراني في الأوسط^(٢) بإسناد حسن من حديث ابن عباس: دون قوله: «وَمَنْ أَتَى...» إلى آخره^(٣).

قال البعوي: «العرف: الذي يدعى معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق، ومكان الضالة، وتحو ذلك»^(٤).

وقيل: هو الكاهن^(٥)، والكافر: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل^(٦).

وقيل: [هو]^(٧) الذي يخبر عمما في الضمير^(٨).

وقال أبو العباس [تقي الدين]^(٩) ابن تيمية: «العرف: اسم للكاهن، والمونج، والرمال، وتحوهم، ممن يتكلّم في معرفة [هذه]^(١٠) الأمور بهذه الطرق»^(١١).

وقال ابن عباس في قوم يكتبون (أبا جاد)، وينظرون في النجوم، [قال]^(١٢): «ما أرى من فعل ذلك له عند الله من خلاق»^(١٣).

(١) أخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٣٥٧٨). قال ابن حجر في فتح الباري (١٠/٢١٧): «آخرجه البزار بسنده جيد»؛ وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٣/١٧٠): «رواية البزار بإسناد جيد»؛ وعلق عليه الألباني بقوله: «صحيح لغيره»؛ وقال في النهج السديد (١٥١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، والأحاديث الأخرى في الباب تقوية، وتشهد له»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (١٢٠): «إسناده ضعيف، ولبعض فقراته شواهد».

(٢) زيادة من نسخة العصيمي، والجيشي.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب: العين، من اسمه العباس، برقم (٤٢٦٢)، وحسن إسناده المنذري في الترغيب والترهيب (٣/١٧٠)، وعلق عليه الألباني بقوله: «صحيح لغيره»؛ وقال في النهج السديد (١٥١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، لكن ينقوي بسابقه، فيعد أحدثهما الآخر، ويُدخل في جملة الحديث الحسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (١٢٠): «إسناده ضعيف».

(٤) ينظر: شرح السنة، للبغوي (١٢/١٨٢).

(٥) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/٢١٦).

(٦) ينظر: شرح السنة، للبغوي (١٢/١٨٢)؛ ومعالم السنن، للخطابي (٣/١٠٥)؛ والنهاية، لابن الأثير، مادة: (كهن).

(٧) زيادة من نسخة القاسم.

(٨) ينظر: وشاق الأنوار، للقاضي عياض (٢/٢٣١)، وفيه: «وقوله: [من أتى عرافاً] أي: كاهناً، وهي نوع من الكهان، ليس كل كاهن عرفاً، والعرف: الذي يأخذ الأمور بالظن والتخيّل والتجمّل والطرق، وأسباب آخر ليست من جهة الجن، كأنه يدعى معرفة الغيب؛ وقيل: العرف: الذي يُخبر بما أخفى مما هو موجود، والكافر: الذي يُخبر بالغيب المستقبل».

(٩) زيادة من نسخة أسامة.

(١٠) زيادة من نسخة أسامة.

(١١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٥/١٧٣).

(١٢) زيادة من نسخة أسامة.

(١٣) أخرجه البيهقي في «سنن الكبير»، كتاب: القسام، برقم: (١٦٦١)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، برقم: (٥٢٦١)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، برقم: (١٦٦١). قال في النهج السديد (١٥٢): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواية البيهقي بسنده صحيح موقوفاً من كلامه، وروي مرفوعاً ولا يصح»؛ وقال العلاوي (١٤٤): «صحيح موقوفاً»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (١٢١): «صحيح موقوف».



فيه مسائل:

الأول: أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ تَصْدِيقُ الْكَاهِنِ مَعَ الإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ.

الثانية: التَّضْرِيحُ بِأَنَّهُ كُفُّرٌ.

الثالثة: ذِكْرُ مَنْ تُكْهِنَ لَهُ.

الرابعة: ذِكْرُ مَنْ تُطِيرَ لَهُ.

الخامسة: ذِكْرُ مَنْ سُحِّرَ لَهُ.

السادسة: [ذِكْرُ مَنْ] ^(١) تَعْلَمَ أَبَا جَادٍ.

السابعة: [ذِكْرُ] ^(٢) الفَرْقِ بَيْنَ الْكَاهِنِ وَالْعَرَافِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي، والعصيمي.
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي، والعصيمي.



(٢٧)

باب :

ما جاء في النشرة

عن جابر رضي الله عنه: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ سُئلَ عَنِ النُّشْرَةِ؟ فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ
بِسْنَدِ جَيْدٍ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١).

وَقَالَ^(٢): «سُئلَ أَحْمَدُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ يَكْرُهُ هَذَا كُلُّهُ».

وَفِي [صَحِيحٍ]^(٣) الْبُخَارِيِّ: عَنْ قَتَادَةَ: قُلْتُ لِابْنِ الْمُسِيْبِ: رَجُلٌ بِهِ طِبٌ، أَوْ يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ:
أَيْحُلُّ عَنْهُ أَوْ يُنْشَرُ؟ قَالَ: لَا بِأَسْبَابِهِ؛ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ؛ فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ» انتهى^(٤).

وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ قَالَ]^(٥): «لَا يَحُلُّ السُّحْرِ إِلَّا سَاجِرٌ»^(٦).

قَالَ ابْنُ الْقِيمِ: «النُّشْرَةُ: حَلُّ السُّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ، وَهِيَ نَوْعًا:

[أَحَدُهُمَا]^(٧): حَلُّ بِسُحْرٍ مِثْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَسَنِ، فَيَتَقَرَّبُ
النَّاسُ إِلَيْهِ وَالْمُمْتَشِّرُ إِلَيْ الشَّيْطَانِ بِمَا يُحِبُّ، فَيُبَطِّلُ عَمَلَهُ عَنِ الْمَسْحُورِ.

والثاني: النُّشْرَةُ بِالرُّقْيَةِ، وَالتَّعُوذَاتِ، وَالدَّعَوَاتِ، وَالآدُوَيَةِ الْمُبَاحَةِ^(٨)؛ فَهَذَا جَائزٌ^(٩).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، برقم: (١٤٣٥١)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الطب، باب: في النشرة، برقم: (٣٨٦٨)؛ وعبد الرزاق الصنعاني في «مصنفه»، كتاب: الجامع، باب: الشر وما جاء فيه، برقم: (٩٧٦٢)؛ وحسن إسناده ابن حجر في فتح الباري (٠١/٢٣٣)، وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/٧٧): «إسناد جيد»؛ وصحح إسناده الألباني في المشككة؛ وقال في النهج السديد (١٥٣): « صحيح »؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسند جيد»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٥): « صحيح »؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٢٣): « ضعيف ».

(٢) القائل: هو أبو داود صاحب السنن. ونقل هذا القول عن الإمام أحمد ابن مفلح في الآداب الشرعية، (٣/٧٧) قال: «قال: جعفر: سمعت أبي عبد الله سئل عن النشرة، فقال: ابن مسعود يكره هذا كله».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري معلقاً في «صحيحه»، كتاب: الجزية، باب: هل يعفي عن الذمي إذا سحر، برقم: (٣١٧٥)، ووصله: ابن حجر في تهذيب الأثار، كما ذكر ابن حجر في تغليق التعليق (٥/٤٩)، وقال: «إسناده صحيح»؛ وصححه الألباني في «الصحيح»، برقم: (٢٧٦٠)؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «علق البخاري هذا الأثر مجزوماً به، ووصله أبو بكر الأثرم في كتاب السنن بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٧): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٢٤): « صحيح ».

(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغشن، والحبشي، والعصيمي.

(٦) رواه ابن حجر في تهذيب الأثار، قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٥/٤٩): «إسناده صحيح»، وجاء في مصنف ابن أبي شيبة، كتاب: الطب، برقم (٢٣٩٨١)، قال: «حدثنا ابن مهدي عن الحكم بن عطيه قال: سمعتُ الحسنَ، وسُئلَ عَنِ النُّشْرِ؟ فَقَالَ: سُحْرٌ». قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «لم يعزو المصنف، وهو عند ابن أبي شيبة بسند حسن بن عطيه، قال: سمعت الحسن وسئل عن النشر، فقال: سُحْرٌ، هذا هو المروي عن الحسن في الكتب التي بآيدينا مُسندًا، وقد ذكره المصنف ابن الجوزي في جامع السنن والمسانيد، لكن بلا سند، ولم أقف عليه بموصولاً إلا باللفظ المتقدم عند ابن أبي شيبة».

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(٨) في نسخة الحبيشي: [والآدوَيَةِ، وَالدَّعَوَاتِ الْمُبَاحَةِ].

(٩) ينظر: إعلام المؤمنين (٥/٤٥٠)، ط. المجمع.



فِيهِ مَسَائِلُ^(١):

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ النُّشْرَةِ.

الثَّانِيَةُ: الفَرَقُ بَيْنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَالْمُرَخَّصِ فِيهِ، مِمَّا^(٢) يُرِيَلُ إِلَيْكُمْ.

(١) في نسخة أسامي: [فيه مسائلتان].
(٢) في نسخة الحبيشي: [عما].



(٢٨)

بَابُ :

مَا جَاءَ فِي التَّطَهُّرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿أَلَا إِنَّمَا طَهِيرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١].

وَقَوْلِهِ : ﴿قَالُوا طَهِيرُكُمْ مَعَكُمْ﴾ الآية [يس: ١٩].

[و] (١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : «لَا عَدُوٍّ، وَلَا طِيرَةٌ، وَلَا هَامَةٌ، وَلَا صَفَرٌ». أَخْرَجَاهُ (٢). زَادَ مُسْلِمٌ : «وَلَا نَوْءٌ، وَلَا غُولٌ» (٣).

وَلَهُمَا : عَنْ أَنَّسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «لَا عَدُوٍّ، وَلَا طِيرَةٌ، وَيُعِجِّبُنِي الْفَأْلُ» ، قَالُوا : وَمَا الْفَأْلُ ؟ قَالَ : «الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ» (٤).

وَلَأِبِي دَاؤِدَ بِسَنَدِ صَحِيحٍ : عَنْ عُرُوْةَ (٥) بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : «أَحْسَنَهَا الْفَأْلُ ، وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرُهُ ، فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» (٦).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا [قال] (٧) : «الْطَّيْرَةُ شِرْكٌ ، الطَّيْرَةُ شِرْكٌ» ، وَمَا مِنَ إِلَّا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ

(١) زيادة من نسخة العصيمي، والجيши.

(٢) آخر جه البخاري في «صحيحة»، كتاب: الطب، باب: لا هامة، برقم: (٥٧٥٧)؛ ومسلم في «صحيحة»، كتاب: السلام، باب: لا عدو ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٠).

(٣) زيادة: [ولانوء]: آخر جها مسلم في «صحيحة»، كتاب: السلام، باب: لا عدو ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ وزيادة: [ولا غول]: آخر جها مسلم في «صحيحة»، كتاب: السلام، باب: لا عدو ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٢) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) آخر جه البخاري في «صحيحة»، كتاب: الطب، باب: لا عدو، برقم: (٥٧٧٦)؛ ومسلم في «صحيحة»، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفال وما يكون فيه من الشؤم، برقم: (٢٢٢٤).

(٥) وقع في جميع نسخ كتاب التوحيد: «عن عقبة»، والصحبي: «عن عروة»، كما في مصادره الحديثية. ووقع الخطأ أيضًا في سبة الحديث إلى عقبة في: كتاب «عمل اليوم والليلة»، لابن السندي (٣٥٥)، والأذكار، للنووي (٣٢٠)، والوايل الصيب، لابن القيم (٣٧٤).

(٦) آخر جه أبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الطيرة، برقم: (٣٩١٩)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القساممة، باب: العيافة والطيرة والطرق، برقم: (١٦٦١٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، ما قالوا في الطيرة، برقم: (٢٦٩٢٠).

قال الترمي في رياض الصالحين (٤٧٠) : «Hadith صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح»؛ وقال ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (١٥٤/٧) : «الحديث، رجاله ثقات، لكن حبيب كثير بالإرسال»؛ وضعفه الألباني في «الضعفية»، رقم (١٦١٩)؛ وقال في النهج السديد (١٦١) : «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «عروة تابعي على الصحيح، فيكون الحديث مرسلًا، والمرسل من نوع الحديث الضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٠) : «إسناده ضعيف»؛ وقال الجيши في تخریجه لكتاب التوحيد (١٢٦) : «ضعف»؛ وقال البهالل في كتابة: تخريج أحاديث متقددة في كتاب التوحيد (٧٧) : «السنن صحيح».

(٧) زيادة من نسخة الجيши.



يُذْهِبُهُ بِالْتَّوْكِلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالترْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١)، وَجَعَلَ^(٢) آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٣).

وَلِأَحْمَدَ: مِنْ حَدِيثِ [عبدالله]^(٤) بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ»، قَالُوا: فَمَا كَفَارَهُ ذَلِكَ [يا رسول الله]^(٥)؟ قَالَ: «أَنْ تَقُولَ^(٦): اللَّهُمَّ لَا خَيْرٌ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرٌ إِلَّا طَيْرُكَ، وَلَا إِلَهٌ غَيْرُكَ»^(٧).

وَلَهُ: مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ^(٨) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّمَا الطَّيْرَةَ مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَكَ»^(٩).

فيه مسائل :

الأولى: التَّبَيْهَةُ عَلَى قَوْلِهِ: «أَلَا إِنَّمَا طَلَّبُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ»^(١٠) [الأعراف: ١٣١]، مَعَ قَوْلِهِ: «طَلَّبُكُمْ مَعَكُمْ».

الثَّانِيَةُ: نَفْيُ الْعَدُوِّ.

الثَّالِثَةُ: نَفْيُ الطَّيْرَةِ.

الرَّابِعَةُ: نَفْيُ الْهَامَةِ.

الخَامِسَةُ: نَفْيُ الصَّفَرِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ الْفَأْلَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مُسْتَحْبٌ.

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْفَأْلِ.

(١) آخر جهأحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، برقم: (٣٧٦٢)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والظفير، باب: في الطيرة، برقم: (٣٩١٠)؛ وإلترمذني في «جامعه»، أبواب: السير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الطيرة، برقم: (٤٦١)، وقال: «وَهَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِحٍ»؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب: الطب، باب: من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، برقم: (٣٥٣٨)؛ وابن حبان في «صحيحة»، كتاب: العدوى والطيرة والفال، ذكر التغليظ على من تطير في أسبابه متعمرياً عن التوكيل فيه، برقم: (٦١٢٢)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الإيمان، الطيرة شرك، برقم: (٤٤)، وقال: «هذا حديث صحيح سنه، ثقات رجاله، ولم يخر جاه»؛ وقال في النهج السديد (١٦٢): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥١): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٢٧): «صحيح، وأخره مدرج».

(٢) في نسخة العصيمي: [وَبَيْنَ أَنَّ].

(٣) قال الترمذني: «سَمِعْتُ مُحَمَّلَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالْتَّوْكِلِ»، قَالَ سُلَيْمَانٌ: هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: وَمَا مِنَّا».

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) في نسخة العصيمي: [أَنْ يَقُولَ].

(٧) آخر جهأحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، برقم: (٧١٦٦)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (١٤٦٢٢)؛ قال الحبيشي في المجمع (٥/١٠٥): «فِيهِ أَبْنَ لَهِيَةٍ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَقَيْقَةٌ رَجَالَهُ ثَقَاتٌ»؛ وقال الألباني في «الصحيحة»، رقم (١٠٦٥): «الضعف الذي في حديث ابن لهيطة إنما هو في غير رواية العدالة عنه وإن فحديتهم عنه صحيح كما حققه أهل العلم في ترجمته»؛ وقال في النهج السديد (١٦٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٢): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٢٧): «ضعيف».

(٨) في نسخة أسامة، والقاسم، والحبشي: [بن عباس].

(٩) آخر جهأحمد في «مسنده»، مسندبني هاشم رضي الله عنه، مسند الفضل بن عباس رضي الله عنهما، برقم: (١٨٤٩)؛ وله شاهد من حديث أبو أمامة الباهلي، أورده ابن حجر في «المطالب العالية»، برقم: (٤٩٤)؛ وروي موقوفاً عن ابن عباس، ففيه مصنف عبد الرزاق، كتاب: الجامع، باب: الطيرة، برقم: (١٩٥٠) عن ابن عباس قال: «إِنَّ ضَيْطَتْ فِتْنَةً، وَإِنْ نَكَصْتْ فَكَتَطَرَّ». قال في النهج السديد (١٦٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد وإسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٢٨): «ضعيف».



الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْقَلْبِ^(١) مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللَّهُ بِالْتَّوْكِلِ.

الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ مَا يَقُولُهُ^(٢) مَنْ وَجَدَهُ.

العَاشِرَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطَّيْرَ شَرُكٌ.

الحَادِيَةُ عَشْرَةُ: تَقْسِيرُ الطَّيْرِ الْمَذْمُومَةِ.

(١) في نسخة أسامة، والحيشى: [القلوب].
(٢) في نسخة العصيمى، والحيشى: [ما يقول].



(٢٩)

باب :

ما جاء في التنجيم

قال البخاري في «صحيحه»: « قال قتادة: خلق الله هذه النجوم لثلاث: [جعلها] زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلمات يهتدى بها، فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ، وأصاغ نصيحة، وتكلف ما لا علّم له به»^(١)، انتهى.

وكره قتادة تعلم متأذل القمر، ولم يرّخص ابن عيينة فيه. ذكره حرب عنهم^(٣).

ورخص في تعلم المتأذل: أحمد واسحاق^(٤).

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يدخلون الجنة: مدمون الخمر، وقاطع الرحيم، ومصدق بالسحر»^(٥). رواه أحmad، وابن حبان في «صحيحه»^(٦).

فيه مسائل:

الأول: الحكمة في خلق النجوم.

الثانية: الرد على من زعم غير ذلك.

الثالثة: ذكر الخلاف في تعلم المتأذل.

الرابعة: الوعيد فيمن صدق بشيء من السحر، ولو عرف أنه باطل.

(١) زيادة من نسخة الحبيسي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: بده الخلق، باب: في النجوم؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (١٨٥/١٧) من طريق سعيد عن قتادة به، وسعيد بن عروة لم يسمع التفسير من قتادة، وقد تابعه شيبان عند عبد بن حميد في تفسيره، كما ذكره ابن حجر في تعلق التعليق (٤٨٩/٤٤٩). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الأثر علقه البخاري، ووصله عبد بن حميد في «تفسيره» يسنده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٤): «صحيح»؛ وقال الحبيسي في تخریجه كتاب التوحيد (١٣٠): «صحيح».

(٣) ينظر: فضل علم السلف على الخلف، لأن رجب الحنبلي (٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) في نسخة الحبيسي: «ومصدق بالسحر، وقاطع الرحم».

(٦) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٦٩٨٧)، وابن حبان في صحيحه، كتاب: الأشربة، ذكر البيان بأن الله جل وعلا يسفى مدمون الخمر من خبر الغوطة في النار، نعوذ بالله منها، برقم: (٥٣٤٦)، والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الأشربة، ذكر ثلاثة لا يدخلون الجنة، برقم: (٧٤٢٠)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرج جاه»، ووافقه الذهبي؛ وقال الهبيسي في المجمع (٥/٥): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات». والحديث ضعفه الآلباني في الصعفة، برقم (١٤٦٣). وقال في النهج السديد (١٦٨): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، ويرى وعيه معناه في أحاديث ضعاف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٥): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيسي في تخریجه كتاب التوحيد (١٣١): «حسن لغيره»، إلا لطيفة: ومصدق بالسحر، فهي ضعيفة». وجاء في رواية لابن حبان عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة مدمون خمر، ولا قاطع». قال الآلباني في صحيح الترغيب والترهيب (٥٩٩/٢): «حسن لغيره».



(٣٠)

باب :

ما جاء في الاستسقاء بالأنواء

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « وَتَعْجَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ » [الواقعة: ٨٢].

[وَ] ^(١) عَنْ أَبِي مَالِكِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَرَبَعٌ فِي أُمْتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُرُوكُونَهُنَّ : الْفَحْرُ بِالْأَخْسَابِ ، وَالظُّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ ، وَالإِسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ ، وَالنَّيَاحَةُ [عَلَى الْمَيِّتِ] ^(٢) ، وَقَالَ : « النَّايَةُ إِذَا لَمْ تُتْبَ قَبْلَ مَوْتِهَا ؛ تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ ، وَدُرْغٌ مِنْ جَرَبٍ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣).

ولِمَّا: عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالَ : « هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ » قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . [قَالَ ^(٤)] : « قَالَ [اللَّهُ تَعَالَى] ^(٥) : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ : فَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطْرُنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطْرُنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا ، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ » ^(٦) .

ولِمَّا ^(٧) : مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : [بـ] ^(٨) مَعْنَاهُ ، وَفِيهِ : « قَالَ بَعْضُهُمْ : لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَاتِ ^(٩) : « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْثُجُومِ » إِلَى قَوْلِهِ : « تُكَذِّبُونَ » [الواقعة: ٨٢ - ٧٥].

فيه مسائل :

الأولى: تفسير آية الواقعة.**الثانية:** ذكر الأربع التي من أمر الجاهليّة.

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحيشي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه مسلم في « صحيحه »، كتاب: الجنائز، باب: التشديد في النياحة، برقم: (٩٣٤).

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) أخرجه البخاري في « صحيحه »، كتاب: الأذان، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، برقم (٨٤٦)؛ ومسلم في « صحيحه »، كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، برقم: (٧١).

(٧) الحديث عند مسلم وحده دون البخاري.

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٩) في نسخة دغش، والعصيمي، والقاسم: [الأية].

(١٠) أخرجه مسلم في « صحيحه »، كتاب: الإيمان، برقم: (٧٣)، ولفظه: قال ابن عباس: مطر الناس على عهد النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: « أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر »، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا، قال: فنزلت هذه الآية « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْثُجُومِ » حتى بلغ: « وَتَعْجَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ ».



الثالثة: ذكر الكفر في بعضها.

الرابعة: أنَّ مِنَ الْكُفَّارِ مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ^(١) الْمِلَّةِ.

الخامسة: قوله: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ»؛ بِسَبَبِ نُزُولِ النُّعْمَةِ.

السادسة: التَّقْطُنُ لِإِيمَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

السابعة: التَّقْطُنُ لِلْكُفَّرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

الثامنة: التَّقْطُنُ لِقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَتُمْ كَذَّا وَكَذَّا».

النinthة: إِخْرَاجُ الْعَالَمِ لِلْمُتَعَلِّمِ الْمَسْأَلَةَ^(٢) بِالإِسْتِفْهَامِ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟».

العاشرة: وَعِيدُ النَّائِحةِ.

(١) في نسخة أسامي: [عَنْ].
(٢) في نسخة دغش: [إِخْرَاجُ الْعَالَمِ التَّعْلِيمَ لِلْمَسْأَلَةِ].



(٣١)

باب :

قول الله تعالى :

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَنْجُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنَّدَادًا يُحِبُّهُمْ كَحْبَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقوله [تعالى]^(١): ﴿قُلْ إِنْ كَانَ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ أَنْتُمْ﴾ وَرَسُولُهُ^(٢) الآية [التوبه: ٢٤].

عن أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ؛ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالدِّهِ، وَرَسُولِهِ»^(٣). أَخْرَجَاهُ^(٤).

ولهمما: عنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ؛ وَجَدَ [بِهِنَّ]^(٥) حَلَوةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سَوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَدَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»^(٦).

وفي رواية: «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَوةَ الإِيمَانِ حَتَّىٰ ...» إلى آخره^(٧).

وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ، وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ، وَوَالَّى فِي اللَّهِ، وَعَادَى فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلَا يَهُ بِدَلِيلَكَ، وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الإِيمَانِ - وَإِنْ كَثُرْتُ صَلَاتُهُ وَصَوْمُهُ - حَتَّىٰ يَكُونَ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَارَتْ عَامَةً مُؤَاخَةً النَّاسِ عَلَىٰ أَمْرِ الدُّنْيَا، وَذَلِكَ لَا يُجْدِي عَلَىٰ أَهْلِهِ شَيْئًا». رواه ابن جرير^(٨).

وقال ابن عباسٍ في قوله [تعالى]^(٩): ﴿وَنَقَطَّعْتُ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، قَالَ: «الْمَوَدَّةُ»^(١٠).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(٢) آخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان، برقم: (١٥)؛ ومسلم في «صححه»، كتاب: الإيمان، باب: وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والوالد، برقم: (٤٤).

(٣) زيادة من نسخة العصيمي، والحبشي.

(٤) آخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: الإيمان، باب: حلاوة الإيمان، برقم (١٦)؛ ومسلم في «صححه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، برقم: (٤٣).

(٥) آخرجه البخاري في «صححه»، برقم: (٦٠٤١): «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَوةَ الإِيمَانِ حَتَّىٰ يُحِبِّبَ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَحَتَّىٰ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَدَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِمَّا سَوَاهُمَا».

(٦) قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٥١): «خرجه ابن جرير الطبراني»؛ ولم أجده في تفسير ابن جرير المطبوع.

ورواه تاماً ابن المبارك في الزهد (١٢٠)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، برقم (٣٩٦)؛ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٤٧٧٠)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، برقم (٩٠٦٩). قال في النهج السديد (١٧٩):

«ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٦٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبشي في تحريره كتاب التوحيد (١٣٦٦): «ضعف مضطرب».

(٧) زيادة من نسخة أسامة، ودعشه، والعصيمي، والحبشي.

(٨) آخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٩٠)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره، برقم: (١٤٩٢)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، برقم: (٣١١٣)، وقال: «صحيف الأستاند، ولم يخرجه»، وواقفه الذهبي. وقال في النهج السديد (١٨٤): «ضعف جداً»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن جرير بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٥): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبشي في تحريره كتاب التوحيد (١٣٦٦): «صحيف».



فيه مسائل:**الأولى:** تفسير آية «البقرة».**الثانية:** تفسير آية «براءة».**الثالثة:** وجوب تقديم [١] محبته علی: النفس، والأهل، والمال.**الرابعة:** أن نفي الإيمان لا يدل على الخروج من الإسلام.**الخامسة:** أن لإيمان حلاوة قد يجدها الإنسان، وقد لا يجدها.**السادسة:** أعمال القلب الأربع [٢] التي لا تناول ولائة الله إلا بها، ولا يجد أحد طعم الإيمان إلا بها.**السابعة:** فهم الصحابي للواقع: أن عامة المؤمنة على أمر الدنيا.**الثامنة:** تفسير الآية [٣]: «ونقطعت بهم الأسباب».**التاسعة:** أن من المشركين من يحب الله حباً شديداً.**العاشرة:** الوعيد على من كانت [٤] الثمانية عنده أحب [إليه] [٥] من دينه.**الحادية عشرة:** أن من اتخذ ندأاً تساوي محبته محبة الله؛ فهو الشرك الأكبر.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحيشبي.
 (٢) في نسخة دغش، وأسامي: [الاربعه].

(٣) زيادة من نسخة أسامة.
 (٤) في نسخة الحيشي: [كان].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحيشبي.



(٣٢)

باب :

قول الله تعالى :

﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الْشَّيْطَنُ يُحَوِّفُ أُولَئِكَءِهِ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَالُونَ إِنْ كُنُّمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

وقوله [تعالى]^(١): «إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَإِذَا قَاتَ أَزْكَوَةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ» الآية [التوبه: ١٨].

وقوله [تعالى]^(٢): «وَمَنْ أَنَّاسٍ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ» الآية [العنكبوت: ١٠].

[و]^(٣) عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «إِنَّمَا ضَعْفُ الْيَقِينِ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخْطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَدْمِهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكُ اللَّهُ؛ إِنَّ رِزْقَ اللَّهِ لَا يَجُرُّهُ حِرْصٌ حِرْصٌ، وَلَا يَرُدُّهُ كَرَاهِيَّةً كَارِهً»^(٤).

وعن عائشة رضي الله عنها أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ التَّمَسَ رِضاَ اللَّهِ بِسَخْطِ النَّاسِ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ. وَمَنْ التَّمَسَ رِضاَ النَّاسِ بِسَخْطِ اللَّهِ؛ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسْخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ». رواه ابن حبان في «صحاحه»^(٥).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٢٠٣)؛ وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، برقم: (٢٠٩)؛ وحکم عليه في «الضعفية»، برقم: (١٤٨) بأنه موضوع؛ وقيل في النهج السديدي (١٨٦): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف جداً، والصواب أنه من كلام ابن مسعود، وأخطأ في بعض الرواية فرفعه، والموقوف أيضاً في إسناده ضعف، لكن كونه موقوفاً أصلح من كونه مرفوعاً»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٨): «ضعف»؛ وقال الحبيسي في تحريره لكتاب التوحيد (١٣٨): «موضوع»؛ وأخرج الطරاني نحوه في المعجم الكبير، برقم (١٤٥٠)، ولقطعه: «لا ترضين أحداً بسخط الله، ولا تحتمدن أحداً على فضل الله، ولا تذمن أحداً على ما لم يؤتكم الله؛ فإن رزق الله لا يسوقه إليك حرص حريص، ولا يرده عنك كراهة كاره، وإن الله تعالى بقطنه على الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس»، والسلام عليك. وأورده الألباني في السخط». قال الحبيسي في المجمع (٤/٧١): «فيه خالد بن يزيد العمري، واتهم بالوضع».

(٥) أخرجه ابن حبان في «صحاحه»، كتاب البر والإحسان، برقم: (٢٧٦)؛ وأخرجه آثر بن منذر في جامعه، برقم: (٢٤١٤) عن رجل من أهل المدينة قال: كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين أن اكتني إلى كتاباً توصيني فيه، ولا تكرري علي، فكتبت عائشة إلى معاوية: سلام عليك أما بعد، فإني سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «من التمس رضا الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس»، والسلام عليك. وأورده الألباني في «الصحيفة»، برقم (٢٣١)، وقال: «الحديث قد صح عن عائشة مرفوعاً وموقوفاً»؛ وقال في النهج السديدي (١٨٩): « صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الحديث رواه الترمذى، والعزو إليه أولى من ابن حبان، واختلف في رفعه ووقفه، والوقف أصلح»؛ وقال العلاوى في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٧١): «اختلف في رفع هذا الحديث ووقفه على عائشة رضي الله عنها، والراجح فيه الوقف»؛ وقال الحبيسي في تحريره لكتاب التوحيد (٢٣٩): «ضعف مرفوعاً، وال الصحيح وقفه».



فيه مسائل:

الأول: تفسير آية «آل عمران».

الثانية: تفسير آية «براءة».

الثالثة: تفسير آية «العنكبوت».

الرابعة: أنَّ اليقينَ يضعفُ ويقوى.

الخامسة: علامَة ضعفِه، وَمِنْ ذَلِكَ: هَذِهِ الْثَّلَاثُ.

السادسة: أنَّ إِخْلَاصَ الْخَوْفِ لِلَّهِ مِنَ الْفَرَائِضِ.

السابعة: ذِكْرُ ثوابِ مَنْ فَعَلَهُ.

الثامنة: ذِكْرُ عِقَابِ مَنْ تَرَكَهُ.



(٣٣)

باب :**قول الله تعالى :**

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائد: ٢٣]

وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيهِتْ عَلَيْهِمْ إِيمَانُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وقوله [تعالى] (١): ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسِبُكَ اللَّهُ وَمَنْ أَتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤].

وقوله [تعالى] (٢): ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسِبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

[و] (٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «حسبنا الله ونعم الوكيل؛ قالها إبراهيم عليه السلام (٤) حين القyi في النار، وقالها محمد عليه السلام حين قالوا [له] (٥): ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَأَخْشُوْهُمْ فَرَادُهُمْ إِيمَانًا﴾ الآية [آل عمران: ١٧٣]. رواه البخاري (٦) (٧).

فيه مسائل :

الأول: أن التوكّل من الفرائض.

الثانية: أنه من شروط الإيمان.

الثالثة: تفسير آية «الأنفال».

الرابعة: تفسير الآية في آخرها.

الخامسة: تفسير آية «الطلاق».

السادسة: عظم شأن هذه الكلمة (٨).

السابعة: أنها قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومحمد عليهما السلام (٩) في الشدائيد.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) في نسخة دغش، والحبسي: [عليه السلام].

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) في نسخة الحبيشي زيادة: [والنسائي].

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التفسير، باب: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم الآية، برقم: (٤٥٦٣).

(٨) في نسخة أسامة زيادة: [ولأنها قول إبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم في الشدائيد].

(٩) في نسخة دغش: [أنها قول إبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم].



(٣٤)

باب :

قول الله تعالى :

﴿أَفَمِنْ مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمُنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وقوله
[تعالى] [١٠]: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجرات: ٥٦].

[و] [٢] عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ عَنِ الْكَبَائِرِ؟ فَقَالَ [٣]: «الشَّرُكُ بِاللَّهِ، وَالْيَأسُ
مِنْ رَفْحِ اللَّهِ، وَالآمُنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ» [٤].

وعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالآمُنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقُنُوتُ مِنْ رَحْمَةِ
اللَّهِ، وَالْيَأسُ مِنْ رَفْحِ اللَّهِ». رواه عبد الرزاق [٥].

فيه مسائل :

الأولى: تفسير آية «الأعراف».

الثانية: تفسير آية «الحجر».

الثالثة: شدة الوعيد فيمن أمن مكر الله.

الرابعة: شدة الوعيد في القنوط.

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي، والحيسي.

(٣) في نسخة دغش: [قال].

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨٧٨٥)، قال ابن كثير في تفسيره (٢٧٩): «في إسناده نظر»؛ وقال الهيثمي في المجمع (١٠٤): «رواه البزار والطبراني، ورجله موثقون»؛ وقال الألباني في الصحيحه (٥/٧٩): «هذا إسناد حسن»؛ وقال في النهج السديد (١٩٥): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «سنده حسن»؛ وقال العلاوي في (١٧٩): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيسي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٤٣): «إسناده ضعيف».

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، برقم (١٩٧٠)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨٧٨٤)؛ وقال ابن كثير في تفسيره (٢٧٩): «هو صحيح إليه بلا شك»؛ وصحح إسناده الهيثمي في المجمع (١٠٤/١)، والألباني في الصحيحه (٥/٧٩)، وقال في النهج السديد (١٩٦): « صحيح»؛ وقال العصيمي: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٠): « صحيح»؛ وقال الحبيسي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٤٣): « صحيح».



(٣٥)

باب

من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): «وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ» [التغابن: ١١].

قَالَ عَلْقَمَةُ: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ فَيَرْضَى وَيُسْلِمُ» (٢).

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِثْتَانٌ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ».
الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنَّيَاخَةُ عَلَى الْمَيِّتِ» (٣).

وَأَلَّهُمَا: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى
الْجَاهِلِيَّةِ» (٤).

وَعَنْ أَنَّسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بَعْدِهِ الْخَيْرَ؛ عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا
أَرَادَ اللَّهُ بَعْدِهِ الشَّرَّ؛ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ، حَتَّى يُوَافَىَ بِهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ» (٥).

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ
فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ». حَسَنَةُ التَّرْمِذِيُّ (٦).

فيه مسائل:

الأولى: تفسير آية «التغابن».

الثانية: أنَّ هَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ.

(١) في نسخة أسامي، ودغش، والقاسم، والحيبي: [وقوله تعالى].

(٢) أخرجه الطبراني في تفسيره (٢٣/٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، برقم (٧٢٣٣)، وقال: «وروى هذا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨١): «رجاله ثقات»؛ وقال الحبيبي في تحريره كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح إلى علامة».

(٣) أخرجه مسلم في «صححه»، كتاب: الإمام، برقم: (٦٧).

(٤) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: الجنائز، باب: ليس من ضرب الخدوود، برقم: (١٢٩٧)، ومسلم في «صححه»، كتاب: الإمام، باب: تحريم ضرب الخدوود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، برقم: (١٠٣).

(٥) أخرجه الترمذى في «جامعه»، أبواب: الزهد عن رسول الله صل الله عليه وسلم، برقم: (٢٣٩٦)؛ والحاكم فى مستدركه، كتاب: الأهوال، ذكر مبلغ العرق من ابن آدم يوم القيمة، برقم: (٨٣٣٢)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وصححه الألبانى فى الصحاح برقم: (١٢٢٠)؛ وقال فى النهج السديد (٢٠٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي فى شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوى فى تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٣): «حسن لشواهده»؛ وقال الحبيبي فى تحريره كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح بشواهده».

(٦) أخرجه الترمذى في «جامعه»، أبواب: الزهد عن رسول الله صل الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الصبر على البلاء، برقم: (٢٣٩٦)، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»؛ وأخرجه ابن ماجه في «ستنه»، أبواب: الفتنة، باب: الصبر على البلاء، برقم: (٤٠٣١). والحديث حسنة الألبانى فى «الصحاح»، برقم: (١٤٦)؛ وقال فى النهج السديد (٢٠٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي فى شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوى فى تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٤): «حسن لغيره»؛ وقال الحبيبي فى تحريره كتاب التوحيد (١٤٦): «صحيح بشواهده».



الثالثة: الطعن في النسب.

الرابعة: شدة الوعيد فيما ضرب الخود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية.

الخامسة: علامه إرادة الله بعده الخير.

السادسة: علامه إرادة الله بعده (١) الشر.

السابعة: علامه حب الله لعبد.

الثامنة: تحريم السخط.

التاسعة: ثواب الرضا بالباء.

(١) في نسخة دغش، والجبيشي: [علامه إرادة الله به].



(٣٦)

باب :

ما جاء في الرياء

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١): «فُلِ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَّاهُكُمْ إِلَهٌ وَجَدٌ» الآية [الكهف: ١١٠].

[وَ] (٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا (٣): «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشَّرَكَاءِ عَنِ الشَّرِكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلاً أَشْرَكَ مَعِي فِيهِ غَيْرِي (٤)؛ تَرَكْتُهُ وَشَرَكَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ؟». قَالُوا (٦): بَلَى [يَا رَسُولَ اللَّهِ] (٧). قَالَ: «الشَّرُكُ الْخَفِيُّ؛ يَقُومُ الرَّجُلُ فَيُصَلِّي، فَيُزِينُ صَلَاتَهُ؛ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرٍ رَجُلٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨).

فيه مسائل :

الأولى: تفسير آية «الكهف».

الثانية: هذا الأمر العظيم في رد العمل الصالح إذا دخله شيءٌ لغير الله.

الثالثة: ذكر السبب المؤجِّب لذلِكَ، وهو: كمال الغني.

الرابعة: أنَّ من الأسباب: أنَّه [تعالى] (٩) خير الشركاء.

الخامسة: حوف النبي ﷺ على أصحابه من الرياء.

السادسة: أَنَّه فَسَرَ ذَلِكَ بِأَنَّ (١٠) يُصَلِّي الْمَرءُ لِلَّهِ، لَكِنْ يُزِينُهَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرٍ رَجُلٌ [إِلَيْهِ] (١١).

(١) في نسخة القاسم: [وقوله تعالى].

(٢) زيادة من نسخة العصيمي، والحبشي.

(٣) في نسخة القاسم: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:].

(٤) في نسخة القاسم: [اشركَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي].

(٥) آخر جه مسلم في «صححه»، كتاب: الزهد والرقائق، باب: من أشرك في عمله غير الله، برقم: (٢٩٨٥)، ولغظه: «أشرك فِيهِ مَعِي غَيْرِي».

(٦) في نسخة القاسم: [قلنا].

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(٨) آخر جه بتمامه ابن ماجه في «سننه»، أبواب: الزهد، برقم: (٤٢٠٤)، وأخر جه أحمد في «مسنده»، برقم: (١١٤٢٤)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الرقاق، برقم: (٨١٣٥)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخر جاه»، ووافقه الذهبي. والحديث حسنة البصيري في مصباح الرجاجة (٤/٢٣٧)؛ وحسنة الألباني في «المشكاة»، برقم: (٥٣٣)، وقال في النهج السديد (٢١١): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «في إسناده ضعف، لكن له شاهد عند ابن خزيمة من حديث محمد بن ليد، وإسناده صحيح»؛ وقال العلawi (١٨٧): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبشي في تحريره كتاب التوحيد (١٤٨): «ضعف».

(٩) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(١٠) في نسخة دغش: [أنَّ].

(١١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.



(٣٧)

باب**مِنَ الشُّرُكِ إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا**

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ الْآيَتَيْنِ [هُودٌ: ١٥ - ١٦].

[و][١] في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعْسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعْسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعْسَ عَبْدُ الْخَمِيسَةِ، تَعْسَ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ: إِنْ أُعْطَيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعْسَ وَانتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدِ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَةً قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنِ اسْتَأْذَنَ، لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ، لَمْ يُشَفَّعْ»[٢].

فِيهِ مَسَائِلُ :

الْأُولَى: إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ.

الثَّانِيَةُ: تَقْسِيرُ آيَةٍ «هُودٍ».

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ: عَبْدُ الدِّينَارِ وَالْدِرْهَمِ وَالْخَمِيسَةِ [وَالْخَمِيلَةِ][٣].

الرَّابِعَةُ: تَقْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ: «إِنْ أُعْطَيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ».

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «تَعْسَ وَانتَكَسَ».

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «وَإِذَا شِيكَ فَلَا انتَقَشَ».

السَّابِعَةُ: الشَّنَاءُ عَلَى الْمُجَاهِدِ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحة»، كتاب: الجهاد والسير، باب: الحراسة في الغزو في سبيل الله برقم: (٢٨٨٧)، ولفظه: «تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميسة، ...».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.



(٣٨)

باب

مَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ وَالْأُمَّارَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَ اللَّهُ، أَوْ^(١)
 تَحْلِيلِ مَا حَرَمَ اللَّهُ^(٢)؛ فَقَدِ اتَّخَذُوهُ أَرْبَابًا [مِنْ دُونِ اللَّهِ]^(٣)

وَقَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ: «يُوْشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟»^(٤).

وَقَالَ [الإِمَامُ]^(٥) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «عَجِبْتُ لِقَوْمٍ عَرَفُوا الْإِسْنَادَ وَصِحَّةَ؛^(٦) يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفِيَّانَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «فَلَيَحْذَرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ٦٣]، أَنَّدِرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ الْشَّرُكُ؛ لَعَلَهُ إِذَا رَدَّ بَعْضَ قَوْلِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الرَّيْغِ فِيهِلَّكَ»^(٧).
 [وَ]^(٨) عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: «أَحَذَّنُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» الآية [التوبه: ٣١]، [قَالَ:]^(٩) فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا لَسَنَا عَبْدُهُمْ. قَالَ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَ اللَّهُ؛ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحَلُّونَ مَا حَرَمَ اللَّهُ؛ فَتُحَلِّلُونَهُ؟» فَقُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَتَلْكَ عِبَادُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١٠)، وَالترْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ^(١١).

(١) في نسخة أسامي، والقاسم: [و].

(٢) في نسخة القاسم، والعصيمي: [ما حرمته].

(٣) زيادة من نسخة أسامي، ودفعش، والعصيمي، والحيشي.

(٤) لم أقف عليه مسنداً بهذا اللفظ، وأورده بهذا اللفظ، وأورده بهذا اللفظ ابن تيمية في مواضع من مجموع الفتاوى: (٢٦ / ٢٨١، ٥٠)، فلعل المصنف نقله عنه. وورد عن ابن عباس بألفاظ متقاربة لهذا اللفظ، منها ما رواه أحمد في «مسنده» عن ابن عباس قال: «تمتع النبي ﷺ فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: ما يقول عريضة؟ قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون! أقول: قال النبي ﷺ ويقول: نهى أبو بكر وعمر». قال الشيخ صالح العصيمي: «آخر جهه أحمد في المسند بنحو هذا اللفظ، وزعاه شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع من فتاويه إلى أحمد بهذا اللفظ، وساق إسناده، وليس موجوداً في المسند، والظاهر أنه في كتاب طاعة الرسول، وهو كتاب مفقود، وإسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٢): «صحيح بلفظ نحوه».

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) في نسخة الحبيشي زيادة: [و]

(٧) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١١ / ٢٦٠)، رقم: (٩٧)، قال: «سمعت أبا عبد الله أحمداً بن حنبل يقول: نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثم جعل يتلو: «فَلَيَحْذَرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ٦٣]، وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الرغب فيريع فيهلكه، وجعل يتلو هذه الآية: «فَلَا وَرِثَكُ لَا يُؤْمِنُوكَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ إِنَّمَا شَجَرَ يَنْهَمُ» [النساء: ٦٥].

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٩) زيادة من نسخة العصيمي.

(١٠) لم أجده في مسندي الإمام أحمد.

(١١) آخر جهه الترمذى في «جامعه»، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة التوبه، برقم: (٣٠٩٥)، وقال: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حدثنا عبد السلام بن حرب، وعطاء بن أبيين ليس بمعرفة في الحديث)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: أداب القاضي، باب: ما يقضى به القاضي ويفتي به المفتى فإنه غير جائز له أن يقلد أحداً من أهل دهره، برقم: (٢٠٤٠٩)؛ والطبراني في «الكتاب»، باب: العين، مصعب بن سعد بن أبي



فيه مسائل:**الأولى:** تفسير آية «النور».**الثانية:** تفسير آية «براءة».**الثالثة:** التتبّع على معنى العبادة التي أنكرها عدي.**الرابعة:** تمثيل ابن عباس بابي بكر وعمر، وتمثيل أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ.

الخامسة: تغيير الأحوال إلى هذه الغاية، حتى صار عند الأكثرين: عبادة الرهبان، هي أفضل الأعمال، وتسمى الولاية^(١)، وعبادة الأحبار، هي العلم والفقه، ثم تغيرت الحال إلى أن عبد [من دون الله]^(٢) من ليس من الصالحين، وعبد بالمعنى الثاني من هو من الجاهلين.

وَقَاصَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتَمَ، بِرَقْمِ: (٢١٨)؛ وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ طَوْلِي رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمَا». ينظر: مجموع الفتاوى (٧/٦٧)؛ وصححة الألباني في صحيح الترمذى (٣/٥٦)؛ وقال في النهج السديد (٥٣): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذى وإسناده ضعيف، وله شواهد يتحمل التحسين بها»؛ وقال العلاوى في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشى فى تحريرجه كتاب التوحيد (١٥٣): «ضعف».

(١) في نسخة أسامة: [وَلَا سِيمَا الْوَلَايَةِ]. وفي نسخة العصيمى: [وَتَسْمِيَتْهَا وَلَايَةً].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبشى.



(٣٩)

باب :

قول الله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَمْتَوْا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّاهِرَاتِ وَقَدْ أَمْرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضْلِلَهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^(١) الآيات
[النساء: ٦٠].

وقوله [تعالى]^(٢): «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّا نَحْنُ مُصْلِحُونَ» [البقرة: ١١].

وقوله [تعالى]^(٣): «وَلَا تُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا» [الأعراف: ٥٦].

وقوله [تعالى]^(٤): «أَفَمَحْكُمُ الْجَهَنَّمَ يَعْلَمُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوَقِّنُونَ»^(٥) [المائدة: ٥٠].

عن عبد الله بن عمرو: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ أَهْبَطَ لِمَا حِثَّ بِهِ»^(٦).

قال النووي: «حدث صحيح، رويناه في كتاب (الحجّ) بإسناد صحيح»^(٧).

وقال الشعبي: «كان بين رجل من المتأففين ورجل من اليهود: خصومة؛ فقال اليهودي: نتحاكم إلى محمد عليه السلام؛ قال له: عرف أنه لا يأخذ الرشوة، ولا يميل في الحكم»^(٨). وقال المتأفيق: نتحاكم إلى اليهود؛ لعلمه أنهما يأخذون الرشوة، ويعملون في الحكم»^(٩)؛ فانتفقا على^(١٠) أن يأتي كاهناً في

(١) في نسخة أسامة: وقف عند قوله تعالى: ﴿الظَّاهِرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وفي نسخة القاسم: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠].

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَبْعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣].

(٦) أخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب السنة (١٢/١)، وأiben بطة في الإيابة الكبرى (١/٣٨٧)؛ والبعوي في شرح السنة (١/٢٢)، وأشياز الحافظ في الفتح (٣/٢٨٩) إلى ثبوته من حديث أبي هريرة؛ وصحح إسناده ابن الملقن في المعين على تفهم الأربعين (١/٤٣٣)؛ وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/٣٩٤): «وقد خرج هذا الحديث المحافظ أبو نعيم في كتاب الأربعين»، وشرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وجواب الآثار مما جمع الناقلون على عدالة ناقليه، وخرجه الأئمة في مسانيدهم.. قلت: **تصحح هذا الحديث بعيد جداً**؛ وقال الألباني في ظلال الجنة (١٢/١): «إسناده ضعيف»؛ وقال في النهج السديد (٢١٥): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وإسناده ضعيف في أصح قولى أهل العلم»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٦): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٥٥): «ضعف»، ومعناه: صحيح قطعاً؛ وقال ابن عثيمين في شرح الأربعين النروية (١/٣٩٤): «معنى الحديث بقطع النظر عن إسناده صحيح».

(٧) صاحب كتاب (الحجّ) الشيخ أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، وكتابه هذا هو كتاب (الحجّ على تارك المحبحة) يتضمن ذكر أصول الدين على قواعد أهل الحديث والسنّة. ينظر: جامع العلوم والحكم؛ لابن رجب (٢/٣٩٣).

(٨) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٩) زيادة من نسخة الحبيشي.

(١٠) زيادة من نسخة الحبيشي.

(١١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(١٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم.



جَهِنَّمَةَ فَيَتَحَكَّمَا إِلَيْهِ؛ فَرَأَتْ : ﴿إِنَّمَا تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ أَمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ^(١) الآية [النساء: ٦٠] ^(٢).

وَقِيلَ : «نَزَّلْتِ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : تَرَاعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالَ الْآخَرُ : إِلَى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ ، ثُمَّ [بَعْدَ ذَلِكَ] ^(٣) تَرَافَعَا إِلَى عُمَرَ [بْنِ الْخَطَّابِ] ^(٤) ، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا الْقِصَّةَ ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَرْضِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَكَذَّلَكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَصَرَّبَهُ بِالسَّيْفِ ؛ فَقَتَلَهُ ، [فَنَزَّلَتْ] ^(٥) ^(٦) .

فِيهِ مَسَائِلٌ :

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «النَّسَاءِ» ، وَمَا فِيهَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى ^(٧) فَهُمُ الطَّاغُوتُ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «البَقَرَةِ» : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ ^(٨) الآية [١٠].

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْأَعْرَافِ» : ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ .

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ : ﴿أَفَمُحْكَمَ الْجَهِيلَةُ يَعْنَى﴾ .

الخَامِسَةُ: مَا قَالَهُ الشَّعْبِيُّ فِي سَبِّ نُزُولِ الْآيَةِ الْأُولَى .

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الإِيمَانِ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ .

السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ الْمُنَافِقِ .

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الإِيمَانِ لَا يَحْصُلُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ .

(١) في نسخة أسماء، ودغش: وقف عند قوله تعالى: ﴿يَرْعَمُونَ﴾؛ وفي نسخة القاسم: وقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَيْكَ﴾.

(٢) رواه ابن جرير الطبرى فى تفسيره (٨/٥٠٨)؛ والتعليق فى تفسيره الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/٣٣٧)؛ وابن المنذر فى تفسيره (٢/٧٧٠). قال ابن حجر فى فتح البارى (٥/٣٧): «رواه إسحاق بن راهويه فى تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي»؛ وقال فى النهج السدى (٦/٢١): «ضعف بهذا اللفظ»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي فى شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف؛ لكنه مرسلاً»؛ وقال العلاوى فى تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٧): «إسناده مرسلاً»؛ وقال الحبيشى فى تحريرجه كتاب التوحيد (٦١٥): «ضعف مرسلاً».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشى.

(٤) زيادة من نسخة أسماء.

(٥) زيادة من نسخة أسماء.

(٦) ذكره الشعلبي فى تفسيره الكشف والبيان (٣/٣٣٧) من طريق الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس رَحْمَةً عَلَيْهِما، وقال فى النهج السدى (٦/٢١): «موضع مختلف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه الكلبى فى تفسيره، وهو متهم بالكذب؛ فإسناده ضعيف جدًا»؛ وقال العلاوى فى تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٩٨): «موضوع»؛ وقال الحبيشى فى تحريرجه كتاب التوحيد (٦١٥): «موضوع مختلف». وقد أشار المصنف هنا إلى ضعفه بقوله: «وَقِيلَ».

(٧) في نسخة الحبيشى زيادة: [معرفة].

(٨) زيادة من نسخة دغش.



(٤٠)

باب :

من جَهَدَ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : «وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ» الآية [الرعد: ٣٠].

[وَ] (٢) في «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، قَالَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتَرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!» (٣).

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انتَفَاضَ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّفَاتِ؛ اسْتِنْكَارًا لِذَلِكَ، فَقَالَ: «مَا فَرَقْ هَؤُلَاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَةً عِنْدَ مُحْكَمٍ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهٍ». انتهى (٤).

وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرِينُشُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ «الرَّحْمَنَ»؛ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ [تعالى] [٥] فِيهِمْ: «وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ» الآية (٦).

فيه مسائل :

الأولى: عدم الإيمان بـ [جَهَدٍ] (٧) شَيْءٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ.

الثانية: تفسير آية «الرَّاعِدِ».

الثالثة: ترك التَّحْدِيدِ بِمَا لَا يَقْهِمُ السَّامِعُ.

الرابعة: ذِكْرُ الْعِلَّةِ؛ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْنِيَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَوْلَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُنْكِرُ.

الخامسة: كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنِ اسْتَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَهْلَكُهُ (٩).

(١) في نسخة القاسم: [عَرَفَجَلَ].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحيسي، والعصيمي.

(٣) في نسخة القاسم: [عن عليٍ قال].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحة»، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم، برقم (١٢٧).

(٥) رواه عمر بن راشد في جامعه (١١/٤٣٢)، برقم: (٢٠٩٥)؛ وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٤٨٥). قال الألباني في ظلال الجنة في تحرير السنة (١/٢١٢): «إسناده صحيح»؛ وقال في النهج السديد (١٩): « صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١٥٨): « صحيح».

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره عن مجاهد مرسلاً (١٢/٥٣١). قال في النهج السديد (٢٢٠): « ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي (٢): «سبب التزول ضعيف»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١٥٨): «سبب التزول هذا ضعيف».

(٨) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٩) زيادة من نسخة دغش، والحيسي، والعصيمي.



(٤١)

بَابُ :

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿ يَعْرِفُونَ نَعْمَتَ اللَّهِ شَرَّيْكُرُوتَهَا وَأَكَذَّبُهُمْ ﴾

الْكَفَرُونَ ﴿ الآيَةٌ [النَّحْلٍ: ٨٣] ﴾

قال مجاهد - ما معناه -: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي»^(١).

وقال عَوْنَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «يَقُولُونَ: لَوْلَا فُلَانُ، لَمْ يَكُنْ كَذَا [وَكَذَا]»^(٢).

وقال ابن قُتيبة: «يَقُولُونَ: هَذَا بِشَفَاعَةٍ لِّهِتَنَا»^(٣).

وقال أبو العباس بعد حديث زيد بن خالد الذي فيه: إنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ...» الحديث، وقد تقدَّم: «وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، يَدْمُ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَةً إِلَيْهِ، وَيُشْرِكُ بِهِ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: هُوَ كَوْلُهُمْ: كَانَتِ الرِّيحُ طَيِّبَةً، وَالْمَلَاحُ حَادِقًا، وَنَحْنُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى الْسِّنَةِ كَثِيرٌ» [إنساني]^(٤) [كلامُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ]^(٥).

فِيهِ مَسَائلُ :

الأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ، وَإِنْكَارِهَا.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى الْسِّنَةِ كَثِيرٌ^(٦).

الثَّالِثَةُ: تَسْوِيَةُ هَذَا الْكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنِّعْمَةِ.

الرَّابِعَةُ: اجْتِمَاعُ الضَّدَّيْنِ فِي الْقُلُوبِ.

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٣٢٥ / ١٤)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٧ / ٢٢٩٦) عن مجاهد قال: «هي: المساكن والأنعمان وما يرزقون منها، والسرابيل من الحديد والثياب، تعرف هذا كفار قريش، ثم تنكره بأن تقول: هذا كان لأنائنا، فورثونا إياه». قال الشيخ صالح العصيمي: «صحيح الإسناد»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٠٣): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٦٠): «صحيح».

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي. (٣) رواه ابن حجر في تفسيره (٣٢٦ / ١٤)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٧ / ٢٢٩٧). قال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي (٢٠٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٦٠): «ضعف».

(٤) تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، المتوفى سنة: ٢٧٦ هـ، ص (٢٤٨).

(٥) في نسخة العصيمي: [أن].

(٦) في نسخة القاسم: [هذا].

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(٨) زيادة من نسخة أسامة.

(٩) مجموع الفتاوى (٨ / ٣٣).

(١٠) في نسخة العصيمي: [الْسِّنَةِ كَثِيرَةٌ].



(٤٢)

باب :

قول الله تعالى :

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]

قال ابن عباس في الآية: **«الأنداد»**: هو الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفة سوداء في ظلمة الليل؛ وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلان^(١)، وحياتي، وتقول: لو لا كليلة^(٢) هذا؛ لأننا الصوص، ولو لا البطن في الدار؛ لأنني^(٣) الصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لو لا الله وفلان. لا تجعل فيها: فلانا^(٤)؛ هذا كله به شرك». رواه ابن أبي حاتم^(٥).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف بغير الله؛ فقد كفر أو أشرك». رواه الترمذى وحسنه، وصححه الحاكم^(٦).

وقال ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذباً، أحب إلى مين أن أحلف بغيره صادقاً»^(٧).

وعن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه]^(٨) قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله [وحله]^(٩) ثم شاء فلان». رواه أبو داود بسنده صحيح^(١٠).

(١) في نسخة الحبيسي: [والله وحياتك يا فلان].

(٢) في نسخة أسامة، ودغش: [كليلة].

(٣) في نسخة الحبيسي: [لأتنا].

(٤) في نسخة أسامة، والقاسم: [فلان].

(٥) تفسير القرآن العظيم، لأبن أبي حاتم (٦٢). قال في النهج السديد (٢٢١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي (٢٠٦): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيسي (١٦٢): «إسناده ضعيف».

(٦) أخرجه الترمذى في «جامعه»، أبواب: النذور والأيمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم: (١٥٣٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الأيمان، برقم: (٤٣٥٨)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الأيمان والنذور، برقم: (٨٠٠٧)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشیخین، ولم يحرجاه»، ووافقه الذهبي. والحديث صححه الألبانى في الصحاح برقم (٢٠٤٢)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٣): «صحیح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٤٠٦): «حسن لغيره»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١٦٢): «هذا حديث معل». (٧)

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: الأيمان ولا يحلف إلا بالله، برقم: (١٥٩٢٩)؛ أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأيمان والنذور، الرجل يحلف بغير الله أو بأبيه، برقم: (١٤٤١)؛ والطرانى في الكبير، برقم: (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب والترهيب (١٣١/٣): «رواه الطبرانى موقوفاً، ورواته رواة

الصحيح»؛ وقال الألبانى فى إرواء الغليل (٨/١٩١): «صحیح»؛ وقال في النهج السديد (٢٢٧): «صحیح». (٨)

وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الطبراني في تفسيره، وإسناده منقطع، والمنقطع من

جنس الحديث الصعيف»؛ وقال العلاوى في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «ضعيف»؛ وقال الحبيسي في

تحقيقه كتاب التوحيد (١٦٢): «منقطع». (٩)

زيادة من نسخة أسامة.

(٩) زيادة من نسخة أسامة، والحبسي.

(١٠) أخرجه السائى في «الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، النهي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (١٠٧٥٥)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، برقم: (٤٩٨٠). قال النووي في رياض الصالحين (٤٨٤): «رواه أبو داود بإسناد صحيح»؛ وصححه الألبانى في الصحاح برقم (١٧٤٣)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٧): «صحیح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسنده صحيح»؛ وقال العلاوى في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «صحیح»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١٦٣): «حديث حذيفة معل والمتن ثابت». (١١)



وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعَنِيِّ: «أَنَّهُ يَكْرُهُ أَنْ يَقُولَ [الرَّجُلُ]^(١): أَعُوذُ بِاللهِ وَبِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: بِاللهِ ثُمَّ بِكَ؛ [قَالَ:^(٢) وَيَقُولُ: لَوْلَا اللهُ ثُمَّ فُلَانُ. وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانُ»^(٣).

فيه مسائل :

الأولى: تفسير آية (البقرة) في الأنداد.

الثانية: أن الصحابة رضي الله عنهم يفسرون الآية النازلة في الشرك الأكبر: بأنها^(٤) تعم الأصغر.

الثالثة: أن الحلف بغير الله شرك.

الرابعة: أن إذا حلف بغير الله صادقاً، فهو أكبر من اليمين الغموس.

الخامسة: الفرق بين «الواو» و[بين]^(٥) «ثم» في اللفظ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والعصيمي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والجيسي.

(٣) رواه معمر في جامعه، برقم (١٩٨١١)، وأبن أبي الدنيا في كتاب: الصمت وآداب اللسان (١٩٣). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه عبد الرزاق بسند جيد عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الجبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (١٦٤): «ضعف».

(٤) في نسخة الجبيشي، والعصيمي: [أنها].

(٥) زيادة من نسخة أسامة.



(٤٣)

باب

ما جاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنُعْ بِالْحَلْفِ بِاللهِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللهِ فَلِيَصُدُّقْ»^(١)، وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللهِ فَلَيُرِضَّ؛ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيُسْتَانِدْ مِنَ اللهِ»^(٢). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسْنَدِ حَسَنٍ.

فيه مسائل:

الأول: النهي عن الحلف بالآباء.

الثانية: الأمر للمخلوق له بالله أن يرضى.

الثالثة: وعيد من لم يرضى.

(١) في نسخة الحبيشي: [من حلف له بالله فليصدق].

(٢) رواه ابن ماجه في «سنن»، أبواب الكفارات، باب: من حلف له بالله فليرض، برقم (٢١٠١)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، برقم (٢٠٧٨١). قال ابن حجر في الفتح (١١/٥٣٦): «سنده حسن»؛ وقال البوصيري في مصباح الزجاجة

(٣/٢): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات»، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه؛ وقال في النهج السديد

(٢٢٨): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسناده قوي»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد

(٢١٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٦٥): «إسناده ضعيف».



(٤٤)

باب^(١)

قول: (ما شاء الله وشئتَ)

عن قتيله: «أَنَّ يَهُودِيًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ؛ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةُ؛ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتَ». رواه النسائي^(٢) وصححه^(٣).

وله أيضًا عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ؛ فَقَالَ^(٤): «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًا؟ [قل]: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»^(٥).

ولابن ماجه، عن الطفيلي - أخي عائشةً لأمها - قال: رأيت كأني أتيت على نفرٍ من اليهود؛ فقلت^(٦): إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ^(٧) الْقَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: عُزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ. قَالُوا: وَإِنَّكُمْ^(٨) [لَأَنْتُمُ]^(٩) الْقَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. ثُمَّ مَرَرْتُ بِنَفْرٍ مِنَ النَّصَارَى، فَقُلْتُ: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ^(١٠) الْقَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ تَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. قَالُوا: وَأَنْتُمُ^(١١) [لَأَنْتُمُ]^(١٢) الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ: أَخْبَرْتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ^(١٣): «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟».

(١) في نسخة الحبيسي زيادة: [باب: ما جاء في].

(٢) آخر جره النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الأيمان والذور، الحلف بالكتيبة، برقم (٤٦٩٩)؛ وأخر جره الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الأيمان والذور، تسبیح ديك رجله في الأرض وعنقه تحت العرش، برقم: (٨٠٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخر جاه»؛ ووافقه الذهبي؛ قال ابن حجر في الإصابة (٨/٢٨٤): «سنده صحيح»؛ وصححه الألباني في الصحيحية برقم (١٣٦)؛ وقال في النهج السديد (٢٢٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٧): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١٦٦): «حديث قتيله مُعلَّم، والمتن ثابت».

(٣) تصحيح النسائي للحديث ذكره ابن حجر في فتح الباري (١١/٥٤٠)، وليس موجودًا في النسخ المطبوعة من السنن.

(٤) في نسخة أسماء: [قال].

(٥) زيادة من نسخة أسماء، والقاسم، والعصيمي، والحبسي.

(٦) آخر جره الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٣٠، ٥٥)، والبخاري في الأدب المفرد، برقم (٧٨٣)، ولفظه: «قال: جعلت اللَّهُ نِدًا، بل ما شاء اللَّهُ وحده». وأخر جره النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عمل اليوم والليلة، النبي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (١٠٧٥٨)؛ وأحمد في «مستدركه»، برقم: (٢٦٠٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، في الرجل يقول ما شاء الله وشاء فلان، برقم: (٢٧٢٢٧)، ولفظ الحديث عندهم: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ عِدْلًا». والحديث صححه الألباني في الصحيحية برقم (١٣٩)؛ وقال في النهج السديد (٤٧): «إسناده محتمل التحسين»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢١٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (١٦٦): «صحيح لغيره».

(٧) في نسخة أسماء، ودغش، والعصيمي، والحبسي: [قلت].

(٨) في نسخة القاسم: [أَنْتُمْ].

(٩) في نسخة دغش، والقاسم: [وَإِنْتُمْ].

(١٠) زيادة من نسخة أسماء، ودغش، والعصيمي، والحبسي.

(١١) في نسخة القاسم: [أَنْتُمْ].

(١٢) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبسي: [وَإِنْكُمْ].

(١٣) زيادة من نسخة أسماء، ودغش، والعصيمي، والحبسي.

(١٤) في نسخة أسماء، ودغش، والحبسي: [قال].



قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَحَمْدَ اللَّهِ، وَأَنْشَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ طُفِيلًا رَأَى رُؤْيَا أَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً كَانَ يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ^(١) أَنْهَا كُمْ عَنْهَا؛ فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»^(٢).

فيه مسائل:

الأولى: مَعْرِفَةُ الْيَهُودِ بِالشَّرِكِ الْأَصْغَرِ.

الثانية: فَهُمُ الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى.

الثالثة: قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًا؟»، فَكَيْفَ يَمْنَ قَالَ:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلْوَذَ بِهِ سَوَالَكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ

وَالْبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ؟.

الرابعة: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا».

الخامسة: أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحةَ مِنْ أَقْسَامِ الْوَحْيِ.

السادسة: أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبِيلًا لِشَرِيعَ بَعْضِ الْأَحْكَامِ.

(١) في نسخة القاسم: [أَنِّي].

(٢) آخر جه بتمامه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: معرفة الصحابة رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُمْ، برقم: (٦٠٥٨)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، برقم: (١٩٨١٣)؛ وأبي يعلى في «مسنده»، برقم: (٤٦٥٥). وأخر جه بنحوه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الحظر والإباحة، برقم: (٥٧٢٥)؛ وابن ماجه في سنته، أبواب: الكفارات، باب: النهي أن يقال ما شاء الله وشئت، برقم: (٢١١٨). قال البويصيري في مصباح الزجاجة (١٣٧/٢): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم»؛ وصححه الألباني في الصحيحية، برقم: (١٣٨)؛ وقال في النهج السديد (٢٣٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد: «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٦٧): «حسن».



(४०)

٦١

مَنْ سَبَ الدَّهْرَ فَقَدْ أَذَى اللَّهَ

وَقُولُ اللَّهِ تَعَالَى [٢٤]: ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَاجَاتُنَا الْدُنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا مُلِكُكُمَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ الآية [الجاثية: ٢٤].

[وَ] (٢٤) في «الصَّحِيفَةِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ؛ يُسْبِبُ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، [بِيَدِي الْأَمْرُ] (٢٥): أَفْلَكُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» (٤). وَفِي رَوَايَةِ: «لَا تُسْبِبُوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» (٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النهي عن سب الدهر.

الثانية: تسميتها أذى الله (٦).

الثالثة: التأمل في قوله: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ».

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابِّاً^(٧)، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشى.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، برقم: (٧٤٩١)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عن سب الدهر، برقم: (٢٢٤٦).

(٥) هذه الرواية عند مسلم في «صحيحة»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، برقم: (٢٤٦).

(٦) في نسخة العصيمي، والتحبي

(٧) في نسخة أسامة: [سبأ].



(٤٦)

باب :

التسمي بقاضي القضاة ونحوه

في «الصحيح»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ: رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكَ الْأَمْلَاكِ؛ لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

قال سفيان: «مِثْلُ: شَاهَانْ شَاهٌ»^(٢).

وفي رواية: «أَغْيِطْ رَجُلٌ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ»^(٣).

قوله: «أَخْنَعُ»؛ يعني: أَوْضَعَ.

فيه مسائل :

الأولى: النهي عن التسمي به: «ملك الأملاء»^(٤).

الثانية: أن ما في معناه مثله، كما قال سفيان.

الثالثة: التقطعن للتغليظ في هذا ونحوه، مع القاطع بأن القلب لم يقصد معناه.

الرابعة: التقطعن أن هذا لإجلال الله^(٥) سبحانه وتعالى^(٦).

(١) في نسخة القاسم: [يُسَمَّى].

(٢) آخر جه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: أغض الأسماء إلى الله، برقم: (٦٢٠٦) دون قوله: «لا مالك إلا الله»؛ وأخرجه بتمامه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاء، برقم: (٢١٤٣).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) خرجها سلم في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاء وبملك الملوك، برقم: (٢١٤٣).

(٥) في نسخة الحبيشي زيادة: [لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ].

(٦) في نسخة العصيمي، والحبشي: [لِأَجْلِ اللَّهِ].

(٧) زيادة من نسخة دعشن.



(٤٧)

باب :

احترام أسماء الله تعالى وتغيير الناسم لاجل ذلك

عن أبي شریح: أنَّهُ كَانَ يُكَنِّي أَبَا الْحَكْمِ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكْمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ»، فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ؛ فَرَضَيْتُ كِلَّا الْفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟»، قُلْتُ^(١): شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟». قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ^(٢) أَبُو شُرَيْحٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَعَنْهُ^(٣).

فيه مسائل :

الأولى: احترام أسماء الله وصفاته^(٤)، ولو [بكلام]^(٥) لم يقصد معناه.

الثانية: تغيير الأسم لاجل ذلك.

الثالثة: اختيار أكبر الأبناء للكنية.

(١) في نسخة أسامة، والحبشي: [قال].

(٢) في نسخة أسامة: [أنت].

(٣) آخر جه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، برقم: (٤٩٥٥)؛ وابن حبان في «صحيحة»، كتاب: البر والإحسان، ذكر إيجاب الجنة للمرء بطيب الكلام وإطعام الطعام، برقم: (٤٥٠)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الإيمان، إذا زنى العبد خرج منه الإيمان برقم: (٢٣٢)؛ والنسياني في الكبرى، كتاب: القضاء، إذا حکموا رجلاً ورضوا به فحكم بينهم، برقم: (٥٧٠٥٩). والحديث صححه الآلباني في إرواء الغليل، برقم: (٢٦١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٣٤): «صحيحة»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٤): «إسناده حسن»؛ وقال الحبشي في تحريره كتاب التوحيد (١٧٢): «حسن».

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي: [احترام صفات الله وأسمائه].

(٥) زيادة من نسخة دغش. وفي نسخة العصيمي: [ولو كلاماً].



(٤٨)

باب :

من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتُهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخْوَضُ وَنَلْعَبُ ﴾ الآية [التوبه: ٦٥].

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَقَتَادَةَ دَخَلَ حَدِيثَ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ - : « أَنَّهُ قَالَ رَجُلٌ فِي عَزْوَةٍ تَبُوكَ : مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرَائِنَا هُؤُلَاءِ ؟ أَرْغَبُ بُطُونًا، وَلَا أَكْذَبَ أَسْنَانًا، وَلَا أَجْبَنَ عِنْدَ الْلَّقَاءِ - يَعْنِي : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الْقُرَاءُ - . فَقَالَ لَهُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ : كَذَبْتَ ؛ وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ، لَا خَيْرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَهَبَ عَوْفٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ ؛ فَوَجَدَ الْقُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ، فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . لَشَكُّبٌ (١) رِجْلِيهِ، وَهُوَ يَقُولُ : إِنَّمَا كُنَّا نَخْوَضُ وَنَلْعَبُ . فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ قُلْ أَإِلَهٌ وَمَا إِلَهٌ وَمَا يَرِيدُهُ عَلَيْهِ ﴾ (٢) . وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهِزُونَ ﴾ [التوبه: ٦٥] ، مَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَمَا يَرِيدُهُ عَلَيْهِ (٣) .

فيه مسائل :

الأول: وهي العظيمة: أنَّ مَنْ هَزَلَ بِهَذَا فَهُوَ (٤) كَاوِيرٌ.

الثانية: أَنَّ هَذَا [هو] (٥) تَفْسِيرُ الآيَةِ فِيمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ.

الثالثة: الفَرْقُ بَيْنَ النَّمِيمَةِ؛ وَبَيْنَ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ (٦) .

الرابعة: الفَرْقُ بَيْنَ الْعَفْوِ الَّذِي يُحِبِّهُ اللَّهُ؛ وَبَيْنَ الْغِلْظَةِ عَلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ.

الخامسة: أَنَّ مَنْ اَعْتَذَرَ (٧) مَا لَا يَبْغِي أَنْ يُقْبَلَ .

(١) في نسخة العصيمي: [يعني الرَّسُولَ].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي، والحيسي.

(٣) في نسخة دغش، والقاسم، والعصيمي، والحيسي: [لتكب].

(٤) حدیث عبدالله بن عمر آخر جه ابن جریر في تفسیره (١١/٥٤٥)؛ وأما روايات محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، فرواها ابن جریر في تفسیره (١١/٥٤٥). قال في النھج السدید (٢٣٥): «إسناد ابن أبي حاتم حسن، وأما روايات محمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة، فهي مرسلة»؛ وقال الشیخ صالح العصيمي: «حدیث ابن عمر آخر جه ابن أبي حاتم مفردًا في تفسیره بسنده حسن، وأما الروایات فقد أخر جه ابن جریر بنحو حدیث ابن عمر مختصرة السیاق، وهي مراasil ضعفه، ولكن المراسیل إذا اختلفت مخارجه، أی تعددت بلدان الذين ذکروها، قوی بعضها بعضاً»؛ وقال العلاوی (٢٢٧): «حدیث ابن عمر إسناده حسن»؛ وقال الحبیشی (١٧٤): «أثر ابن عمر إسناده حسن».

(٥) في نسخة دغش: [أنه]. وفي نسخة الحبیشی: [إنه].

(٦) زيادة من نسخة دغش، والحيسي.

(٧) في نسخة العصيمي: [ورسوله].

(٨) في نسخة أسامة: [الأعذار].



(٤٩)

باب :

ما جاء في قول الله تعالى :

﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتُهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ الآية [فصلت: ٥٠]

قال مجاهد: «هذا بعملي، وأنا محقوق به»^(١).

وقال ابن عباس: «يريد: من عندي»^(٢).

وقوله: ﴿فَالِّا إِنَّمَا أُوتِيهَا عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: ٧٨]، قال قتادة: «على علم مي بوجوه المكاسب»^(٣). وقال آخرون: «على علم من الله أني له أهل»^(٤)، وهذا معنى قول مجاهد: «أوتته على شرف»^(٥).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول: «إن ثلاثة من بنى إسرائيل: أبصار، وأقرع، وأعمى، فاراد الله أن يتلهمهم، فبعث إليهم ملكا، فأتى الأبرص، فقال: أي^(٦) شيء أحب إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، ويذهب عني الذي قد قدرني الناس» [بـ]^(٧). قال: فمسحة، فذهب عنه قدره، فأعطي^(٨) لونا حسنا، وجلدا حسنا. قال: فما أحب إليك؟ قال: الإبل أو البقر - شك إسحاق - فأعطي ناقة عشراء. وقال^(٩): بارك الله لك فيها.

قال: فاتى الأقرع، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعر حسن، ويذهب عنى [هذا]^(١٠) الذي قد

(١) علقه البخاري في «صححه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: «وما كنتم تسترون أن شهد عليكم سمعكم» [فصلت: ٢٢]، برقم: [٤٨٦]، ولغفظه: «أي: بعملي، وأنا محقوق بهذا». ووصله ابن جرير في تفسيره (٤٥٨/٢)، ولغفظه: «أي: بعملي، وأنا محقوق بهذا». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢٩): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخریجه كتاب التوحید (١٧٥): «صحیح».

(٢) عزاه القرطبي في تفسيره (١٥/٣٧٣) لابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أورده القرطبي في تفسيره (١٣/٢٦٦). وجاء في تفسير الطبرى (٢٠/٢٢٠): «عن قتادة، قوله: على علم عندي»؛ أي على خير عندي». وفي الدر المنشور (٦/٤٤٠): «عن قتادة في قوله: ﴿فَالِّا إِنَّمَا أُوتِهَا عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ يقول: على خير عندي، وعلم عندي». قال العلاوى (٢٣٠): «حسن»؛ وقال الحبيشى (١٧٥): «صحیح».

(٤) جاء في الدر المنشور (٦/٤٤٠): «عن السدى في قوله: ﴿إِنَّمَا أُوتِهَا عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ يقول: علم الله أني أهل لذلك».

(٥) جاء في الدر المنشور (٧/٢٣٤): «أخرج ابن جرير، وابن المنذر عن مجاهد في قوله: ﴿سُمِّ إِذَا حَوَانَهُ نَعْمَةً مِّنَّا﴾، قال: أعطيناها ﴿فَالِّا إِنَّمَا أُوتِهَا عَلَى عِلْمٍ﴾، أي: على شرف أعطانيه». قال العلاوى (٢٣٠): «في إسناده ضعف».

(٦) في نسخة العصيمي: «أي».

(٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبشى.

(٨) في نسخة القاسم: «واعطي».

(٩) في نسخة العصيمي: «فقال».

(١٠) زيادة من نسخة الحبيشى.



قَدْرَنِي النَّاسُ [بِهِ]^(١). [قَالَ]:^(٢) فَمَسَحَهُ؛ فَذَهَبَ عَنْهُ، وَأُعْطِيَ شَعْرًا حَسَنًا. فَقَالَ^(٣): فَأَيُّ^(٤) الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْبَقْرُ أَوِ الْإِبْلُ. فَأَعْطَيَ بَقَرَةً حَامِلًا، [وَ]^(٥) قَالَ: بَارِكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا.

[قَالَ]:^(٦) فَاتَّى الْأَعْمَى، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ^(٧): أَنْ يُرِدَ اللَّهُ إِلَيَّ^(٨) بَصَرِي فَأُبَصِّرُ بِهِ النَّاسَ.

[قَالَ]:^(٩) فَمَسَحَهُ؛ فَرَدَ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْغَنَمُ، فَأَعْطَيَ شَاءَ وَالدَّا.

فَأَتَسْتَجِ هَذَانِ، وَوَلَّهَ هَذَا؛ فَكَانَ لِهَذَا وَادِي مِنَ الْإِبْلِ، وَلِهَذَا وَادِي مِنَ الْبَقَرِ، وَلِهَذَا وَادِي مِنَ الْغَنَمِ.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الْأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مُسْكِنٌ، [وَابْنُ سَبِيلٍ]^(١٠)، قَدِ انْقَطَعَتْ بِي الْجِبَالُ فِي سَفَرِي [هَذَا]^(١١)؛ فَلَا يَلَمُ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ، وَالْجِلْدَ الْحَسَنَ، وَالْمَالَ: بَعِيرًا أَتَبْلَغُ بِهِ فِي سَفَرِي. فَقَالَ [لَهُ]^(١٢): الْحُقُوقُ كَثِيرَةٌ. فَقَالَ لَهُ: كَانَيْ أَعْرِفُكَ! أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْدِرُكَ النَّاسُ، فَقَيْرًا، فَأَعْطَاكَ اللَّهُ عَرَفَجَلَ [الْمَال]^(١٣)؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا الْمَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، فَقَالَ^(١٤): إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَبِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ.

قَالَ: وَأَتَى^(١٥) الْأَفْرَعَ فِي صُورَتِهِ [وَهَيْئَتِهِ]^(١٦)، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا، وَرَدَ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَ عَلَيْهِ هَذَا، فَقَالَ [لَهُ]^(١٧): إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَبِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ.

قَالَ: وَأَتَى^(١٨) الْأَعْمَى فِي صُورَتِهِ [وَهَيْئَتِهِ]^(١٩)، فَقَالَ: رَجُلٌ مُسْكِنٌ، [وَابْنُ سَبِيلٍ]، قَدِ انْقَطَعَتْ بِي الْجِبَالُ فِي سَفَرِي؛ فَلَا يَلَمُ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَ عَلَيْكَ بَصَرَكَ: شَاءَ أَتَبْلَغُ بِهَا فِي سَفَرِي. فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى، فَرَدَ اللَّهُ إِلَيَّ^(٢٠) بَصَرِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ، فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبشي.

(٢) زيادة من نسخة القاسم.

(٣) في نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي: [قال].

(٤) في نسخة أسامة، ودغش، والحبشي: [أي].

(٥) زيادة من نسخة القاسم.

(٦) زيادة من نسخة القاسم.

(٧) في نسخة أسامة: [فقال].

(٨) في نسخة أسامة: [علي].

(٩) زيادة من نسخة القاسم.

(١٠) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(١١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(١٢) زيادة من نسخة الحبشي.

(١٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.

(١٤) في نسخة أسامة، والعصيمي: [قال].

(١٥) في نسخة أسامة: [فأتي].

(١٦) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي، والحبشي.

(١٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.

(١٨) في نسخة أسامة: [فأتي].

(١٩) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والعصيمي.

(٢٠) في نسخة أسامة: [علي].



بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . فَقَالَ: أَمْسِكْ [عَلَيْكَ] ^(١) مَالِكَ؛ فَإِنَّمَا ابْتُلِيهِمْ؛ فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ، وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبِكَ^(٢). أَخْرَجَاهُ ^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَةِ.

الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولُنَّ هَذَا لِي﴾.

الثَّالِثَةُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أُوْتِيْتُهُ، عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾.

الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَجِيْبَةِ مِنَ الْعِبَرِ الْعَظِيْمَةِ.

(١) زِيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) آخر جه البخاري في «صححه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، حديث أ bers و أعمى وأقرع في بني إسرائيل، برقم: ٣٤٦٤؛ وأخر جه مسلم في «صححه»، كتاب: الزهد والرقائق، برقم: ٢٩٦٤.



(٥٠)

باب**قول الله تعالى:**

﴿فَلَمَّا أَتَهُمَا صَنِعًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠] الآية.

قال ابن حزم: «انفقوا على تحرير كُلّ اسْمٍ مُعَبِّدٍ لِغَيْرِ اللهِ؛ كَ: عَبْدٌ عَمِّرو، وَعَبْدٌ الْكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ حَاشَا عَبْدَ الْمُطَلِّبِ»^(١).

وَعَنِ ابن عَبَّاسٍ -في الآية- قال: «لَمَّا تَغَشَّاهَا آدُمٌ؛ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا إِبْلِيسُ، فَقَالَ: إِنِّي صَاحِبُكُمَا الَّذِي أَخْرَجَتُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ، لِتُطْبِعُنِي»^(٢) أَوْ لَا جَعَلَنَّ لَهُ قَرْنَيْ أَيْلٍ، فَيُخْرُجُ مِنْ بَطْنِكَ فَيُشْقِهُ، وَلَا فَعَلَنَّ، وَلَا فَعَلَنَّ؛ يُخَوِّفُهُمَا، سَمِّيَاهُ: عَبْدُ الْحَارِثِ، فَأَيَّاً أَنْ يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيْتًا، [ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ، فَأَيَّاً أَنْ يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيْتًا]»^(٣)، ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فَذَكَرَ لَهُمَا، فَادْرَكَهُمَا حُبُّ الْوَلَدِ، فَسَمِّيَاهُ عَبْدُ الْحَارِثِ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّرَجَلٌ: «جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَهُمَا». رَوَاهُ ابْنُ أَيْيَ حَاتِمٍ^(٤).

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: «شُرَكَاءَ فِي طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي عِيَادَتِهِ»^(٥).

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ مُجَاهِدِ فِي قَوْلِهِ: «لَيْنَ أَتَيْتَنَا صَنِعًا»، قَالَ: «أَشْفَقَ أَلَا يَكُونَ إِنْسَانًا»^(٦).

وَذَكَرَ مَعْنَاهُ [أَيْضًا]^(٧): عَنِ الْحَسَنِ، وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمَا^(٨).

فيه مسائل:

الأولى: تحرير كُلّ اسْمٍ مُعَبِّدٍ لِغَيْرِ اللهِ.

الثانية: تفسير الآية.

(١) مراتب الإجماع، لابن حزم (١٥٤).

(٢) في نسخة القاسم: [لِتُطْبِعُنِي]؛ وفي نسخة أسامة: [لِتُطْبِعُنِي]؛ وفي نسخة الحبيشي: [لِتُطْبِعَنِي].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.

(٤) أخرجه سعيد بن منصور، وابن المتندر، وابن أبي حاتم عن ابن عباس رَجُلَهُ عَنْهُ. ينظر: الدر المنشور (٣/٦٢٤).

قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من وجوه فيها ضعف يشدّ بعضها بعضاً في ثبوت أصل التفسير دون تفاصيل القصة»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٨٠): «ضعف».

(٥) ينظر: تفسير ابن جرير الطبراني (٦٢٦/٦)، والدر المنشور (٣/٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٥): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٨٠): « صحيح».

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره. ينظر: الدر المنشور (٣/٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٥): «في إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٨٠): « صحيح».

(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٨) ينظر: تفسير ابن جرير الطبراني (١٠/٦٢٧، ٦٢٩)، والدر المنشور (٣/٦٢٦). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٦): «في إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٨١): «أثر الحسن ضعيف، وأثر سعيد بن جرير ضعيف».



الثالثة: أَنَّ هَذَا الشُّرُكَ في مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ حَقِيقَتُهَا.

الرابعة: أَنَّ هِبَةَ اللَّهِ لِلرَّجُلِ الْبِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النَّعَمِ.

الخامسة: ذِكْرُ السَّلَفِ الْفَرْقَ بَيْنَ الشُّرُكِ فِي الطَّاعَةِ؛ وَالشُّرُكِ فِي الْعِبَادَةِ.



(٥١)

باب :**قول الله تعالى:**

﴿وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُحَمِّدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ الآية [الأعراف: ١٨٠].

ذكر ابن أبي حاتم عن ابن عباس: «يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ»: يُشْرِكُونَ^(١).

وعنه: «سَمَّوْا الَّالَّاتَ مِنَ الْإِلَهِ، وَالْعَزِيزَ مِنَ الْعَزِيزِ»^(٢).

وعن الأعمش: «يُدْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا». [انتهى]^(٣).

فيه مسائل :

الأول: إثبات الأسماء.

الثانية: كونها حسنة.

الثالثة: الأمر بدعائه بها.

الرابعة: ترك من عارض من الجاهلين الملحدين.

الخامسة: تفسير الإلحاد فيها.

السادسة: وعيد من الحد.

(١) أخرجه عبد الرزاق، وعبد حميد، وابن جرير عن قتادة؛ فنسبته لابن عباس فيه وهم. ينظر: الدر المنشور (٦١٧/٣).

(٢) قال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٨٢): «أثر قتادة صحيح».

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: «اشقوا العزى من العزيز واشتقوا الالات من الله». ينظر: الدر المنشور (٦١٦/٣). وأخرجه ابن جرير الطبراني في تفسيره (٥٩٧/١٠) عن مجاهد؛ وأخرج عن ابن عباس في تفسير الآية: «قال: إلحاد الملحدين: أن دعوا الالات في أسماء الله». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٨): «أثر ابن عباس إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٨٢): «أثر ابن عباس ضعيف؛ وأما أثر مجاهد فهو منقطع؛ لأن ابن جرير لم يسمع من مجاهد».

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) ينظر: الدر المنشور (٦١٧/٣). قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣٨): «إسناده ضعيف جداً»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٨٢): «ضعف جداً».



(٥٢)

باب**لَا يَقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ**

في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيَقُولُ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ [وَفُلَانٍ] (١)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ (٢).

فِيهِ مَسَائِلُ :**الْأُولَى:** تَفْسِيرُ السَّلَامِ.**الثَّانِيَةُ:** [تَفْسِيرٌ] (٤) أَنَّهُ تَحِيَّةٌ.**الثَّالِثَةُ:** أَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلَّهِ.**الرَّابِعَةُ:** الْعِلْمُ فِي ذَلِكَ.**الخَامِسَةُ:** تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ لِلَّهِ.

(١) في نسخة أسماء: [مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ].

(٢) زيادة من نسخة أسماء، والعصيمي، والحيشبي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحة»، كتاب: الأذان، باب: ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، برقم: (٨٣٥)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحة»، كتاب: الصلاة، باب: الشهد في الصلاة، برقم: (٤٠٢).

(٤) زيادة من نسخة الحيشبي.



(٥٣)

باب :

قوله: اللهم اغفر لي إن شئت

في «الصحيح»: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا يُقُولُنَّ^(١) أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ؛ [وَلَكِنْ]^(٢) لِيَعْزِمُ الْمَسَأَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُكَرَّهَ لَهُ»^(٣).
ولِمُسْلِمٍ: «وَلِيُعَظِّمَ الرَّغْبَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاظِمُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»^(٤).

فيه مسائل :

الأولى: النهي عن الاستثناء في الدعاء.

الثانية: بيان العلة في ذلك.

الثالثة: قوله: «ليَعْزِمَ الْمَسَأَةَ».

الرابعة: إعطاء الرغبة.

الخامسة: التعليل لهذا الأمر.

(١) في نسخة العصيمي، والحيسي: [لَا يَقُلْ].

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحة»، كتاب: الدعوات، باب: ليَعْزِمَ الْمَسَأَةَ فَإِنَّهُ لَا مُكَرَّهَ لَهُ، برقم: (٦٣٣٩)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحة»، كتاب: الذكر والدعاء، باب: العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، برقم: (٢٦٧٩).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحة»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبية والاستغفار، باب: العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، برقم: (٢٦٧٩).



(٥٤)

بَابُ :**لَا يَقُولُ : (عَبْدِي وَأَمْتِي)**

في «الصحيح»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمُ رَبَّكَ، وَصَنَعْ رَبَّكَ؛ وَلَيَقُولُ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ، وَلَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمْتِي؛ وَلَيَقُولُ: فَتَاهَ وَفَتَاهَ وَغُلَامِي»^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ :**الْأُولَى:** النَّهْيُ عَنْ قَوْلٍ: (عَبْدِي وَأَمْتِي).**الثَّانِيَةُ:** لَا يَقُولُ الْعَبْدُ: (رَبِّي)، وَلَا^(٢) يَقَالُ لَهُ: (أَطْعِمُ رَبَّكَ).**الثَّالِثَةُ:** تَعْلِيمُ الْأَوَّلِ قَوْلَ: (فَتَاهَ وَفَتَاهَ وَغُلَامِي).**الرَّابِعَةُ:** تَعْلِيمُ الثَّانِي قَوْلَ: (سَيِّدِي وَمَوْلَايَ).**الخَامِسَةُ:** التَّنْبِيةُ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ: تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ حَتَّى فِي الْأَلْفَاظِ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العتق، باب: كراهة التطاول على الرقيق، برقم: ٢٥٥٢؛ وأخرجه مسلم في « صحيحه»، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: حكم إطلاق لفظة العبد، برقم: ٢٤٩.

(٢) في نسخة دغش: [أو].



(٥٥)

بَابُ :

لَا يُرِدُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ؛ فَأَعْيُدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ؛ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ؛ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا؛ فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَحِدُوا مَا تُكَافِئُوهُ^(١) فَادْعُوا اللَّهَ؛ حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(٢).

فِيهِ مَسَائلُ :

الْأُولَى: إِعَاذَةٌ مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ.

الثَّانِيَةُ: إِعْطَاءُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ.

الثَّالِثَةُ: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ.

الرَّابِعَةُ: الْمُكَافَأَةُ عَلَى الصَّيْنِيَّةِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الدُّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَيْهِ.

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ».

^(١) في نسخة الحبيشي: [مَا تُكَافِئُونَهُ].

^(٢) آخر جه أبو داود في «سننه»، كتاب الزكاة، باب: عطية من سأل بالله عَزَّوجَلَّ، برقم: ١٦٧٢؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: الزكاة، من سأل بالله، برقم: ٢٣٥٩؛ وأخرجه ابن حبان في «صحبيه»، كتاب: الزكاة، ذكر الامر بالكافأة لمن صنع إليه معروف، برقم: ٣٤٠٨؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الزكاة، حكم من سأل بالله واستعاذه بالله، برقم: ١٥١٩؛ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشیخین»، وواقفه الذهبي. قال التنووي في رياض الصالحين: «حديث صحيح، رواه أبو داود، والنسائي بأسانيد الصحيحين»؛ وصححه الألباني في «الصحبيه»، برقم ٤٧٩؛ وقال في النهج السديد (٢٤٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: (إسناده صحيح)؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٨٧): «صحيح».



(٥٦)

بَابُ :

لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُد.

فِيهِ مَسَائِلٌ :

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا [الْجَنَّةُ، لِأَنَّهَا]^(٢) غَايَةُ الْمَطَالِبِ.

الثَّانِيَةُ: إِثْبَاتُ صِفَةِ الْوَاجِهِ.

(١) آخر جه أبو داود في «سننه»، كتاب: الزكاة، باب: كراهيۃ المسألة بوجه الله عَزَّوجَلَّ، برقم: (١٦٧١)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: آل الزكاة، باب: كراهيۃ المسألة بوجه الله عَزَّوجَلَّ، برقم: (٧٩٨٤). قال الحسن الصنعاوي في كتابه فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار (٢/٨٢٩): «لَا يَأْسُ بِإِسْنَادِه».

والحديث ضعفه الألباني في المشكاة، برقم (١٩٤٤)؛ وقال في النهج السديد (٢٥٢): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٤٨): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريرجه كتاب التوحيد (١٨٨): «ضعيف».

(٢) زيادة من نسخة القاسم.



(٥٧)

باب :

ما جاء في اللو

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى : ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنْ أَلْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلَنَا هَذُهُنَا﴾ الآية [آل عمران: ١٥٤].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(١) : ﴿الَّذِينَ قَاتَلُوا لِإِخْرَاجِنِّيهِمْ وَقَدِدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ الآية [آل عمران: ١٦٨].

في «الصحيح» : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : «اَحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَلَا تَعْجِزْنَ ^(٢) ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُولْ : لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ [كَذَا] ^(٣) ؛ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ : قَدَرَ ^(٤) اللَّهُ، وَمَا شَاءَ فَعَلَ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحْ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» ^(٥).

فيه مسائل :

الأولى: تفسير الآيتين في «آل عمران».

الثانية: النهي الصريح عن قول : (لَوْ [أَنِّي] ^(٦) [فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا] ^(٧) ، إِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ).

الثالثة: تعليل المسألة بأن ذلك يفتح عمل الشيطان.

الرابعة: الإرشاد إلى الكلام الحسن.

الخامسة: الأمر بالحرص على ما ينفع، مع الاستعانة بالله.

الستادسة: النهي عن ضد ذلك، وهو العجز.

(١) زيادة من نسخة أسامة والحبشي.

(٢) في نسخة القاسم : [وَلَا تَعْجِزْ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.

(٤) في نسخة أسامة : [قَدَرْ].

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحة»، كتاب : القدر، باب : في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، برقم : (٢٦٦٤).

(٦) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبشي.

(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.



(٥٨)

بابُ:

النَّهْيُ عَنْ سَبِ الْرِّيحِ

عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (١): «لَا تَسْبُوا الرِّيحَ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ [مِنْهَا] (٢) مَا تَكْرَهُونَ؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ، وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَخَيْرِ مَا أُمِرْتُ بِهِ، وَعَوْذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ، وَشَرِّ مَا فِيهَا، وَشَرِّ مَا أُمِرْتُ بِهِ». صَحَّحَهُ التَّرمِذِيُّ (٣).

فِيهِ مَسَائِلُ :

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِ الْرِّيحِ.

الثَّانِيَةُ: الإِرْشادُ إِلَى الْكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ.

الثَّالِثَةُ: الإِرْشادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَدْ تُؤْمِرُ بِخَيْرٍ، وَقَدْ تُؤْمِرُ بِشَرٍّ.

(١) في نسخة القاسم: [عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ].

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه الترمذى في «جامعه»، أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في النهي عن سب الرياح، برقم: ٢٢٥٢، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي في «الكتابي»، كتاب: عمل اليوم والليلة، ما يقول إذا هاجت الريح، برقم: ١٠٧٠٣؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الدعاء، ما يدعى به للريح إذا هبت، برقم: ٤٩٨٢٩؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: التفسير، الطواف بين الصفا والمروة من سنة أم إسماعيل عليهما السلام، برقم: ٣١١٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

والحديث صحيحه الألباني في صحيح الجامع، برقم (٧٣١٥)؛ وقال في التهجم السديدي (٢٥٦): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الختلف في رفعه ووقفة، والصواب أنه موقوف من كلام أبي، لكن له شاهد مرفوع من حديث أبي هريرة رواه أبو داود وابن ماجه بسنده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق سرح كتاب التوحيد (٢٥٢): «صحيح شواهد»؛ وقال الحبيسي في تخریجه كتاب التوحيد (١٩٠): «الراجح وقفه، والمتن له شواهد يصح بها».



(٥٩)

باب :

قول الله تعالى

﴿يَظْلُّونَ بِاللَّهِ عَيْرَ الْحَقِّ طَنَ الْجَنِيلَةَ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنْ أَلَّا مِرْ مِنْ شَنِّ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾

الآية [يل عمران: ١٥٤].

وقوله تعالى [١]: «الظَّانِيْتَ بِاللَّهِ ظَرَّ السَّوْءَ عَلَيْهِمْ دَاهِرَةُ السَّوْءِ» الآية [الفتح: ٦]. قال ابن القيم [رحمه الله] [٢]- في الآية الأولى -: «فسر هذا الظن: بأنَّه سبحانه لا ينصر رسوله، وأنَّ أمره سيضم محل؛ وفسر: بـ[ظَنْهُمْ] [٣] أنَّ ما أصابهم [٤] لم يكن يقدِّر الله وحكمته؛ ففسر بإنكار الحكمة، وإنكار القدر، وإنكار أن تُتم أمر رسوله، وأن يُظْهِره [الله] [٥] على الدين كُلُّه، وهذا هو ظن السوء الذي ظنه [٦] المُنَافِقُونَ والمُشْرِكُونَ في سورة الفتح؛ وإنما كان هذا ظن السوء؛ لأنَّه ظن غير ماليقي به سبحانه، وما يليقي بحكمته، وحمده، ووعده الصادق، فمن ظنَّ أنه يُدِيل الباطل على الحق إداله مُستقرةً يضم محل معها الحق، أو إنكر أن يكون ما جرى: بقضائه وقدره، أو إنكر أن يكون قدره لحكمة بالغة يستحق عيلها الحمد؛ بل رَعَمَ أن ذلك لمشيئة مجردة؛ فذلك ظنَّ الذين كفروا، فويل لذين كفروا من النار؛ وأكثر الناس يظلون بِالله ظنَّ السوء فيما يختص بهم، وفيما يفعله بغيرهم، ولا يسلم من ذلك إلا من عرف الله وأسماءه وصفاته، ومحب حكمته وحمده، [ووعده الصادق] [٧]، فلينعتن اللبيب الناصح لنفسه بهذا، ولينتب إلى الله، وليسْتَغْفِرْه [٨] من ظنه بربه ظنَّ السوء؛ ولو فتشتَّتَ من فَتَّشتَ؛ لرأيتَ عنده تَعَثُّنا على القدر، وملامة له، وأنَّه كان ينبعي أن يكون كذلك؛ فمُسْتَقْلٌ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَفَتَّشَ نَفْسَكَ: هل أنت سالم [أم] لا؟ [٩]

فإن تنج منها تنج من ذي عظيمة وإلا فإنني لا إخالك ناجيا.

١) زيادة من نسخة أسامة.

٢) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

٣) زيادة من نسخة دغشن، والقاسم.

٤) في نسخة العصيمي، والحيسي: [أنَّ ما أصابه].

٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغشن، والحيسي.

٦) في نسخة العصيمي: [طن].

٧) زيادة من نسخة أسامة.

٨) في نسخة القاسم، والعصيمي: [ويستغفره].

٩) زيادة من نسخة الحيسي.



[انتهى كلامه رحمة الله][١][٢].

فيه مسائل :

الأولى: تفسير آية «آل عمران».

الثانية: تفسير آية «الفتح».

الثالثة: الإخبار بآن ذلك أنواع لا تحصر.

الرابعة: أنه لا يسلم من ذلك إلا من عرف الأسماء والصفات، وعرف نفسه.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحيشى.
 (٢) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٣/٢٠٥-٢١١)، وقد ساق المصنف كلامه ببعض التصرف، والاختصار، والتقديم والتأخير.



(٦٠)

باب

ما جاء في منكري القدر

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيْدِهِ، لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحْدِ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَيِّلِ اللَّهِ؛ مَا قَبْلَهُ اللَّهُ مِنْهُ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ»، ثُمَّ اسْتَدَلَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ: يَا بْنِي؛ إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الإِيمَانِ، حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ: الْقَلْمَ، فَقَالَ لَهُ: أَكْتُبْ، فَقَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبْ؟ قَالَ: أَكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، يَا بْنِي [إِنِّي]^(٢) سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا، فَلَيْسَ مِنِّي»^(٣).

وَفِي رِوَايَةِ لَأَخْرَمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ [تَعَالَى]^(٤): الْقَلْمَ، فَقَالَ [لَهُ]^(٥): أَكْتُبْ؛ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٦).

وَفِي رِوَايَةِ لَابْنِ وَهْبٍ: [قَالَ: [قال: [قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛ أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ»^(٧).

وَفِي «الْمُسْنَدِ»، وَ«السُّنْنَ»: عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ؛ قَالَ: «أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ الْقَدْرِ، فَحَدَّثَنِي بِشَيْءٍ؛ لَعَلَّ اللَّهُ يُذْهِبُهُ مِنْ قَلْبِي، فَقَالَ: لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحْدِ ذَهَبًا؛ مَا قَبْلَهُ اللَّهُ مِنْكَ؛ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مِنْتَ عَلَى غَيْرِ

(١) آخر جهه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، برقم: (٨).

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) آخر جهه أبو داود في «سننه»، كتاب السنة، باب في القدر، برقم: (٤٧٠٠)، والترمذني في «جامعه»، أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، برقم: (٢١٥٥)، وأخر جهه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، مستند عبادة بن الصامت، برقم: (٣٣٦). والحديث صحيح الألباني في صحيح أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٢٦١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواية أبو داود والترمذني بإسنادين يقوى أحدهما الآخر، فهو حديث حسن»؛ وقال العلاؤي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٦١): «صحيح بمجموع طرقه»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٩٤): «صحيح شواهدته».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغشن، والعصيمي، والحبشي.

(٥) في نسخة دغشن، والقاسم: [ثم قال].

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغشن، والعصيمي، والحبشي.

(٧) آخر جهه أحمد في مسنده، مستند الانصار روى الله عنه، حديث عبادة بن الصامت روى الله عنه، برقم: (٢٣١٤٥). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواية أحمد إسنادها ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٩٤): «هذه الرواية صحيحة بشواهدتها المتقدمة».

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٩) رواه ابن وهب في كتاب القدر، برقم (٢٦). قال في النهج السديد (٢٦): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «إسنادها ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (١٩٤): «هذه الرواية صحيحة بشواهدتها».



هذا؛ لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَحُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ؛ فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [هذا]^(٢) حديث صحيح، رواه الحاكم في «صححه»^(٣).

فيه مسائل:

الأولى: بيان فرض^(٤) الإيمان بالقدر.

الثانية: بيان كيفية^(٥) الإيمان به^(٦).

الثالثة: إحباط عمل من لم يؤمِّن به.

الرابعة: الإخبار بأنَّ أحَدًا لا يجُد طعم الإيمان حتى يؤمِّن به.

الخامسة: ذكر أول ما خلق الله.

السادسة: أنَّه جرَى بالمقادير في تلك الساعة إلى قيام الساعة.

السابعة: برأته^{عليه} ممن لم يؤمِّن به.

الثامنة: [ذكر]^(٨) عادة السلف في إزاله الشبهة بسؤال العلماء.

النinthة: أنَّ العلماء أجابوه بما يزيل [عنه]^(٩) الشبهة^(١٠)، وذلِك لأنَّهم نسبوا الكلام إلى رسول الله^ﷺ فقط.

(١) آخر جه أَحمد في مسنده، مسنَدُ الأنصار رَجُولَهُ عَنْهُ، حديث زيد بن ثابت رَجُولَهُ عَنْهُ، برقم: (٢١٩٩٠)؛ وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: في القدر، برقم: (٤٦٩٩)؛ وابن ماجه في سننه، أبواب: السنة، باب في القدر، برقم: (٧٧)؛ وأخر جه ابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من تسليم الأشياء إلى بارئه جلَّ وعلا، برقم: (٧٧). والحديث صحيحه الآباني في المشكاة، برقم (١١٥)؛ وقال في النهج السديد (٢٦٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: (إسناده حسن)؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٦٤): «حسن بطيقه»؛ وقال الحبيسي في تحريره لكتاب التوحيد (١٩٦): «حسن، وهو موقف من حديث زيد بن ثابت».

(٢) زيادة من نسخة أسماء.

(٣) قال ابن القيم في شفاء العليل (٢/٧١٣): «وهذا الحديث حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه». قال محقق الكتاب د. أحمد الصمعاني (٢/٤٨٦): «ولم أشر عليه في المستدرك للحاكم؛ وذلك بعد البحث عنه في مظانه من المستدرك، ومن فهرس المستدرك، ومن موسوعة أطراف الحديث النبوى».

(٤) في نسخة الحبيسي: [كيفية].

(٥) في نسخة الحبيسي: [فرض].

(٦) زيادة من نسخة أسماء، ودعنش: [أنَّ].

(٧) في نسخة العصيمي، والحبيسي: [أنَّ].

(٨) زيادة من نسخة أسماء.

(٩) زيادة من نسخة العصيمي.

(١٠) في نسخة الحبيسي: [شبهته].



(٦١)

باب

ما جاء في المصورين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَحْلَقِي؛ فَلَيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لَيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ لَيَخْلُقُوا شَعِيرَةً». أَخْرَجَاهُ ^(٢).

وَلَهُمَا: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَشَدُ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الَّذِينَ يُضَاهِئُونَ ^(٣) بِخَلْقِ اللَّهِ ^(٤)».

وَلَهُمَا ^(٥): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوَّرٍ فِي النَّارِ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوْرَهَا نَفْسٌ يُعَذَّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ» ^(٦).

وَلَهُمَا: عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا؛ كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» ^(٧).

وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي الْهَيَاجِ؛ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيٌّ: «أَلَا أَبْعُثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدْعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَرَّرَا مُشِّرِّفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ» ^(٨).

فيه مسائل:

الأولى: التَّغْلِيلُ الشَّدِيدُ فِي الْمُصَوَّرِينَ.

الثانية: التَّنْبِيَةُ عَلَى الْعِلَّةِ، وَهُوَ تَرْكُ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَحْلَقِي».

الثالثة: التَّنْبِيَةُ عَلَى قُدْرَتِهِ، وَعَجْزِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ^(٩): «فَلَيَخْلُقُوا ذَرَّةً [أَوْ حَبَّةً] ^(١٠) أَوْ شَعِيرَةً».

الرابعة: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ أَشَدُ النَّاسِ عَذَابًا.

(١) في نسخة دغش: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:].

(٢) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون، برقم: (٧٥٥٩)؛ ومسلم في «صححه»، كتاب: اللباس والزيمة، باب: لا تدخل الملائكة بيته فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١١١).

(٣) في نسخة دغش: [يُضَاهِئُونَ].

(٤) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: اللباس، باب: ما وطع من تصاوير، برقم: (٥٩٥٤)؛ ومسلم في «صححه»، كتاب: اللباس والزيمة، باب: لا تدخل الملائكة بيته فيه كلب ولا صورة، برقم: (٢١٠٧).

(٥) لم أجده بهذا النقوط في نسخ صحيح البخاري المطبوعة، وينظر: النهج السديد، جاسم الفهيد (٢٦٥).

(٦) أخرجه مسلم في «صححه»، كتاب: اللباس والزيمة، برقم: (٢١١٠).

(٧) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: اللباس، باب: من صور صورة كلف يوم القيمة أن ينفع فيها الروح، برقم: (٥٩٦٣)؛ ومسلم في «صححه»، كتاب: اللباس والزيمة، برقم: (٢١١٠).

(٨) أخرجه مسلم في «صححه»، كتاب: الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر، برقم: (٩٦٩).

(٩) في نسخة دغش: [يَقُولُهُ].

(١٠) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.



الخامسة: أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ بَعْدَ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذِّبُ بِهَا [الْمُصَوْرُ] ^(١) فِي جَهَنَّمَ.

السادسة: أَنَّهُ يُكَلِّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، [وَلَيْسَ بِنَافِخٍ] ^(٢).

السابعة: الْأَمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وُجِدَتْ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحيشى.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحيشى.



(٦٢)

باب:

ما جاء في كثرة الحلف

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاحْفَظُوا إِيمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ [١]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «الحَلْفُ؛ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ». أَخْرَجَاهُ [٢].

وَعَنْ سَلْمَانَ [الفارسي] [٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ [٤]: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] [٥] وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: أَشِيمَطُ زَانِ، وَعَائِلُ مُسْتَكْبِرٍ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ بِضَاعَتَهُ؛ لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلَا يَبْيَعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ». رَوَاهُ الطَّبرَانيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ [٦].

وَفِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ عُمَرَ ابْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ». قَالَ عُمَرُ ابْنُ: فَلَا أَدْرِي أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِي مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَاتَ؟ (ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشَهِدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ، وَيَنْدِرُونَ وَلَا يُوْفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمْنُ» [٧].

وَفِيهِ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ [٨]: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ ثُمَّ يَحْيِيُّهُمْ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ».

[وَ] [٩] قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «كَانُوا يَضْرِبُونَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ، وَنَحْنُ صِغَارٌ» [١٠].

(١) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.

(٢) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: البيوع، باب: يمحق الله الربا ويربي الصدقات، برقم: (٢٠٨٧)؛ ومسلم في «صححه»، كتاب: البيوع، باب: النهي عن الحلف في البيع، برقم: (١٦٠٦).

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة القاسم: [وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِرْفُوعًا: ...].

(٥) زيادة من نسخة القاسم.

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط، باب الميم، محمد بن عبد الله الحضرمي، برقم: (٥٥٧٧). قال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٤٤): «ورواه محتاج بهم في الصحيح»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٧٨): «ورجاله رجال الصحيح»؛ وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم (٣٠٧٢)؛ وقال في النهج السديد (٢٦٨): «صحح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تحريره كتاب التوحيد (٢٠٠): «صحح».

(٧) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: فضائل الصحابة، برقم: (٣٦٥٠)؛ ومسلم في «صححه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم، برقم: (٢٥٣٥).

(٨) في نسخة العصيمي: [أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ...].

(٩) في نسخة أسامة، والحبشي زيادة ثلاثة لفظة: [ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَنُهُمْ]. وهذه الزيادة ليست موجودة في الصحيحين.

(١٠) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(١١) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم، برقم: (٣٦٥١). ومسلم في «صححه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم، برقم: (٢٥٣٣).



فيه مسائل:**الأول:** الوصيَّة بحفظ الأيمان.**الثانية:** الإخبار بأنَّ الحليف منفقة لسلعة، ممحقة للبركة.**الثالثة:** الوعيد الشديد فيمن لا يبيع [إلاً يمينه] ^(١)، ولا يشتري إلاً يمينه ^(٢).**الرابعة:** التبيه على أنَّ الذنب يعظم مع قلة الداعي.**الخامسة:** ذمُّ الذين يحلفون ولا يُستحلفون.**السادسة:** شناؤه عليه على القرون الثلاثة، أو الأربع، وذكر ما يحدث بعدهم.**السابعة:** ذمُّ الذين يشهدون ولا يُستشهدون.**الثامنة:** كون السلف يضربون الصغار على الشهادة والعهد.

(١) زيادة من نسخة العصيمي.
 (٢) في نسخة دغش: [الوعيد الشديد فيمن لا يشتري إلاً يمينه، ولا يبيع إلاً بها].



(٦٣)

باب

ما جاء في ذمة الله، وذمة نبيه

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ الآية

[النحل: ٩١].

[وَ] (٢) عَنْ بُرِيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةً، أَوْ صَاهٌ [في خاصَّتِهِ] (٤) بِتَقْوَى اللَّهِ [تَعَالَى] (٥)، وَمَنْ (٦) مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا؛ فَقَالَ (٧): «أُغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا (٨) مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، أُغْزُوا، وَلَا تُغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثَّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيْدًا. وَإِذَا عَدُوكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ أَوْ حِلَالٍ، فَإِنَّهُمْ [مَا] (٩) أَجَابُوكُمْ؛ فَاقْبِلُ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكُمْ؛ فَاقْبِلُ مِنْهُمْ. ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ. فَإِنْ أَبْوَا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَاعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى [الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ] (١٠)، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ؛ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبْوَا؛ فَاسْأَلُهُمْ (١١) الْحِزْرِيَّةَ؛ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكُمْ؛ فَاقْبِلُ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ. فَإِنْ هُمْ أَبْوَا؛ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرْادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ؛ فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَ[لَا] (١٢) ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَاحِبِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّمَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَاحِبِكُمْ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرْادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ؛ فَلَا تُنْزِلْهُمْ [عَلَى حُكْمِ اللَّهِ] (١٣)، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ (١٤) أَمْ لَا». رَوَاهُ

(١) في نسخة دغش، والقاسم: [وقوله: ...]. وفي نسخة الحبيسي: [وقوله تعالى: ...].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيبي، والحبسي.

(٣) في نسخة القاسم: [عَنْ بُرِيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ].

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيبي، والحبسي.

(٥) زيادة من نسخة العصيبي [وَبَيْنَ].

(٦) في نسخة القاسم: [ثُمَّ قَالَ].

(٧) في نسخة العصيبي: [قاتلوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ].

(٨) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والحبسي.

(٩) زيادة من نسخة القاسم: [فَسَلَّهُمْ].

(١٠) زيادة من نسخة القاسم.

(١١) في نسخة أسامة: [فَسَلَّهُمْ].

(١٢) زيادة من نسخة القاسم.

(١٣) في نسخة دغش، والقاسم، والعصيبي.

(١٤) في نسخة القاسم، والعصيبي: [إِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ].



مسلم^(١).

فيه مسائل:

الأولى: الفرق بين ذمة الله وذمة نبيه، و[بين] ^(٢) ذمة المسلمين.

الثانية: الإرشاد إلى أقل الأمرين خطراً.

الثالثة: قوله: «اعزوا باسم الله، في سبيل الله».

الرابعة: قوله: «قاتلوا من كفر بالله».

الخامسة: قوله: «استعن بالله، وقاتلهم».

السادسة: الفرق بين حكم الله وحكم العلماء.

السابعة: في كون الصحابي يحكم عند الحاجة بحكم؛ لا يدري أيوافق حكم الله أم لا؟

(١) أخرجه مسلم في «صححه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعثة ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها، برقم: ١٧٣١.

(٢) زيادة من نسخة دغش.



(٦٤)

باب

ما جاء في الإقسام على الله^(١)

عن جندب بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان؛ فقال الله عزوجل: منذا الذي يتالي على أن لا أغفر لفلان؟ إني قد غفرت له، وأحببت عملي». رواه مسلم^(٢). وفي حديث أبي هريرة: أن القائل رجل عابد. قال أبو هريرة: «تكلم بكلمة، أو بقت دنياه وآخرته»^(٣).

فيه مسائل:

الأول: التحذير من التالى على الله.

الثانية: كون النار أقرب إلى أحدينا من شراك نعلمه.

الثالثة: أن الجنة مثل ذلك.

الرابعة: فيه شاهد لقوله: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة...» إلى آخره.

الخامسة: أن الرجل قد يغفر له بسبب هو من أكره الأمور إليه.

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [بلا علم].

(٢) آخر جه مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والأدب، باب: النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى، برقم: ٢٦٢١).

(٣) آخر جه ابن حبان في «صححه»، كتاب: الحظر والإباحة، ذكر وصف هذين الرجلين اللذين قال أحدهما لصاحبه ما قال، برقم: ٥٧١٢؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، باب في النهي عن البغي، برقم: ٤٩٠١). والمحدث صححه الألباني في صحيح أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٢٧٣): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٠): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخریجه كتاب التوحید (٢٠٥): «حسن».



(٦٥)

بابُ:

لَا يُسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَىٰ [أَحَدٍ مِّنْ] ^(١) خَلْقِهِ

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نُهِكَّتِ الْأَنْفُسُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، فَاسْتَسْقَى لَنَا رَبَّكَ، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، وَبِكَ عَلَى اللَّهِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! سُبْحَانَ اللَّهِ!»؛ فَمَا زَالَ يُسْبِّحُ حَتَّى عَرَفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: (وَيْحَكَ)! أَنْتُدِرِي مَا اللَّهُ؟ إِنَّ شَأْنَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَىٰ أَحَدٍ [مِنْ خَلْقِهِ] ^(٢)». وَذَكَرَ الْحَدِيثُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد ^(٣).

فيه مسائلُ:

الأولى: إنكارُه عَلَىٰ مَنْ قَالَ: [إِنَّا] ^(٤) نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ.

الثانية: تَغْيِيرُه تَغْيِيرًا عُرْفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

الثالثة: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ».

الرابعة: التَّنَبِيَّهُ عَلَى تَفْسِيرِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ».

الخامسة: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَسْتِسْقَاءَ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: السنة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٦)؛ وإليزار في «مسنده»، مسند جبير بن مطعم رضي الله عنه، برقم: (٣٤٣٢)؛ والاطرافي في «الكبير»، برقم: (١٥٤٧). وقد ضعف الحديث الألباني في الضعيف، برقم (٢٦٣٩)؛ وقال في النهج السديد (٢٧٥): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٣): «ضعف»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (٢٠٦): «ضعف». قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٦ / ٤٣٥): «الحادي ثقة رواه علماء السنة وأحمد وأبي داود وغيرهما وليس فيه إلا ماله شاهد من روایة أخرى»؛ وحسن إسناد الحديث ابن القيم في «مختصر الصواعق» (٤٣٤)، ورد في «تهذيب السنن» (٩ / ١٣) بجواب مفصل على العلل التي ضعف بها الحديث.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.



(٦٦)

باب :

ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد، وسده طرق الشرك

عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه، قال: انطلقت في وقد بيبي عامر إلى رسول الله عليه وسلم، فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «السيد الله [تبارك وتعالى]»^(١). قلنا: وأفضلنا فضلا، وأعظمنا طولاً، فقال: «قولوا بقولكم أه بعض قولكم، ولا يستحرر ينكم الشيطان»^(٢). رواه أبو داود بسندا جيد^(٣).

وعن أنس رضي الله عنه: أن ناسا قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا، وابن خيرنا، و[يا]^(٤) سيدنا، وابن سيدنا؛ فقال: «يا أيها الناس، قولوا بقولكم، ولا يستهونكم الشيطان، أنا محمد، عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عزوجل». رواه النسائي بسندا جيد^(٥).

فيه مسائل:

الأول: تحذير الناس من الغلو.

الثانية: ما يعني أن يقول من قبل له: «أنت سيدنا».

الثالثة: قوله: «لا^(٦) يستحرر ينكم الشيطان»؛ مع أنه لم يقولوا إلا الحق.

الرابعة: قوله: «ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي».

(١) في نسخة أسامة، والعصيمي: [المصطفى].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودعش، والعصيمي، والحيسي.

(٣) آخر جه أبو داود في سننه، برقم: ٤٨٠٦ / ٤٥٥. قال ابن حجر في الفتح (٥ / ٢١٠): «رجاله ثقات وقد صححه غير واحد»؛ وقال ابن مفلح في الأداب (٣ / ٤٥٥): «إسناده جيد»؛ وصححه الألباني في المشكاة، برقم (٤٩٠٠)؛ وقال في النهج السديد (٢٤٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه أبو داود بسندا صحيحا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٨٦): «صحيح غيره»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (٢٠٨): «صحيح».

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) أخرجه النسائي في «ال السنن الكبرى»، برقم: ١٠٠٧؛ وأحمد في مسنده، برقم: ١٢٧٤٦. قال ابن مفلح: «جيد الإسناد»؛ وصححه ابن عبد الهادي؛ والألباني؛ وقال في النهج السديد (٣٧٨): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه النسائي بسندا صحيحا»؛ وقال العلاوي (٢٨٧): «صحيح»؛ وقال الحبيسي (٢٠٨): «صحيح».

(٦) في نسخة دغش: [ولا].



(٦٧)

باب :

ما جاء في قول الله تعالى :

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الآية [الزمر: ٦٧]

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا محمد! إننا نجد أنَّ الله يجعل السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء على إصبع، والثرى على إصبع^(١)، وسائر الخلق^(٢) على إصبع، فيقول: أنا الملك. فصاح النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدأ نواجهه؛ تصديقاً لقول الحبر، ثم قرأ [رسول الله صلى الله عليه وسلم]: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الآية^(٣).

وفي رواية لمسلم: «والجبال والشجر على إصبع، ثم يهزُّونَ، فيقول: أنا الملك، أنا الله»^(٤).

وفي رواية للبخاري: «يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرُ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ»^(٥). [آخر جاه]^(٦).

ولمسلم عن ابن عمر مرفوعاً: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ السَّبْعَ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»^(٧).

وروي عن ابن عباس، قال: «ما السماوات السبع، والأرضون السبع في كف الرحمٰن؛ إلا كخردلة في يد أحدكم»^(٨).

(١) في نسخة القاسم: [والماء والثرى على إصبع].

(٢) في نسخة القاسم: [الخلق].

(٣) في نسخة القاسم: [رسول الله].

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحيسي.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله وما قدروا الله حق قدره، برقم: (٤٨١١)، ومسلم في «صححه»، كتاب: صفة القيمة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٦)، ولفظه عندهما: «وَالْمَاءُ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ...».

(٦) رواه مسلم في «صححه»، كتاب: صفة القيمة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٦).

(٧) أخرجه البخاري في «صححه»، كتاب: التفسير، باب: قوله وما قدروا الله حق قدره، برقم: (٤٨١١)، و(٧٤٥١).

(٨) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيسي.

(٩) رواه مسلم في «صححه»، كتاب: صفة القيمة والجنة والنار، برقم: (٢٧٨٨)، ولفظه: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ...».

(١٠) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٤٦/٢٠). قال في النهج السديد (٢٨١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواية ابن جرير ياسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعيف»؛ وقال الحبيسي في تحريره كتاب التوحيد (٢١٢): «حسن».



وَقَالَ ابْنُ حَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، [قال:] ^(١) أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زِيدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ؛ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٌ أَلْقِيَتْ فِي تُرْسٍ» ^(٣).
قَالَ: وَقَالَ ^(٤) أَبُو ذِرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ؛ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، أَلْقِيَتْ بَيْنَ ظَهَرَيِ فَلَكَةٍ مِنَ الْأَرْضِ» ^(٥).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاوَاتِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا خَمْسِمَائَةٌ عَامٌ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ [وَسَمَاءٍ] ^(٦) خَمْسِمَائَةٌ عَامٌ، وَبَيْنَ السَّمَاوَاتِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ خَمْسِمَائَةٌ عَامٌ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ خَمْسِمَائَةٌ عَامٌ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ: عَنْ حَمَادَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ^(٧).

وَرَوَاهُ بَنْ حُوَيْهُ الْمَسْعُودِيُّ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ ^(٨) [تعالى] ^(٩). قَالَ: «وَلَهُ طُرُوقٌ» ^(١٠).

وَعَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمَائَةٍ سَنَةٍ، وَمِنْ ^(١١) كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ:

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي: [أبناً].

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/٥٣٩). قال الحافظ الذهبي في العلو (١١٧): «هذا مرسلٌ، وعبد الرحمن ضعيف»؛ وقال الألباني في الصحيحه (١/٢٢٣): «هذا إسناد رجالة كلام ثقات، لكنه أظن أنه منقطع»؛ وقال في النهج السديد (٢٨١): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن جرير بإسناد ضعيف جداً»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعف»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (٢١٢): «ضعف».

(٤) في نسخة العصيمي، والحبشي: [وَقَالَ].

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/٥٣٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٢٩٩)، وقال: «تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ السَّعْدِيُّ، وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ أَصَحَّ»؛ وضعيف الألباني في الصعيبة برقم (٦١١٨)، وقال في النهج السديد (٢٨١): «ضعف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩١): «ضعف»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (٢١٢): «ضعف»؛ وللحديث شاهد رواه ابن أبي شيبة في كتاب العرش برقم (٥٨)، وألفظه: «ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة»، وقد أورده الألباني في الصحيحه برقم (١٠٩)، وقال: «وجملة القول: أن الحديث بهذه الطرق صحيح»، وقال الألباني في الصعيبة (١٣/٢٦٧): «وقد كنت ذكرت حديث ابن زيد عنه في الصحيحه (٩/٢٦٧)؛ لأنني لم أكن وقتها طريراً أخرى للحديث عن أبي ذر بنحوه، ظلماً أن ابن زيد هو غير عبد الرحمن هذا الواهي؛ لأنني لم أكن وقتها على رواية أبي الشيخ هذه المصرحة بأنه عبد الرحمن بن زيد؛ فوجب التبيه على ذلك قائلاً: رب أغير لي خطئي وعمدي وهزلي وجدى وكل ذلك عندي، لكن ذلك مما لا يضرني إلى نقل الحديث المشار إليه إلى هذه السلسلة؛ للطرق الأخرى له المذكورة هناك، وقد نجد له ما يزيده قوة».

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(٧) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/٢٤٤)؛ والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٩٠١٤)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٢٩٠)، قال الذهبي في كتاب العرش (٢/١٦٤): «رواه الالكائي، والبيهقي، بإسناد صحيح عنه»؛ وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (١/٣٩٠)، وقال: «رواه سنيد بن داود بإسناد صحيح عنه رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ»؛ وقال في النهج السديد (٢٨٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «آخرجه الطبراني بإسناد حسن، ومثله لا يقال بالرأي؛ لأنه من علم الغيب، فله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٩٣): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تحريره لكتاب التوحيد (٢١٣): «حسن موقوف، وله حكم الرفع».

(٨) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبشي.

(٩) ينظر: العلو للعلى الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمهها، للذهبـي (٤٥).

(١٠) المصدر السابق.

(١١) في نسخة العصيمي: [وَبَيْنَ].



مَسِيرَةٌ خَمْسِيَّةٌ سَنَةٌ، وَكَيْفُ كُلُّ سَمَاءٍ: مَسِيرَةٌ خَمْسِيَّةٌ سَنَةٌ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْعَرْشِ بَحْرٌ، يَئِنْ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا يَئِنَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَاللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ، [وَلَيْسَ] ^(١) يَخْفَى ^(٢) عَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ^(٣).

فيه مسائل :

الأول: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٤): «وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقِيَمَةِ».

الثانية: أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ وَأَمْثَالُهَا بِاِقْيَاهٍ عِنْدَ الْيَهُودِ الَّذِينَ فِي زَمِنِهِ ^(٥) لَمْ يُنْكِرُوهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا.

الثالثة: أَنَّ الْحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَهَا ^(٦) لِلنَّبِيِّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}; صَدَقَهُ، وَنَزَّلَ الْقُرْآنَ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ.

الرابعة: وُقُوعُ الضَّاحِكِ الْكَثِيرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}; لَمَّا ^(٧) ذَكَرَ الْحَبْرَ هَذَا الْعِلْمَ الْعَظِيمَ.

الخامسة: التَّصْرِيبُ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَاءَوَاتِ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى، وَ[أَنَّ] ^(٨) الْأَرْضِينَ فِي [الْيَدِ] ^(٩) الْأُخْرَى.

السادسة: التَّصْرِيبُ بِتَسْمِيَتِهَا: الشَّمَالِ.

السابعة: ذِكْرُ الْجَبَارِينَ وَالْمُنْكَبِرِينَ عِنْدَ ذَلِكَ.

الثامنة: قَوْلُهُ: «كَحْرَدَلَةٌ فِي كَفٍّ أَحَدِكُمْ».

النinth: عَظَمُ ^(١٠) الْكُرْسِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمَاءِ ^(١١).

العاشرة: عَظَمُ ^(١٢) الْعَرْشِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُرْسِيِّ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحيسي.

(٢) في نسخة القاسم: [لا يخفى].

(٣) آخر جه أبو داود في سنته، كتاب السنة، باب في الجهمية، برقم: (٤٧٢٣)؛ والترمذى في جامعه، أبواب: تفسير القرآن عن رسول الله ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، برقم: (٣٢٢٠)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ عَرِبٌ». وقال الدَّهْبِيُّ فِي كِتَابِ الْعَرْشِ (٤٠/٢): «رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ يَاسِنَادَ حَسَنٍ وَفَوْقَ الْحَسْنِ»، وَجَاءَ فِي مُختَصِّ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ (٤٣٣): «رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ يَاسِنَادَ جَيْدًا». وَهَذِهِ الرَّوْاْيَةُ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرًا لِلمسَافَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنَّفُ فِي الْمُتْنَ، وَإِنَّمَا فِيهَا: [هَلْ تَدْرُونَ مَا بَعْدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ قَالُوا: لَا نَدْرِي، قَالَ: إِنَّ بَعْدَ مَا بَيْنَهُمَا إِمَّا وَاحِدَةٌ، أَوْ ثَنَانٌ، أَوْ ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً]؛ وَأَمَّا رَوْاْيَةُ [خَمْسِيَّةِ سَنَةٍ]، فَأَخْرَجَهَا أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، بِرَقْمِ: (١٧٩٦)؛ وَأَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ، بِرَقْمِ: (٦٧١٣)؛ وَالحاكمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مُسِيرَةً خَمْسِيَّةً سَنَةً، بِرَقْمِ: (٣١٧٤)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَيْسَادَ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ»، وَخَالِفُهُ الذَّهْبِيُّ. قَالَ فِي النَّهْيِ الْسَّدِيدِ (٢٨٣): «ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْعَصِيمِيُّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: «رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ يَاسِنَادَ ضَعِيفٍ»؛ وَقَالَ العَلَاوِيُّ فِي تَحْقِيقِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٢٩٥): «ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الْحَسِيْبِيُّ فِي تَحْرِيجهِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٢١٤): «ضَعِيفٌ».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيسي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيسي.

(٦) في نسخة أسامة، والعصيمي، والحيسي: [لَمَّا ذَكَرَ].

(٧) في نسخة دغش: [عَنْدَ].

(٨) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي.

(٩) زيادة من نسخة العصيمي.

(١٠) في نسخة دغش: [عَظِيمَةً].

(١١) في نسخة دغش، والعصيمي: [السموات].

(١٢) في نسخة دغش: [عَظِيمَةً].



الحادية عشرة: أَنَّ الْعَرْشَ غَيْرُ الْكُرْسِيِّ [وَالْمَاءٌ]^(١).

الثانية عشرة: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ؟.

الثالثة عشرة: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ؟.

الرابعة عشرة: كَمْ بَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ؟.

الخامسة عشرة: أَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ.

السادسة عشرة: أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ.

السابعة عشرة: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟.

الثامنة عشرة: كَثُفُ كُلُّ سَمَاءٍ خَمْسِيَّةً سَيَّةً.

التاسعة عشرة: أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ أَسْفَلُهُ وَأَعْلَاهُ خَمْسِيَّةٌ سَيَّةٌ^(٢).

وَاللَّهُ أَكْبَرُ.
وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، [وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَعَمِّلُ بِهِ مِنْ حَسَنَةٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين]^(٣).

(١)

زيادة من نسخة أسامية، والحيشبي.

(٢) في نسخة دغش: [أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بَيْنَ أَعْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ مَسِيرَةُ خَمْسِيَّةٌ سَيَّةٌ]. وفي نسخة العصيمي: [أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ مَسِيرَةُ خَمْسِيَّةٌ سَيَّةٌ].

(٣)

زيادة من نسخة الحيشبي.

